جـــامعة قسنطينة

– منتوري–

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص الديمقراطية و الرشادة

من إعداد الطالبة:

ليلـــى لعجال

إشراف الأستاذ الدكتور:

بخوش مصطفـــــى

أ.د.كيبش عبد الكريم.....................رئيسا و مقررا

د.بوريش ريـــــاض................... مناقشـــــــا

أ.د.جفال عمـــــار....................مناقشـــــــا

د.بخوش مصطفـــــى..................مشرفـــــا

السنة الجـــامعية

2009 -2010 ، 1430 – 1431.

بسم الله الرحمان الرحيم

بســم الله الرحمن الرحيــم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

صدق الله العظـــيم

شكر و عرفـــــــــــــــــــــــــــــان

خالص الشكر و أتم العرفان للأستاذ المشرف الدكتور بخوش مصطفى على الاهتمام و التوجيه، طيلة مراحل إنــــــــــــــجاز هذا البحث و الذي كان خلالها المشرف و الموجه.فله كل إحتراماتي و تقديري

كما أتوجه بالشكر إلى كل مـــن تبادلـــت معـــه الأفكار وأبدى لي المساعدة في انجاز هـــذا العمـــل و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور كيبش عبـــد الكـــريم عرفانا و تقديرا ، الأستاذ الدكتور عمار جفال الأستاذ الدكتور برقوق امحند، الأستاذ الدكتور رياض بوريش الأستاذ الدكتور يخلف عبد السلام.

الشكر موصول كذلك للأساتذة الأفاضل الذين اشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة، اخص بالذكر أساتذة الدراسات العليا، الأســـتاذ الـــدكتور ناجي عبد النور ، الأســـتاذ الدكتورســـعود صـــالح، الأستاذ الدكتور عمار فرحاتي .

إهداء
الى والدتي أطال الله في عمرها
إلى روح والدي رحمه الله
عرفانا و تقديرا
الى أخواتي
أصدق التمنيات والتشكرات لكل زملاء و زميلات الدراسة و إخوتي في الديموقراطية و الرشادة.
تقبلو مني كل الحب التقدير
الى كل طالب علم أقدم هذا العمل.

ليلى

مقدمة:

لا شك أن التحدي الأول والأكبر الذي يواجه عالم اليوم عالم ما بعد الحداثة،وخاصة العالم الثالث هو تجاوز هوة التخلف الكبيرة والمتعاظمة. هذا العالم الذي أضحى يتسم بتناقص الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني ومحدوديتها ، ما أدى بالدول لمواجهة التحديات التي تتميز بالتزايد المستمر والتعقيد، هاته التحـــديات باتـــت تضعف كاهل الشعوب والدول على حد سواء في عملية البناء وتحقيق التنمية الشاملة.هذا المفهوم الذي عرف تطورا وتغيرا في سياق التطور الذي عرفته المنظومة الفكرية وتغير البيئة الدولية وأوضاعها؛ فتطور المفهوم مـــن تنمية بشرية فتنمية بشرية مستدامة إلى التنمية بمفهومها المعاصر الذي يرتبط برشادة الحكم وصلاحه، ويـــرتبط أيضا بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمتمثل في التنمية الإنسانية، الذي يقوم على محاور كبرى ورئيسية من تمكين الفرد من حقوقه وصون حرياته الأساسية وحفظ أمنه الإنساني الذي يحرره من الخوف والحاجة عن طريق الاهتمام بأمنه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي، هذه المقاربـــة الإنســـانية تـــرتبط بتحسين أنظمة الحكم وتحسين تسيير شؤون الدولة والمجتمع وفق آلية الحكـــم الراشـــد بمبادئـــه السياســـية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية وتجسيدها.

إن الوضعية التي تعيشها دول المغرب العربي انطلاقا من واقعها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي يشير إلى عجز المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في تسيير شؤون الأفراد وتنظيمها ، وضـــعف آليات الرقابة ما نتج عنه تحديات تعيق تأسيس التنمية الشاملة ، مقابل التفكك الذي تشهده المنطقة من عـــدم التكامل الاقتصادي ما أدى إلى تفاقم التحديات وتناميها .

أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفاهيم التنمية الإنسانية والحكم الراشد، باعتبار أن التنمية هي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وطاقاته وحسن توظيفها وتسخيرها وادخارها. على ضوء هذه الأهمية أصبحت التنمية بمفهومها الحديث محط اهتمام المنظمات الدولية والدارسين في حقل العلوم السياسية من خلال تركيز هذه الدراسات على التنمية المرتبطة بالموارد البشرية لأنها تشكل أهم الشروط لتنمية الدول وتحسين أوضاعها ومجرد فقدان هذا العامل يساوي التأخر عن قاطرة التطور والنمو.وهذا مرتبط بتمكين الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وجعل الإنسان محور كـــل عمليـــة تنمويـــة وتحريره من الخوف والعوز وفق مقاربة الأمن الإنساني وربط ذلك بعناصر وخصائص الحكم الراشد الذي يوفر البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية التي تجسد وتكـــرس القـــيم الإنسانية وتحفظ كرامة الأفراد، من خلال مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ووفق معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرارات، والفعالية في الأداء وحسن تنفيذ السياسات العامة بما يحقق الرفـــاه الاجتمـــاعي ويلبي المطالب والاحتياجات المجتمعية.

المبررات الموضوعية والذاتية لاختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

لقد زخرت الدراسات السياسية في السنوات الأخيرة بمواضيع واجتهادات المفكرين والعلماء حول التنمية بمفهومها الحديث والمعاصر والمرتبط بالإنسان وتمكينه من حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفق ماتحتوي عليه فلسفة الحكم الراشد، إضافة إلى الدراسات التي ربطت التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة بالحكم الراشد.إلا أن وجود دراسات تربط المفهوم الجديد للتنمية والمتمثل في التنمية الإنسانية وربطها بالمؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما توفره مبادئ الحكم الراشد من بيئة للحكم الديمقراطي الصالح لتنمية الديمقراطية وتكريس الحقوق وتمكين الأفراد منها وفق مقاربة ثلاثية الأبعاد: الديمقراطية ، حقوق الإنسان والأمن الإنساني بما يحفظ الحقوق ويكرسها ويحفظ للإنسان وكرامته من الحاجة ويحرره من الخوف والعوز دونا تمييز، نادر جدا في معظم الدراسات إن لم نقل جلها ما جعلني أحاول تقديم إطارا نظريا لعلاقة التنمية بمفهومها الإنساني ودراستها وفق ما يتطلبه الحكم الراشد من مؤشرات وأبعاد ومحاولة الربط من خلال الدراسة والتحليل بين التنمية الإنسانية ومؤشرات الحكم الراشد. وبالتالي إيجاد رؤية إستراتيجية علمية للمستقبل لإقامة حكم إنساني وتنمية إنسانية في المغرب العربي بعد معالجة ودراسة الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

المبررات الذاتية :

إن واقع التنمية والتنمية الإنسانية بمفهومها الواسع في دول المغرب العربي ،(**الجزائر، تونس المغرب،ليبيا، موريتانيا**)،يشير إلى وجود عدة نقائص ترتبط معظمها بسوء التسيير وانحصار الحريات على المستوى السياسي والاعتماد على مورد واحد اقتصاديا، والعجز في تلبية المطالب المجتمعية ، لعدم فعالية السياسات الحكومية في تحرير الفرد المغاربي وتمكينه من حقوقه ،الأمر الذي جعل دول المغرب العربي تواجه تحديات داخلية تهدد أمن الإنسان المغاربي من فساد وفقر وبطالة وانعدام الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، ما أدى بتنامي ظواهر متخطية للحدود السيادية لهاته الدول ؛كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والتجارة غير المشروعة التي تتم عبر الحدود، في ظل عدم التكتل الاقتصادي في إطار إتحاد من شأنه أن يعزز التعاون البيني ويحد من هاته التحديات، من جهة ويتصدى للتحديات التي تفرضها بيئة التغيرات الدولية من جهة أخرى.

الرغبة الذاتية في دراسة واقع التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لبلوغ التنمية الإنسانية المستدامة، من منظور الحكم الراشد بأبعاده ومؤشراته لمعالجة الظواهر التي باتت تنخر المجتمع والدولة على حد سواء في المنطقة المغاربية في ظل غياب استراتيجيات تنموية بعيدة المدى ورؤى مستقبلية تضمن تنمية الموارد البشرية وحسن استثمارها ومن ثمة تسليط الضوء على الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي المعاش لأن أي تغيير وحسب رأيي المتواضع ينطلق من تغيير هذا الواقع.

الإشكالية:

أصبح الحكم الراشد يشكل الإطار المرجعي لقياس مستويات التنمية ومدى نجاحها علـــى اعتبـــار أن المفهوم الحديث للتنمية الإنسانية يقوم على محورية الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان، لذا فان المقاربات العالمية للتنمية أصبحت تركز على ما يحتويه الحكم الراشد من ديمقراطية وحقوق الإنسان وترشيد السياسات بما يضمن رفاه الأفراد ويحقق أمنهم الإنساني.في هذا السياق تحولت منطقة المغرب العـــربي إلى واقـــع مـــن التحديات والتعقيدات التي أصبحت اليوم تشكل مجموعة من الرهانات المصيرية لمستقبل شعوب المنطقة و تعيق إقامة التنمية الشاملة التي تهدف إلى التغيير، في ظل وجود أزمة في طريقة الحكم وتسيير الموارد البشرية ومنـــه نكون أمام الإشكال الذي يتمحور في السؤال المركزي التالي:

هل يمكن تحقيق تنمية إنسانية مستدامة من خلال مؤشرات ومعايير الحكم الراشد في دول المغرب العربي؟

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع وتبسيطا لإشكالية البحث تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين تحقيق التنمية الشاملة وإقامة حكم راشد ديمقراطي؟
- ما هي الآليات والميكانيزمات المتخذة لمواجهة تحديات التنمية لتغيير الواقـــع السياســـي والاجتمـــاعي والاقتصادي في المنطقة المغاربية؟
- فيما تتمثل الرؤى المستقبلية لآفاق التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي؟

حدود الإشكالية:

انطلاقا من متغيرات الموضوع والتي تتناول متغير التنمية ومؤشرات الحكم الراشد والمتغيرات الوسيطة التي تربط المفهومين لا بد من تحديد الحدود الزمنية والمكانية للإشكالية المطروحة.

الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني المغرب العربي والمتمثل في الدول الخمس التالية: (**الجزائر، المغـــرب، تونس، ليبيا، موريتانيا**).

الحدود الزمنية:

تتناول الدراسة واقع التنمية والحكم الراشد في دول المغرب العربي في العقد الأخير وهذا تزامنا مع ظهور المفاهيم الجديدة لما بعد الحداثة لكل من التنمية الإنسانية والحكم الراشد وكذا الأمن الإنساني وعلاقة الارتباط بين هذه المفاهيم، وهي الفترة نفسها التي تزامنت مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما وأن هذه الفترة شهدت تحولات أمنية في المنطقة المغاربية.أما على المستوى الدولي فتمت في هاته الفتـــرة إصـــدار التقارير الدولية للتنمية الإنسانية والحكم الراشد على المستوى الدولي والإقليمي.لذا فإن الدراسة تشمل الفترة الزمنية الأخيرة خاصة مع صدور آخر التقارير الدولية،وإلى غاية كتابة هذه السطور.

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة و للإجابة عليها تمت صياغة الفرضيات التالية:

- لا يمكن إقامة نظام ديمقراطي مستقل دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على التوزيع العادل للموارد المتوفرة.

- لا يمكن تحقيق تنمية إنسانية مستدامة إلا من خلال حكم راشد قائم على المشاركة وعلو القانون واحتـــرام حقوق الإنسان والمرتبط بالأمن الإنساني وأبعاده المختلفة.

- توجد علاقة بين إخفاقات التنمية في المغرب العربي وظهور المشاكل المجتمعية من : بطالة، وفقر، وهجـــرة ومشاكل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي .

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

ورد في الموضوع دراسات عن التنمية وعلاقتها ببعض مؤشرات الحكم الراشد من هذه الدراسات:

- التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها: كتاب للدكتور إبراهيم العيسوى، صدر عن دار الشروق عام 2001 ،تناول هدا الكتاب موضوع التنمية في قسمين؛ تطرق إلى التطور المفاهيمي للتنمية وركز على مفهوم التنمية البشرية وقضية الحكم أو إدارة شؤون المجتمع والدولة واعتبره العامل المحدد لنجاح التنميـــة وفشلها، وتطرق في الجزء الثاني إلى مؤشرات التنمية البشرية وتطورها في الوطن العربي.

- الحكمانية قضايا وتطبيقات: كتاب للدكتور زهير عبد الكريم الكايد ، صدر عن المنظمة العربية للتنميـــة الإدارية عام 2003. تناول هذا الكتاب الحكمانية في سبعة فصول؛تطرق إلى المفهـــوم والأبعـــاد وقضـــايا الحكمانية ، دور منظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة ، علاقة الحكمانية الجيدة باللامركزيـــة الممارســـات والتجارب الدولية في الحكمانية الجيدة، وتناول في الفصل الأخير الدلالات والتجارب العلميـــة ومتطلبـــات التطبيق في الوطن العربي.

- الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد: كتاب لراوية توفيق، صدر عـــن جامعـــة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية عام2005.تناول موضوع التنمية والحكم الراشد في أربع فصول؛ تطرق إلى الحكم الرشيد والتنمية : المفاهيم والاتجاهات النظرية، الحكم الرشيد والتنمية في أدبيات المؤسسات الدولية ،الحكم الرشيد والتنمية في مبادرة النيباد و الحكم الرشيد والتنمية في الفكر التنموي الإفريقي.

-Governance Matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007) :

دراسة لـــ (Daniel Kaufmann, Art Kraay). صدرت هذه الدراسة عن البنك الدولي في شهر جوان 2008.حيث قدم الباحثان في هذه الدراسة تغطية شاملة لـــ212 دولة عبر العالم من خلال دراســـة ســـت مؤشرات للحكم الراشد في الفترة الممتدة بين 1996-2008. وتتمثل هذه المؤشرات في ، المساءلة والمحاسبة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الأداء الحكومي ، العدل والمساواة، حكم القانون ، ومراقبة الفساد.

- Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development:

ورقة لـــ (Adel M. Abdellatif) صدرت عن المكتب الإقليمي العربي التابع لبرنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمائي(RBAS) في شهر ماي من عام 2003.تناولت الدراسة بشكل جيد علاقة الحكم الراشد بالتنميـــة بعد التطرق إلى مختلف التعاريف للمؤسسات الدولية للحكم الراشد ومكوناته ومؤشراته كما تناول علاقـــة الحكم الراشد بالديمقراطية والنمو الاقتصادي.

دراسة لـــ:

- SUSAN E.Rice وPatrick Stewart بعنـــوان (state weakness in developing countries) لمعهد بروكينغز Brookings Institute في إطار بحث مركز التنمية العالمي: the centre for global development (C.G.D) الصادر سنة 2008.

هذا البحث والذي يحتوي على مجموعة من الدراسات وهو عبارة عن ملحق يصنف 141 دولة نامية حسب قياس نسبة الإنجازات والأداء من خلال أربعة معايير و مؤشرات؛ في المجال **الاقتصادي والسياسي والأمـــني والرفاه الاجتماعي** ، حيث تمت قياس فعالية الدول من خلال الأبعاد الأربعة السابقة الذكر. ويحتوي الملحق على العديد من الدراسات الخاصة بالتنمية والحكم الراشد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

*دراســـة David Carment بعنـــوان: the country indicators for foreign Policy Project، التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية، من خلال دراسة الوظائف الأساسية للحكم الجيد أو الراشد وفق أبعاد ومؤشرات:

- الحكومة، القدرة، والشرعية.

*دراسة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعنوان: measuring state fragility ، التي تصـــنف الـــدول حسب 33 مؤشر في أربعة مجالات :

- السياسي.
- الاقتصادي
- الاجتماعي.
- الأمني.

إضافة إلى دراسات أخرى تناولت قضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وقضـــايا الفساد والإرهاب والهجرة غير الشرعية.

الإطار المنهجي:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي استخدام المناهج المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته، كما وأن طبيعة الموضوع هي التي تحـــدد طبيعـــة المنـــاهج المستخدمة في البحث. ومن بين المناهج التي تم استخدامها في الدراسة مايلي:

المنهج الوصفي:

وهذا من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة عنها وهـــذا مايتيحـــه المنـــهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا.

يساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في المغرب العربي بالاعتماد على التقارير الدولية والعربية للتنمية الإنسانية. كما يمكن استخدامه في وصف طبيعة العلاقات بـــين الفواعـــل المختلفة.

منهج تحليل المضمون:

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي مجتمـــع في الحاضر. استخدامه في الدراسة يكون لتحليل مضامين تقارير التنمية الإنسانية العربية والدولية وكـــذا تقـــارير المنظمات الدولية حول مؤشرات الحكم الراشد والتصنيفات الدولية لدول المغرب العربي.

الإطار النظري:

ستعتمد الدراسة من الناحية النظرية على الاقتراب البنائي الوظيفي، والاقتراب النسقي ومدخل السياسة العامة.

– **الاقتراب البنائي الوظيفي**: يركز هذا الاقتراب على البنية والنظام والوظيفة. تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، أما النظام فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه الشرعي، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن الفواعل.

– **الاقتراب النسقي**: ينظر هذا النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معهـــا من خلال المدخلات والمخرجات. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتـــأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

– **مدخل السياسة العامة**: يهتم هذا المدخل بدراسة التوزيع السلطوي للقيم وكذلك يدرس وظائف النظـــام السياسي وقدراته، ويهتم أيضا بدراسة الأداء السياسي والحكومي والإداري من خلال اختصاصـــه بدراســـة العملية السياسية وتركيزه على الجوانب الدينامية وغير الرسمية في الحياة السياسية بالتركيز على مدخلات النظام السياسي والنشاطات المختلفة، كما يركز أيضا على القضايا ذات الصبغة العالمية كقضايا حقـــوق الإنســـان والقضايا المتعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حتى أضحى هناك ما يسمى بـــــ GLOBAL PUBLIC POLICY. وهنا تظهر أهمية هذا المقترب في دراسة واقع التنمية والحكم الراشـــد في المغـــرب العربي من خلال تقييم السياسات الحكومية في معالجة هذا الواقع ومدى الاستجابة للمطالب.

– **اقتراب علاقات دولة– مجتمع**: يهتم هذا الاقتراب بالتغيير والتنظيم في الدولة وخاصة في دول العالم الثالث.العلاقة بين الدولة والمجتمع –حسب هذا الاقتراب– هي علاقة صراع من أجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بالدولة والمجتمع.(وضعه جويل ميجدال Joel Migdal) لدراسة هذه العلاقة.

الإطار الايتمولوجي:

***الحكم الراشد**: عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم.وهو الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع حول تخصيص موارد التنمية.

***التنمية الإنسانية**: هي عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث يكون الإنسان محور تركيز جهود التنمية. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته فهي تهتم بالعملية التي تجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تحقيقها.

***التنمية البشرية**: تشير إلى عملية توسيع الخيارات لكل أفراد المجتمع؛ أي أن كل المواطنين من الجنسين مركز العملية التنموية.

***التنمية البشرية المستدامة**: هي نظرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها،وتتعامل مع الأبعاد البشرية الاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية بأنها شرط من شروط تحقيق التنمية .

***الأمن الإنساني**: يعني التحرر من العوز والتحرر من الخوف، يستهدف كرامة الإنسان وصون حاجياته المادية والمعنوية وتأمينه من الحرمان الاقتصادي والفقر وضمان ممارسة حقوقه الأساسية أما التحرر من الخوف فيرتبط بالحقوق السياسية وسيادة القانون والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية.

***التمكين السياسي**: الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم وتتحقق عملية التمكين السياسي من خلال تحقيق شرط الديمقراطية والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون كوسائط من خلالها يتمكن كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه.

***الحكم الديمقراطي**: يجمع ويدمج مفهوم الحكم الصالح للتنمية والعمليات والمؤسسات الديمقراطية مع تأمين الحقوق .ويقوم الحكم الديمقراطي على الحكم الصالح من خلال مجموعة من المبادئ التي تقوم على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

* **الديمقراطية التشاركية**: حيث أن كل المجتمع يشارك على حد سواء في العملية الديمقراطية.

***المؤشر**: هو العنصر الدال عن قيمة معين.

أقسام الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالمحتويات التالية:

في **الفصل الأول** ستتطرق الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للتنمية والحكم الراشد من خلال إبراز الاتجاهات النظرية ومراحل تطور المفهوم والإشارة إلى مختلف المفاهيم من المفهوم الاقتصادي إلى التنمية بمفهومها الحديث والمتمثل في التنمية الإنسانية مع التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة. بعدها تم تقديم قراءة مفاهيميـــة للحكم الراشد من خلال إبراز مختلف التعاريف الواردة فيه وذكر الركائز والخصائص والعناصـــر ومختلـــف المؤشرات التي يحتويها.

في **الفصل الثاني** ستتناول الدراسة التنمية ومؤشرات الحكم الراشد بإبراز العلاقة الجدليـــة بـــين التنميـــة ومؤشرات الحكم الراشد.من خلال علاقة التنمية بالتمكين السياسي والـــذي يشـــمل مؤشـــر الديمقراطيـــة والمشاركة، ثم علاقة التنمية بحقوق الإنسان من خلال علاقة التنمية بالعدالة، وعلاقة التنمية بالحرية.وبعـــدها تناولت الدراسة في مبحثها الأخير من الجزء الثاني علاقة التنمية بالأمن من خلال علاقة التنمية بالأمن السياسي والاقتصادي وعلاقة التنمية بالأمن الاجتماعي ثم علاقة التنمية بالأمن الإنساني.

أما **الفصل الثالث** فتناولت فيه دراسة لواقع التنمية والحكم الراشد في منطقة المغرب العربي من خلال تحليل الواقع السياسي والأمني ثم تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وبعدها تم التطرق إلى تحديات التنمية والحكم الراشد في هاته الدول وذلك بالتطرق إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تعبر في نفس الوقت عن معوقات التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي. كما تم التطرق أيضا لمستقبل التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي بناءا على ما تمتلكه دول المغرب العربي من مقومات وإمكانيات مادية وبشرية لإقامة التنمية الشـــاملة وفـــق مؤشرات الحكم الراشد.

نشير في الأخير لبروز بعض الصعوبات التي واجهت الانجاز. ومنها عدم توفر الإحصاءات الخاصة بـــدول المغرب العربي، وإن وجدت فإنها تتميز بالاختلاف تارة والتضارب تارة أخرى إضافة إلى عدم شفافية بعـــض الإحصاءات وانعدامها في دول أخرى كموريتانيا وليبيا.

الفصل الأول : الإطار النظري لمفهوم التنمية و الحكم الراشد :

أدت الحرب الباردة إلى تغير في بنية النظام الدولي القيمية، وانهيار المنظومة الاشتراكية للاتحاد السوفياتي وصعود الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إلى تصاعد موجة الديمقراطية في جل دول العالم هذا التغير الذي طرأ أدى إلى التغير في المفاهيم، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة منعرج فارق في العلاقات الدولية والسياسة العالمية، وذلك بانتقال المفاهيم من بعدها الاقتصادي و العسكري إلى البعد الإنساني القائم و المبني على حقوق الإنسان و تكريسها. فانتقل مفهوم الأمن العسكري إلى مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي إلى مفاهيم التنمية الإنسانية القائمة على محورية الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان.

في ظل هذا اتسمت الأوضاع في الدول النامية في فترة الثمانينات بالإخفاقات المتتالية للسياسات التنموية، والتي تتميز أنظمتها بالتبعية السياسية والاقتصادية ، التي ورثتها إبان استعمارها وراجع كذلك إلى سوء التسيير والتخطيط و كذا الفساد السياسي و الاقتصادي و الإداري .

هذا الوضع المتميز بوجود هوة و فجوة ببين العالم المتقدم و الدول المتخلفة ، أدى بالمؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي إلى اقتراح تغييرات على مستوى أنظمة هذه الدول الاقتصادية و ذلك من خلال سياسات المشروطية؛ التي انتهجتها المؤسسات الدولية والدول الكبرى المانحة، وتهدف هذه المساعدات المالية إلى إحداث إصلاحات اقتصادية تمثلت في سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي. والإصلاحات السياسية و المتمثلة في دمقرطة أنظمة هذه الدول و الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

و من هنا ظهرت ثنائية التنمية بمفهومها الواسع و فلسفة الحكم الراشد القائم على مبادئ سياسية و اجتماعية واقتصادية وثقافية، هدفها الأول والأخير تحقيق إنسانية الإنسان، باعتباره هدف وغاية و ثروة كل عملية وباعتبار الأفراد و المواطنين محورا رئيسيا فيه .

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل من البحث و الذي يضم ثلاثة مباحث، يخصص الأول لدراسة الاتجاهات النظرية و مراحل تطور مفهوم التنمية مع التركيز على مفهوم التنمية بأبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية. و المبحث الثاني يتم التطرق فيه إلى التمييز بين مفهوم التنمية و المفاهيم الأخرى المتعلقة بها.و المبحث الثالث يتم الطرق فيه إلى ماهية الحكم الراشد وخصائصه و العناصر المكونة له و أهم مؤشراته.

المبحث الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية ومراحل تطور المفهوم

إن الباحث لقضية التنمية يواجه كثيرا من الصعوبات عند محاولة تحديد جوانبها المعرفية النظرية، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات أهمها:

أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، تعتبر ظواهر حركية متعددة المتغيرات، وبالتالي فان النظريات والمراحل الدالة على التنمية اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد. كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة. إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة بل إنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، كما وأن تحاليل هذه الأخيرة تتخذ معاني مختلفة من حقبة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

على هذا الأساس وانطلاقا من الثورة المعرفية التي عرفها حقل علم السياسة عامة، ودراسات نظريات التنمية خاصة، تزايد إصرار العلماء على ضرورة تدقيق ضبط المفاهيم وتزايد معه اهتمامهم بالنظرية حيث أشار دافيد إسيتون David Easton، في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الإمبريقية؛ إلى أن النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير وإنما أصبحت في طليعة البحث،ومن هنا بدأ الباحثون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، وإنما أيضا على النظم غير الغربية، بحيث تكون عامة وشاملة وقادرة على التنبؤ الدقيق وفي نفس الوقت ميدانية، وليست معيارية مثالية[1].

المطلب الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية:

تعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي والوطني، وخير دليل على ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث والمقالات التي تنشر في جميع أنحاء العالم في هذا الشأن بهدف فهم مشكلة التنمية والتخلف وكيفية مواجهتها مواجهة عملية حقيقية، ولذا كان من الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات النظرية التي تحاول التصدي لهذه المشكلة، ومن هنا يجد الباحثين بعض الصعوبات في تصنيف هذه النظريات، لأن هذه النظريات تنطلق في الغالب من قضايا متباينة.

استطاع ابن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها وانحطاطها والتنمية كما جاء في مقدمته المشهورة، وذلك من خلال اهتمامه بدراسة واقع العمران البشري وأحوال الاجتماع الانساني، والذي عرف بعلم العمران، وما يشير فيه لطبيعة هذا العمران من التوحش والتنافس والعصيان، وكيفية التغلب على هذه المشكلة، ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الانسان، هذه الأفكار أثرت في تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر الميلادي.

---

[1] - نصر محمد عارف ،ابستمولوجية السياسة المقارنة.د.ط. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 330.

وقد زاد اهتمام العلماء بعد ذلك وحتى نهاية القرن التاسع عشر بقضايا التنمية وذلك من خلال الاهتمام بأفكار التقدم والتطور والحضارة ورقي الدولة وتخلفها[1].

ولا شك في أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب كما يقول ريست Rist وكذلك تمثل عند مبشريها الخلاصة العملية للتفكير الحداثي وتصورات المجتمع البشري. ومن هذه المنطلقات تحولت التنمية من رؤية في الرقي والتقدم البشري إلى الرؤية النهائية، وتكمن أهمية هذا التحول في أنه تجاوز التبشير القسري – الاستعمار– إلى النفاذ كلغة عالمية ترتبط بحالة تاريخية نهائية تحاول الشعوب منذ العديد من العقود ولوج عالمه والوصول إلى احتلال موقع فيه[2].

وقد ساهمت النظريات التطورية كما تم ذكره سابقا، في ظهور نظريات التنمية والتي تسمى بنظرية التطور في التنمية، حيث تشير النظرية الكلاسيكية في التنمية **Classical theory of development** إلى أهمية عنصر رأس المال والسكان بالنسبة لعملية التنمية، باعتبارهما كعناصر أساسية تؤدي بصفة مباشرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعد(آدم سميث **A.Smith** ، ريكاردو **Ricardo** ، مالتوس**Maltus**) من أهم رواده[3].

وتنضوي تحت هذه النظريات اتجاهات عدة أو ما تسمى بالدراسات الغربية المعبرة عن التنمية وتتمثل في أربعة اتجاهات رئيسية: أولاها ما يسمى بمدرسة المؤشرات التاريخية **indicators** ، وثانيها: نظريات مراحل النمو أو ما يسمى باقتراب المرحلة التاريخية **Historical stage Approach**، وثالثها وثيق الصلة بالاخير ويسمى اتجاه النمط المثالي **Ideal type** ، ورابعها الاتجاه الانتشاري **Diffusionist**.

وتتمثل السمة الرئيسية لهذه الاتجاهات في النظرة المادية، حيث أن نظريات مراحل النمو تقدم تفسيرات مادية للتطور التاريخي، اما اتجاه "النمط المثالي " يرى أن حل مشكلة التخلف يكمن في تحول الدول التقليدية من نمطها التقليدي القائم إلى النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد في الدول الصناعية الغربية، وكذا الاتجاه الانتشاري الذي يرى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمؤسسات والقيم الحديثة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، ومن القطاع الحديث إلى الآخر التقليدي في الأخيرة[4].

أما فيما يخص النظرية النيوكلاسيكية **New Classical theory** فهي مستمدة من النظرية الكلاسيكية القديمة، غير أنها أضافت عناصر اقتصادية أخرى، لها فعاليات في إحداث التنمية الاقتصادية مثل: التركيز على أهمية الاستثمارات الخارجية والداخلية ودورها في عملية التنمية، وهذا ما أشار إليه (شو مبيتر **Schumpeter**)، الاهتمام بالنظم الاجتماعية ودورها في النهوض بالتنمية وهذا ما حاول كل من أرلوند

---

[1] - عبده ابراهيم الدسوقي، التلفزيون والتنمية . ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007، ص ص[196-197].
[2] - طارق عبد الله،"التنمية مطلب حضاري أم وهم". مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد216،أوت ، 1999، ص15.
[3] - إبراهيم عبده الدسوقي، المرجع السابق، ص 198.
[4] - السيد سليم محمد ، نيفين عبد المنعم مسعد، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في آسيا. د.ط، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، دون سنة نشر، ص ص [6-7].

توينبي(A.Toynbee) وكيتر J.M Keynes توضيحه من خلال تحليل هذه النظم في بعض المجتمعات الإنسانية، وأشاروا إلى أنها تعتبر عنصرا أساسيا في تفسير التطور والتغير الإنساني المصاحب لعملية التنمية علما بأن هذه الآراء ظلت سائدة حتى ظهور النظرية الماركسية، إذ يعد الفكر الماركسي بمثابة نظرية في التنمية لأنه فكر أوروبي ثائر على كل الأفكار السابقة له، حيث أدرك أنصار الماركسية أن عملية تراكم رأس المال أدت لوجود النظام الرأسمالي الحديث، وهذا النظام لا يمكن فهمه إلا بوصفه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج، وهم يعتبرونه بمثابة نموذجا عاما لعملية التنمية، والتنمية في نطاق هذا النظام تتمثل في ظهور المشروعات الرأسمالية والنتائج المترتبة عليها.

وقد أشار كارل ماركس (K.Marx) من خلال دراسته وتحليله للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا و بعض أجزاء من العالم، وقدم من خلال ذلك نموذجا عاما لتطور المجتمعات الانسانية وحاول معالجة بعض قضايا التنمية من خلال هذا النموذج، وتحليله للدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي.وقد أكد كارل ماركس على أهمية دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية باعتبارها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك من أساليب الحياة والقيم الثقافية، وقد حدد ماركس التطور بخمس مراحل هي:

1- مرحلة الانتاج البدائي .
2- مرحلة العبودية.
3- مرحلة الإقطاع .
4- مرحلة البرجوازية.
5- المرحلة الاشتراكية .

وقد شبه كارل ماركس هذه المراحل بمراحل التنمية، وهذا ما أوضحه من خلال تحليله للمجتمع التقليدي، ووصوله إلى الاقطاعي ثم البروجوازي، كما أضاف ماركس أن المنشور الشيوعي يعد في حد ذاته نظرية للتنمية والتحديث، حيث رأى أن المجتمع الإقطاعي يمثل فكرة مجتمع ما قبل التنمية، والتنمية في رأيه تعني تحول المجتمع من الاقطاعي إلى المراحل التطورية. أما الاتجاه الماركسي الحديث في التنمية يعتبر أن طبقة البروليتاريا أمل المجتمع في التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي،وأن التطور في قوى الإنتاج في حد ذاته يؤدي للتنمية. والتخلف في قوى الانتاج يؤدي إلى التخلف، ويرى هذا الاتجاه أن التنمية هي التحسن الجوهري في مستوى المعيشة للسكان جميعا ،وبناء اقتصادي قادر على انتاج حاجات السكان. وقد رأى أنصار الماركسية الحديثة أن الماركسية القديمة تتضمن فقط بعض عناصر التنمية من خلال معالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي الحديث ، وأشاروا إلى نظرية روستو (W.Rostow)، والتي يطلق عليها نظرية مراحل النمو الاقتصادي بيانا غير شيوعي عام (1960) بأنها تصور للتنمية، وتعد بمثابة الرد على أفكار (كارل ماركس)، وقد استطاع في مؤلفه توضيح مراحل تطور المجتمع وحددها بخمسة مراحل رئيسية يمر بها المجتمع وتتمثل في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي والذي يتسم الانتاج فيه بالبساطة .

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق وفيها ينتشر التعليم جزئيا ويزداد الاستثمار .

3- مرحلة الانطلاق ويتم من خلالها القضاء على معوقات النمو، وتحدث الثورة السياسية التي تؤثر في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

4- مرحلة النضج ويستطيع المجتمع من خلالها التأكيد على قدرة الانطلاق نحو الخارج وتطور الصناعات.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير، وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد، ويزداد التوسع في الانتاج والاستهلاك.

وقد اهتم ماكس فيبر (M.Weber) بمعالجة قضية التنمية من خلال نشأة النظام الرأسمالي الغربي، بوصفه أسلوبا للتنمية، مثلما فعل (كارل ماركس) كما أنه تبنى الاتجاه التاريخي البنائي، ورغم ذلك فإنها انطلاقا من وجهة نظر متعارضة في تفسير نشأة هذا النظام، غير أن ماكس فيبر(M. Weber)اهتم بدراسة العلاقة بين الاقتصاد والدين، بمعنى دراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية والاتجاه نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى وأشار 'فيبر' للتنمية من خلال تحليله للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة باعتبار أنها تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، والذي يدار وفقا للمبادئ العلمية والثروات الخاصة والإنتاج من أجل السوق والإنتاج من أجل الجماهير والمال، وهذا يتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية ، وسلوك معين وظروف اجتماعية معينة، وهذا ما اعتبره ماكس فيبر، بمثابة مؤشرات تنموية تسهم في إيضاح خصائص التنمية في المجتمع الرأسمالي.

وقد ساهمت هذه الآراء والنظريات التقليدية القديمة والنظرية الماركسية القديمة التي اهتمت بمجال التنمية في ظهور العديد من الاتجاهات الحديثة، التي اهتمت بدراسة التنمية في الدول الغربية والدول النامية، والتي تعد أكثر تطورا وملائمة للتطورات والتغيرات، نذكر منها على سبيل الاختصار: اتجاه النماذج والمؤشرات الاتجاه الاكثر شيوعا في الدول النامية، ومن أشهر رواده (سيمور ليبست S.Lepset) هوسليتز (Hoslitzy)، بارسونز (T.Parsons)، ماريون ليفي (M.levey)، وغيرهم من العلماء، ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين: الأول كمي والثاني كيفي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية تتمثل في اكتساب واستيعاب المحققات النامية والمتخلفة لمتغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة والتخلص من المتغيرات أو المؤشرات السابقة، كما أنه اعتبر ذلك بمثابة نقطة البداية في التنمية.ويتضح مما تقدم أن انصار هذا الاتجاه ينظرون إلى التنمية على أنها تعني نقل خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وتطبيقها على الدول النامية والمتخلفة ، كما يؤخذ على هذه الاتجاهات أن المؤشرات الكمية وحدها، لا تكفي في دراسة التنمية وكذلك ينطبق الامر على المؤشرات الكيفية[1].

---

[1] - المرجع السابق، ص ص[199 -204].

إضافة إلى هذه الاتجاهات ظهرت اتجاهات أخرى للتنمية،منها الاتجاه التطوري المحدث في التنمية حيث يعد (تالكوت باسونز T.Parsons) من أشهر روادها الذي يرى أن حقيقة العملية التطورية تعني زيـــادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع انطلاقا من عملية الانتشار الثقافي والحضاري.

كما يساند هذه الفكرة (سيمور مارتين ليبست S.M.Lipset)، ويرى أنه يمكن تحقيق التنمية مـــن خلال انتقال العناصر المادية والثقافية في الدول،وهذا ما تم تأكيده من طرف اتجاهات مؤيـــدة، والمتمثلـــة في الاتجاه السلوكي في التنمية واتجاه المكانة الدولية في التنمية، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية تعتمد على قدرة المجتمع، وعلى الدول النامية والمتخلفة أن تنظر للدول المتقدمة على انها نماذج عامة، يمكن الأخذ بهـــا في مجالات التنمية[1].

ومن خلال الاستعراض التاريخي لمختلف النظريات والاتجاهات يمكن ملاحظة التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية، بما فيها النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي نظرت للفكر التنموي العالمي، والـــتي تمخضت عنها التجارب السابقة والحالية لمختلف بلدان العالم، وهنا نجد أن هناك ثلاثة خيـــارات مطروحـــة لتحقيق التنمية:

1- خيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

2- خيار التنمية الاشتراكية .

3- خيار الطريق الثالث[*].

وينطلق الخيار الأول من الافتراضات التالية:

- إن القطاع الخاص (الرأسمالية المحلية) جاهز وقادر على قيادة الاقتصاد الوطني والاســـتثمار في القطاعـــات المنتجة المؤدية إلى تحقيق نمو سريع والاستغناء عن القطاع العام .

- إن السوق قادرة على العمل بكفاءة من أجل تجاوز مشكلة الاقتصاد الوطني، وأن بالإمكان الاعتماد علـــى آليات السوق في توجيه الاقتصاد والارتقاء بالنمو الاقتصادي، والاستغناء عن تدخل الدولة.

- أن رأس المال الأجنبي سوف يتدفق بغزارة من خلال اقتصاد حرية السوق وكذلك الإعلان عن الانفتـــاح التجاري والخصخصة.

- الاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

لقد تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج وسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي طبقتها معظم الدول النامية المدينة تحت ضغط البنك وصندوق النقد الدوليين، بهـــدف جدولـــة ديونها والحصول على قروض جديدة.

---

[1] -إبراهيم عبده الدسوقي، التلفزيون والتنمية، المرجع السابق،ص ص [206-207].

[*] - ظهر الطريق الثالث كمصطلح، عندما صاغه مجموعة من مستشاري الرئيس الأمريكي كلينتون عام 1992، كمحاولة لإنهاء الحقبة الريغانية التي تمثل الليبرالية الاقتصادية الجديدة جوهرها وقدم البرنامج على أنه طريق ثالث بين أولئك الذين يدعون أن الحكومة هي العدو، وأولئك الذين يرون أن الحكومة هي الإجابة.

[2] - منير الحمش ، الاقتصاد السياسي : الفساد الإصلاح والتنمية، د.ط. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص97.

أما فيما يخص الخيار الثاني والمتمثل في خيار التنمية الاشتراكية، فأفكاره مستمدة من افكار ماركس الذي أقام نظريته على قواعد النقد الجذري للرأسمالية،وقد زود الفكر الاشتراكي بنظرية اقتصادية مطورة ووضع الاشتراكية في إطار التفسير الشامل للتاريخ.

وتقوم النظرية الاقتصادية للاشتراكية على فكرة أساسية، هي أنها لو تركت الرأسمالية لآلياتها الخاصة فإنها ستكون اقتصاديا غير فعالة، وغير قادرة على إعادة إنتاج ذاتها على المدى الطويل.وقد سعت الاشتراكية إلى مواجهة قيود الرأسمالية حتى يمكن ملاءمتها لتصبح إنسانية أو للتخلص منها كلية.

وقد تبلور التوجه الاشتراكي في دور "النموذج السوفياتي" بسيطرة الدولة على نحو كامل على وسائل الإنتاج والملكية الاجتماعية، والتخطيط المركزي الشامل الذي تناول جميع قضايا الاستثمار والانتاج والتسويق والخدمات الاجتماعية المختلفة.

وأما الطريق الثالث للتنمية والذي طرحه المنظر الاقتصادي (أنتوني جيدنز Anthony Giddens) الذي طالب باقتصاد مختلط جديد، والذي يتم فيه التوفيق بين القطاعين العام والخاص باستخدام ديناميكية السوق، ولكن مع مراعاة الصالح العام[1].

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول أن نظريات التنمية بمختلف اتجاهاتها وأطيافها وعبر كل المراحل التاريخية للفكر التنموي نلاحظ أن هذه النظريات والأفكار يغلب عليها الطابع المادي والاقتصادي على الرغم من تطورها فيما بعد إلى نظريات سياسية أسست للفكر التنموي، هذا التطور الذي كان على حساب الجانب البشري والإنساني. وهذا ما استدعي بنا إلى التعرض إلى تطور مفهوم التنمية واستعراض الأبعاد الأخرى للتنمية التي تم إغفالها والتي تعبر عن المفهوم الواسع للتنمية الشاملة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الانسانية بمفهومها الواسع.

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية

طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، ولكن هذا الاستقلال لم يكن هو الغاية النهائية. مما حدى بهذه الدول أن تبذل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور لا يتأتى إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة، أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد. ولهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

---

[1] - منير الحمش، المرجع السابق، ص ص [96-102].

فتعار يف التنمية تختلف باختلاف المدارس، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري ، ورغم هذه الاختلافات والاجتهادات، إلا أن التنمية هي روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة .

جاء تعريف هيئة الامم المتحدة في عام 1955: **أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته.** ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[1].

أما ماركس(MARKX) فيعرفها على أنها عملية ثورية ، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما[2].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزا على جانب دون آخر[3].

وكما هو ملاحظ من خلال التعريفات السابقة الذكر فإن مفهوم التنمية Development برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث"، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للإشارة إليه في المجتمع كان التقدم المادي Material progress أو التقدم الاقتصادي Economic progress، وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الإصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization**، أو التصنيع Industrialization.

وكما تمت الإشارة إليه أن مفهوم التنمية **Development** ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد، يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في

[1] - محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر، ص13.
[2] - صلاح عثامنة، التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج ، ط1. إربد الأردن: مؤسسة دار العلماء، 1997، ص2.
[3] - محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة و المنظمات الأهلية[1].

وبالمعنى الاجتماعي للمفهوم يشار إلى التنمية على أنها التغير الاجتماعي Social change الذي يتضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي "Social system" بهدف تطوير أحوال الناس[2].

ومن خلال تتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يمكن القول أن المفهوم تطور من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية التي تتضمن قضايا النمو الاقتصادي "Economic growth" إلى معنى أوسع من ذلك شامل لمفهوم التنمية، والذي يشمل المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية، التي لا يمكن الفصل بينها بأي حال من الأحوال، لأن هناك تداخلا وتفاعلا بين الجانب الاقتصادي والسياسي والجانب الاجتماعي للتنمية. فليست التنمية تقتصر على السلع والخدمات وكأن السلع تقابل الجانب الاقتصادي والخدمات تمثل الإطار الاجتماعي فحسب، بل إن التنمية تمر بمراحل عديدة ابتداءا من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم بجانب المشاركة الشعبية على كافة المستويات .

وأصبح مفهوم التنمية يشمل أيضا تنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها وهو مبررها[3].

وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج الأمم المتحدة من خلال مفهوم التنمية البشرية وبذلك أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها وذلك ابتداءا من سنة 1990 .وقد كان يعبر هذا المفهوم قبل سنة 1990 عن تنمية الموارد البشرية التي حددت لها ثلاثة أوجه رئيسية:

1- استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.

2- تحسين نوعية القوى من خلال التعليم المهني والتدريب .

3- تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع للفئات الاجتماعية.

وقد تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية.وركز المفهوم إضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية، بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن "**الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها**".

وقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية، كما ورد ذلك في التقارير الصادرة منذ عام 1990 حيث أن التنمية البشرية حسبها هي: "**عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس**"، وهذه الخيارات أساسا غير محدودة، غير أنه يجب التمييز بين ثلاثة خيارات أساسية هي: " أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة".وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان[4].

---

[1] - نصر عارف، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". مجلة ديوان العرب ، القاهرة، عدد حزيران 2008، ص ص [2-3].
[2] - عبد الرحمان عيسوي، الإسلام والتنمية. د.ط ،بيروت: دار النهضة العربية، 1988،ص ص [12 -14].
[3] - نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، د.ط .القاهرة: مكتبة غريب، بدون سنة نشر، ص 102.
[4] - محمد عابد الجابري، وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص ص [85-87].

ومع حلول عام 1993 تم توسيع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية البشرية بكونها "**تنمية الناس، من أجل الناس وبواسطة الناس**". وهذا معناه:

– **تنمية الناس:** الاستثمار في قدرات البشر.

– **التنمية من أجل الناس:** معناها الكفالة العادلة بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي المحقق توزيعا عادلا.

– **التنمية بواسطة الناس:** أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها[1].

ومنه يمكن استنتاج أن المنظور الإنساني للتنمية تضمن كافة حقوق الأفراد وهذه الحقوق تتمثل في الحق في الحياة، الحق في العيش الكريم، الحق في العمل ، الحق في الصحة وفي التعليم، من منظور الحماية والتمكين من التغلب على الضعف والفقر والجوع والمرض وكل ما يهدد حياة الإنسان. لذلك فالدولة مطالبة بتمكين وتعزيز قدرات الأفراد وصولا إلى توفير الأمن الإنساني، أمن الأفراد. لذا فإن مفهوم التنمية البشرية تطور ليصل إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وهذا ما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتضمن التنمية البشرية المستدامة التي هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل، كما تم ذكره من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.وقد ظهر فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة وهي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضرون دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[2].

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم التنمية قد تطور من المفهوم المركز على النمو الاقتصادي إلى المفهوم الانساني، أي التنمية الانسانية الذي يعبر عن ثراء مضمون التنمية.ونقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أنه لجميع البشر – لمجرد كونهم بشرا– حق أصيل في العيش الكريم، ولذلك فإن الرفاه الانساني في التنمية الإنسانية لا يقف عند المعايير الاقتصادية أو إشباع الحاجات الأساسية، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الانسانية وسمو ورفعة الانسان، مثل التمتع بالمعرفة والحرية باحترام الذات وتحقيق الذات، ولذلك فإن مفهوم التنمية الانسانية يغطي بشكل أوسع بكثير القيم الانسانية من مفاهيم التنمية العادية، حتى أن التنمية البشرية الذي اختزل أحيانا في تقارير التنمية البشرية الدولية إلى مفهوم يسمى في الاقتصاد مفهوم "تنمية الموارد البشرية" باعتبار أن البشر عنصر من عناصر الإنتاج. إذن فالتنمية الانسانية: هي تنمية الناس ومن اجل الناس ومن قبل الناس واذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية فلا بد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها[3].

ومن خلال هذا الجزء من الفصل نلاحظ أن تطور مفهوم التنمية مر عبر مراحل؛ من مفاهيم تتضمن البعد المادي والمقصود هنا المفاهيم الاقتصادية التي كانت نتاج تطور الفكر التنموي ونتاج إرهاصات الاتجاهات النظرية التي أدت فيما بعد إلى النماذج العالمية التي عرفها التاريخ السياسي والاقتصادي .ولكن ما

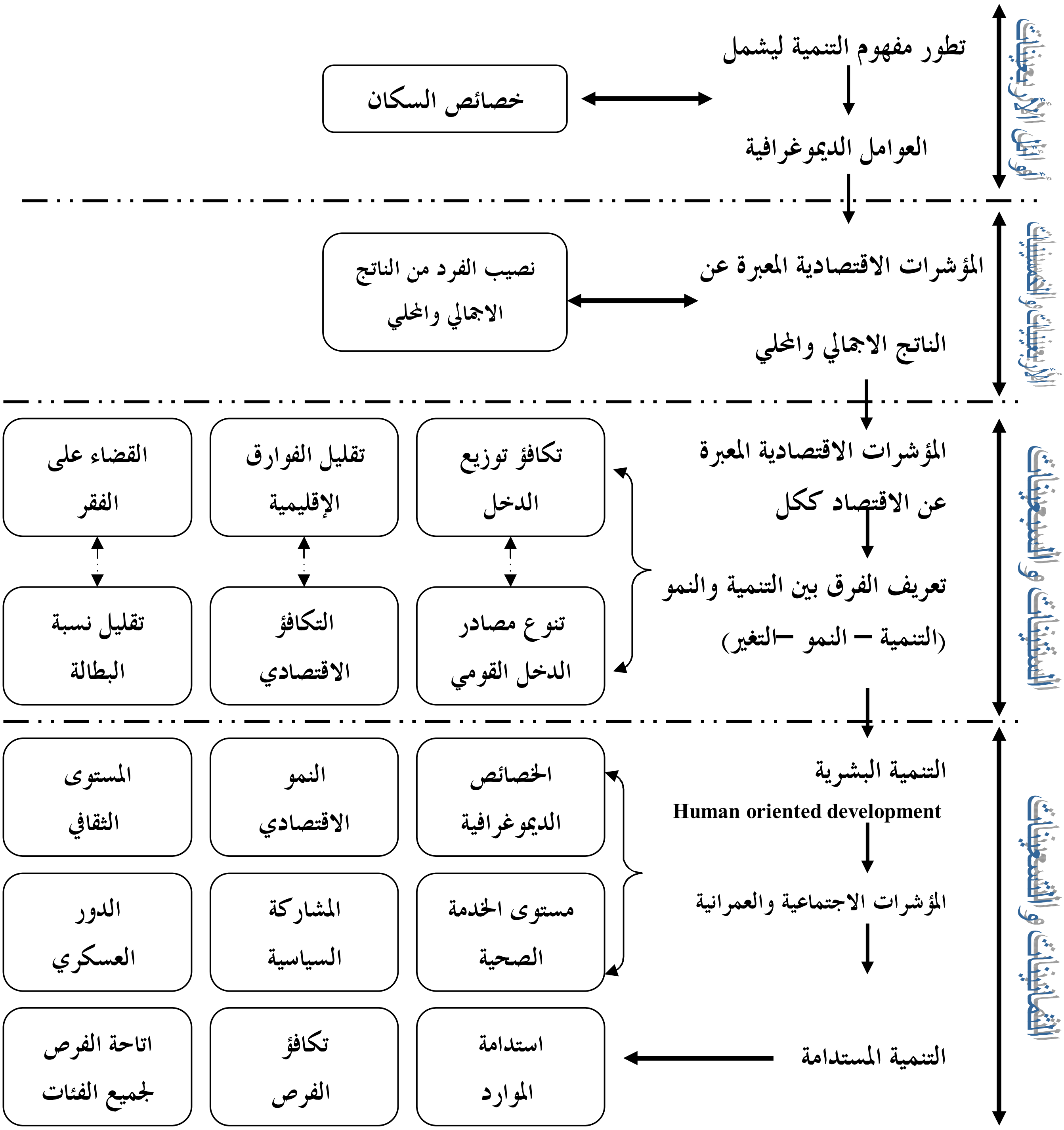
[1] - نبيلة داوود،المرجع السابق ، ص ص[90-92].

[2] - فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة. د.ط ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002، ص 59.

[3] - نصر عارف ، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ، المرجع السابق، ص 05.

يعاب على هذه النظريات نزعتها المادية، مما استدعى إلى تطور المفهوم ليشمل البعد الإنساني، أي من تنمية تعتمد على النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية هدفها وغايتها الإنسان.ويمكن توضيح تطور مفهوم التنمية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01) :مراحل تطور مفهوم التنمية



المصدر: أسماء عبد العاطي محمد، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية ، (رسالة الماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الهندسة، 2004، ص 13.

المطلب الثالث: أقسام التنمية وأنواعها

بعد التطرق في المطلبين الأول والثاني لمختلف الاتجاهات النظرية والفكرية التي أسست للفكر التنموي ثم التطرق لمراحل تطور مفهوم التنمية سوف نتطرق في المطلب لأقسام التنمية وأنواعها، والمقصود هنا مختلف الفروع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وذلك بالتركيز على أبعاد كل نوع أو كل فرع من هذه الفروع، والذي يعد بمثابة العامل المحدد والأساسي في كل نوع.

أولا: التنمية الاقتصادية:

إن كلمة تنمية تنبع من النماء بمعنى الإكثار والارتفاع والزيادة. والنمو الاقتصادي يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهو أحد أعمدة التنمية وعوامل النمو الاقتصادي ثلاثة: العمل ورأس المال والطبيعة.

ويتفق الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم والمدارس التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي، بل يذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية[1].

وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسألة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سواء على الصعيد النظري أم على صعيد السياسات الحكومية، وقد تبلور هذا الاهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات تبلورت في:

1- مشروع دولة الرفاهية والازدهار في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كنز التدخلية وتحت وطأة المنافسة مع الاتحاد السوفياتي.

2- مشروع الدولة الاشتراكية السوفيتية التي ترفع شعار الماركسية اللينينية.

3- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة من خلال ممارسات شعبوية. وقد عانى هذا المشروع في مختلف بلدان العالم الثالث من أزمات وصعوبات وتعرض لتحديات داخلية وخارجية[2].

ولقد شكلت التنمية الاقتصادية في الدول السابقة الذكر، أي التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وتلك التي نالت استقلالها حديثا هدفا أساسيا لحكوماتها، وسعت معظم إن لم يكن جميع تلك الحكومات إلى تحقيقها بكل الوسائل والطرق المتاحة، وكما سبق ذكره فان التنمية في هذه البلدان واجهتها صعاب كثيرة محلية ودولية؛فمحليا اصطدمت بعامة الناس الذين عاشوا لقرون طويلة في ظل التخلف والجهل والمرض وجميع الآفات الاجتماعية، التي تحولت إلى قوة مؤثرة تعيق سياسات التنمية المتبناة من طرف حكوماتهم ،أما دوليا فدخلت برامج التنمية في دائرة الصراع السياسي بين الدول الغنية والفقيرة ،وجدلية الاستقلال والتبعية. وقد نتج عن برامج التنمية عدة مشاكل اقتصادية أصابت اقتصاد الدول النامية، وأثرت

---

[1] - نبيلة داود، المرجع السابق، ص 103.
[2] - منير الحمش، المرجع السابق، ص 113.

بقوة على الاقتصاد العالمي. ومثال ذلك أزمة الديون الخارجية التي انتشرت منذ السنوات الاولى للثمانينات و لم تتمكن المجموعة الدولية من وضع علاج ناجع لها[1].

ويتم تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية .

وتتمثل المصادر الداخلية في:

- الادخار الحكومي.
- الضرائب.
- الإدخار العائلي.
- التمويل التضخمي.

وكذلك تنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى ثلاثة مصادر:

- الاستثمارات الأجنبية.
- المنح والإعانات.
- القروض الخارجية[2].

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التنمية الاقتصادية تعد أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية وغيرها، لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، وهو ما يعني رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة للأفراد[3].

يمكن القول من خلال ما تقدم أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ثانيا: التنمية الاجتماعية:

أصبحنا نسمع كثيرا عن التنمية الاجتماعية وهي التي تسعى للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة : القيم والسلوكيات والاتجاهات، وكذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات التي تجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية وليس معيقا لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها وإدارة شؤونها متعمدة على إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها. ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

1- إحداث تغيير مقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة والعمل على تنميتها إلى أقصى الحدود بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون مع جهود الدولة.

2- معالجة التخلف وتحسين البيئة وتوفير الخدمات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع .

---

[1] -صالح الأسود محمد الهادي ، مشكلات التنمية في البلدان العربية. د.ط ، سرت.- طرابلس: مجلس الثقافة العام للنشر ، 2006، ص 17.
[2] - عصام نور سرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين . د.ط ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006، ص44.
[3] - نفس المرجع، ص 41.

3- تنمية الموارد البشرية وإكساب الأفراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم، وخلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بها، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لأن التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية[1].

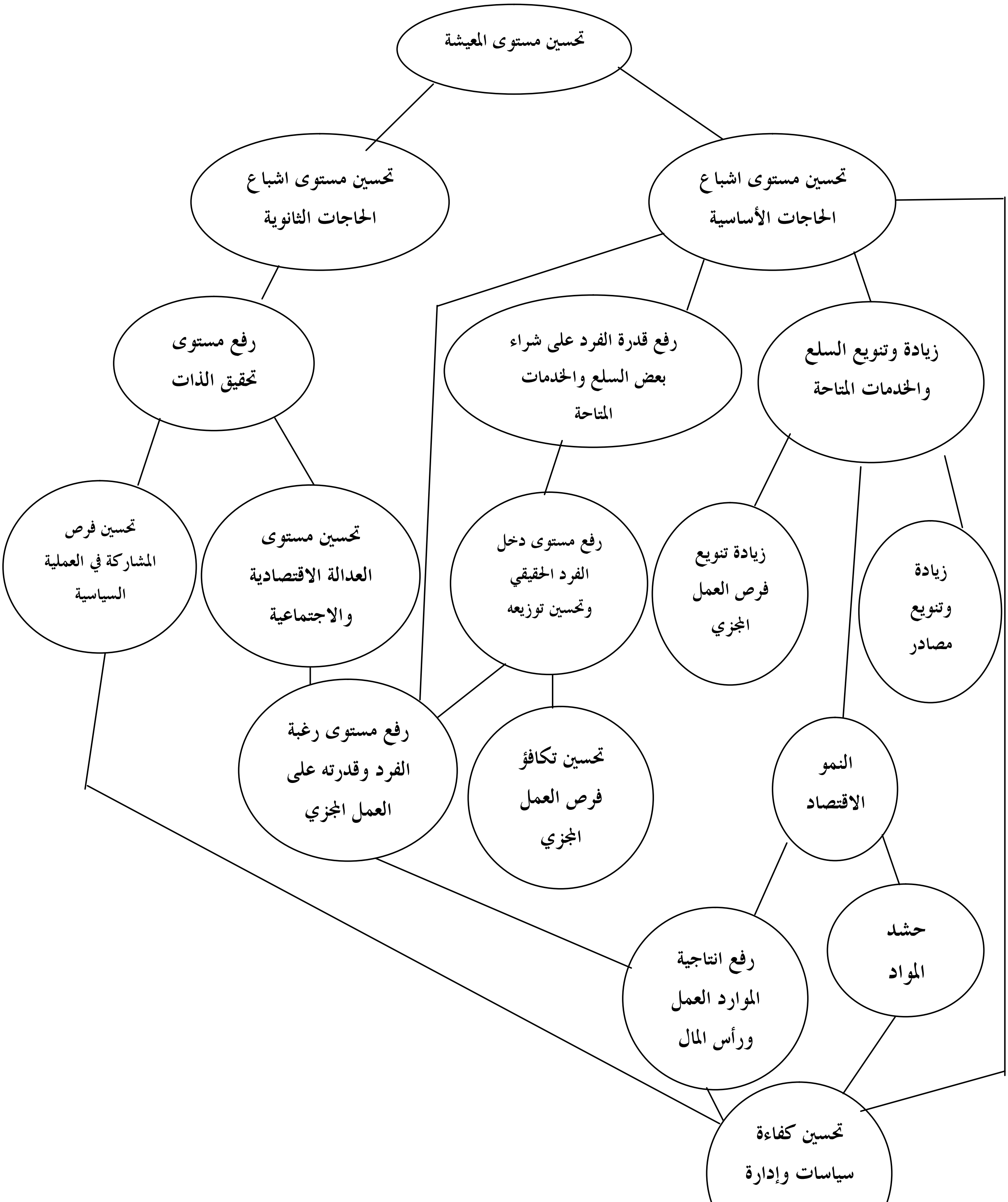
وقد ركز العلماء على الجانب أو البعد الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية وأطلقوا عليه التنمية الاجتماعية، ويرون أن مفهوم التنمية الاجتماعية يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع، وهذا على أساس أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، كما يضيف أنصار هذا الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتضمن: طبيعة السلطة ونظم الحكم ومشاركة الجماهير في صنع القرار، وتحليل طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وعنصر المقارنة بين الماضي والحاضر، ودور المرأة في المجتمع، وغير ذلك من الأمور الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع المعاصر.

من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع وغيرهم تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية: بأنه عبارة عن عملية المشاركة في التغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي واجتماعي، بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع. وأشاروا إلى مفهوم التنمية الاجتماعية، الذي يشير أيضا إلى التغير الشامل لكل القوى الاجتماعية وغير الاجتماعية.والتنمية الشاملة أصبحت تستخدم دوليا على نطاق واسع الآن، وهي لا تشير إلى النمو الاقتصادي وحده أو الاجتماعي وحده ولكنها تشير إلى التغير المقصود والمستهدف[2].

وفي نهاية هذا الجزء يمكن توضيح التداخل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الشكل التالي:

[1] - نبيلة داود ، المرجع السابق، ص 104.
[2] - إبراهيم عبده الدسوقي، المرجع السابق، ص ص [176-177].

الشكل رقم (02): نسيج الترابط والتشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية



المصدر: الصادق محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون . الكويت :عالم المعرفة ، 1986،ص43.

ثالثا: التنمية السياسية

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية وثمة صعوبات كثيرة أيضا تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد. وقد عبر لوسيان باي L.W.pye عن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه المجلد الخامس من سلسلة دراسات في التنميـــة السياســـية(Studies in political development) ومن المتفق عليه أن التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشاملة، ومن ثم فهـــي عملية معقدة متشابكة تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية .

ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجـــل تحديد مفهوم التنمية السياسية، إذ تعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون. وهناك تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، أي هي عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهـــر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها[1].

وفي هذا الصدد حدد الباحثين بعض المؤشرات تمثل مقومات التنمية السياسية وتتمثل في:

1- تحقق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن الاختلافات والانتماءات أو الثقافة الفرعية.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال النظم البرلمانية، والمؤسسات الدستورية والقانونية.

3- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة.

4- قيام السلطة على اسس عقلانية رشيدة.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

وهناك مؤشرات أخرى ذلك أن التنمية السياسية في النهاية لا تعدو أن تكون عمليـــة تســـتهدف تخليص المجتمع من التخلف السياسي، تلك السمات التي تحدد في سبع أزمات والتي تتمثل في:

- أزمة الهوية .
- أزمة الشرعية.
- أزمة المشاركة.
- أزمة التغلغل.
- أزمة التوزيع.
- أزمة الاستقرار السياسي.
- أزمة تنظيم السلطة.

---

[1] - عبد الحليم الزيات السيد، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية . الجزء الأول ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص 83

ومنه يمكن القول أن المؤشرات التي تم التطرق لها، تؤكد أهمية التنمية السياسية في تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات[1].

وتتمثل البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في:

- الإيدولوجيا السياسية .
- التعبئة الاجتماعية.
- بناء المؤسسات .
- أزمات النظام السياسي[2].

وتهدف عملية التنشئة السياسية إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال، أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل أو تغيير الثقافة السياسية السائدة، ومن خلال هذه الأدوار وفعالياتها تسهم بقدر كبير في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي المنشود، وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزما أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بوجه خاص، لذا فهي تمثل أولوية رئيسية لدى المجتمعات النامية حديثة الاستقلال، والمجتمعات المتقدمة على حد سواء، وهي في كل الأحوال تتأثر بالتركيب الطبقي للنظام السياسي، والنسق الإيديولوجي[3].

وفي نهاية هذا المطلب يمكن استخلاص أن التنمية الشاملة تتضمن كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلوغ الهدف المنشود، وأن كل بعد يكمل الآخر؛ فلا يمكن قيام تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية، كما لا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية والسياسية دون تنمية اجتماعية وهنا نلحظ تكامل هذه الأبعاد فيما بينها.

---

[1] - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية . د.ط ، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003، ص ص [104-105].
[2] - عبد الحليم الزيات السيد، التنمية السياسية : البنية والأهداف . الجزء الثاني ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص 13.
[3] - عبد الحليم الزيات السيد، التنمية السياسية: الأدوات والآليات. الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 46.

المبحث الثاني: التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى

من خلال التطور التاريخي لمفهوم التنمية يلاحظ أنه لم يكن هناك تمييز بين مفهوم التنمية والمفـــاهيم المرتبطة بها كمفهوم التخلف والتقدم والتطور والتحديث والتغير، وهذا ما سوف نتطرق إليه، لنبين حقيقـــة الاختلاف والتداخل بين مفهوم التنمية وهذه المفاهيم.

المطلب الأول: التنمية ومفهوم التخلف

اختلف الاقتصاديون في اختيار معيار يعتمد عليه في التفرقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفـــة، وفي تعريف التنمية والتخلف، إذ أنه ليس من السهل وضع تعريف جامع مانع للتخلف الاقتصادي ينطبـــق علـــى البلدان الواقعة في سيطرته، لأن هذه البلدان وإن اتفقت في خصائص مشتركة مع بعضها، تختلف اختلافا عاما وعميقا في ظروفها الطبيعية والاقتصادية ودرجة نضجها وملائمتها للتطور.والحقيقة أن التخلف الاقتصادي هو اجتماع عدة عناصر، ولا يمكن إرجاع التخلف إلى عنصر واحد لأن هناك خصائص عامة مشتركة تميز البلدان النامية عن غيرها من البلدان المتقدمة، منها انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منـــه، المشـــكلة الســـكانية البطالة، والتبعية الاقتصادية.

ومن أبرز السمات الاجتماعية للدول النامية ، سوء حالة الإسكان والصحة والخدمات وسوء التغذية، وغالبا ما يكون مستوى المواليد مرتفعا وإن مال معدل الوفيات إلى الانخفاض وفي ضوء ذلك يمكـــن تقســـيم العالم إلى ثلاثة أنماط حسب التنمية الاقتصادية وهي: الدول المتقدمة ، الدول المتوسطة، والدول النامية وتنقسم إلى قسمين:

* مجموعات الدول النامية العليا، ومجموعات الدول النامية السفلى[1].

إن اصطلاح التخلف "والبلاد المتخلفة" هو اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة وقد أعطى الكثير من الاقتصاديين المهتمين بدراسة مشكلة التخلف عدة تعاريف منها:

* أن البلاد المتخلفة: (هي البلاد التي تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرق الانتاج والتنظيم الاجتماعي وبالتالي يمكن إرجاع الاهتمام بمشكلة التخلف إلى ما يلي:

- الفقر المزمن الذي تعاني منه كثير من البلاد النامية أو المتخلفة.
- التفاوت الكبير بين الدول النامية والدول المتقدمة في مستوى المعيشة.
- تزايد هذا التفاوت على مر الزمن وهذا لا يعني أن الدول المتخلفة حققت بعض النجاح في الارتفاع بمستوى المعيشة، وقللت فجوة التخلف، بل بالعكس تزايدت هذه الفجوة نتيجة نمو الدول المتقدمـــة بدرجة كبيرة.

ومن ثم لا يوجد تعريف واحد يشمل كل ملامح التخلف، لذا يقترح ســـيمون كوزنـــت Simon Kuznets ،ثلاثة تعاريف للتخلف:

[1] - عصام نور سرية، المرجع السابق، ص 20.

أولا: قد يعني التخلف الفشل في الاستفادة الكاملة من الانتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالأقطار المتقدمة اقتصاديا.

ثالثا: التخلف قد يعني الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الرفاه المادي لمعظم سكان البلد[1].

هذا من الناحية الاقتصادية والنتائج المترتبة عن التخلف الاقتصادي، أما فيما يخص ظاهرة التخلف السياسي، فهي عبارة عن ظاهرة سياسية مركبة تعاني منها بلدان العالم الثالث، وتشير إلى ضعف البناء القومي للدولة، وافتقاد صفة المواطنة بين الأفراد المشكلين لها، نظرا لإنطوائها على عديد من الجماعات العرقية يتجه ولاء أفراد كل منها نحو جماعتهم دون الحكومة المركزية، على نحو قد يجعلهم في أغلب الأحيان يطالبون بالانفصال عن الدولة ،مستخدمين في ذلك شتى وسائل العنف الامر الذي يهدد استقرار المجتمع، ويمثل تحديا لقدرة الحكومة المركزية على بسط سيطرتها وإعمال قوانينها وسياساتها فوق مختلف أرجاء إقليم دولتها.

كما تشير هذه الظاهرة إلى افتقار القائمين على السلطة إلى رضا الجماهير، فضلا عن إغفالهم للدستور فيما يتصل باعتلاء السلطة وممارستها وتداولها ووضعهم العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة، إلى جانب عدم استقرار النظام السياسي، نظرا لشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية، فضلا عن عدم قدرة الصفوة الحاكمة تحقيق العدالة في توزيع الموارد والقيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف أفراده وجماعاته مما يهيء لاتساع هوة التفاوت الطبقي[2].

إذن يعد التخلف مرحلة من مراحل التنمية وعائق من عوائق تحقيق التنمية الشاملة في نفس الوقت.

المطلب الثاني: التنمية ومفهوم التطور والتقدم

نبدأ هذا المطلب باستعراض العلاقة بين مفهوم التطور والتنمية ثم الانتقال إلى مفهوم التنمية والتقدم

أولا: مفهوم التنمية والتطور:

أكدت آراء المفكرين التطوريين أن مفهوم التطور ارتبط بالنظرية الدار ونية* ،وهذا على الرغم من محاولاتهم تطبيقه على المجتمعات البشرية، للتوصل إلى معرفة المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات والأسباب التي جعلتهم يستخدمون بعض المفاهيم البيولوجية الأخرى.وهذا ما أشار إليه هربرت سبنسر H.Spenser إلى أن مفهوم التطور، استعيرت فكرته من نظريات التطور البيولوجية، والتي تم تدعيمها في القرن التاسع عشر وهو يشير إلى التطور الحضاري الذي يحدث في مراحل مختلفة، وأنه تعبير عن مسيرة المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وقد ازداد الاهتمام بمفهوم التطور في القرن الحالي، خاصة بعد استخدام مفهوم التنمية وظهور بعض الآراء التي أخلطت بينهما أحيانا، باعتبار أن مفهوم التنمية يشير في محتوياته إلى التطور الذي يحدث في المجتمع

---

[1] - المرجع السابق، ص 22.

[2] - أحمد وهبان ، المرجع السابق، ص 100.

* - نسبة إلى العالم البيولوجي الانجليزي داروين (1809-1882) الذي جاء بنظرية التطور في أصل الأنواع 1859 ثم في أصل الإنسان 1871.

المراد تنميته، كما تشير معظم الآراء السابقة التي اهتمت بمفهوم التنمية، بأن التنمية تسعى بكل أهـــدافها إلى إحداث تغيير في شكل التطور الموجود في المجتمع، حتى يتلاءم و التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع الدولي كما أوضحت بعض الآراء التطورية أيضا أمثال أوغست كونـــت (Auguste Comte) إلى أن مفهـــوم التطور يشير إلى الانتقال من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى .

وقد أجمعت كل التحليلات الخاصة بالمفهومين إلى حدوث تطور في المجتمع خلال فترة زمنية معينـــة كما أن هذه الآراء ساهمت في الوقت نفسه في الخلط بينهما. وأحيانا ما يستخدم البعض منهم المفهومين لمعنى واحد تقريبا، وهذا ما يوضح مدى العلاقة بين كلا من مفهوم التنمية والتطور[1].

وتؤكد الآراء الحديثة في هذا الشأن أن التنمية تشير بالفعل إلى التطور ولكنه تطور مقصود مخطط له وفقا لبرامج معينة، كما أنه لا يمكن حدوث أية تنمية تلقائية في أي مجتمع، بينما يمكن حدوث تطور تلقـــائي دون تدخل الانسان، مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية والتطور ولا يعني ذلك عدم وجود علاقة بينـــهما. حيث توجد بعض الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية تركز على النواحي التطورية مثل (الاتجـــاه التطـــوري المحدث للتنمية) وأهم رواد هذا الاتجاه (تالكوت بارسونز (T.Parsons) وروستو (Rostow). ويهـــدف إلى إحياء نظرية التطور الكلاسيكية القديمة في التنمية والتي تعني إحداث تطور في المجتمع المراد تنميته خـــلال فترة زمنية، وكل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تكون أكثر تطورا من المراحل السابقة لها، مما يوضح مدى العلاقة بين مفهوم التطور والتنمية[2].

وقد يختلط أيضا مصطلح التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير، والنمو والتنمية والتقدم ليعبر عن مفهوم واحد. فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية بصورة خاصة، غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية خاصة علم السياسة أعطى له دلالات عدة، نظرا لتعدد مناحي توظيفه بحيث أصبح هذا الإصطلاح على حد تعبير الأستاذ : "حامد ربيع" موضع غموض ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولهما: ما درج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني.

وثانيهما: الخلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور، فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع أو من صورة إلى صورة أو من نظام إلى نظام ومثال ذلك: نظرية الدساتير لأفلاطون، ونظريـــة الدولـــة لابـــن خلدون. وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة[3].

ثانيا: التنمية والتقدم:

ازداد في الآونة الأخيرة انتشار مفهوم التقدم بالرغم من أن التقدم يمكن أن يحدث في جانب أو جوانب معينة من جوانب المجتمع دون الأخرى، في حين رفضت آراء أخرى هذا الرأي وأشارت إلى أن جوانب المجتمع

---

[1] - إبراهيم عبده الدسوقي، المرجع السبق، ص [184-185].
[2] - المرجع نفسه، ص 186.
[3] - حامد ربيع، نظرية التطور السياسي. د.ط ، القاهرة :مكتبة القاهرة الحديثة ، 1972، ص 02.

مترابطة وليست منفصلة عن بعضها البعض، وأنها في الوقت نفسه متشابكة ويؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به أيضا، وأي تقدم يحدث في أحد جوانبها، يؤثر بالتالي في الجوانب الأخرى، وفي الوقت نفسه استغل فريق ثالث من العلماء لتوضيح العلاقة بين مفهوم التنمية والتقدم، وأشاروا إلى أن المعنى السابق لمفهوم التقدم والذي يعني حدوثه في أحد جوانب المجتمع يكون قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية السابق، والذي يعني إحداث تقدما ما في أحد جوانب المجتمع مثل: (مفهوم التنمية الاقتصادية)، والذي اهتم به علماء الاقتصاد ومفهوم التنمية السياسية والثقافية وهذا يعني وجود علاقة بينهما لتشابه أهداف كل من المفهومين في بعض الحالات .

وقد حاولت هذه الآراء تدعيم ذلك من خلال تحليلها لمفهوم التقدم، والذي يتضمن في معناه توجيه كل القوى والإمكانيات المتاحة في المجتمع لخدمة أفراد هذا المجتمع، والعمل على تقدمه وتطوره وتحقيق أكبر قدر من التكامل الشامل. وهذا المعنى قريب من بعض مفاهيم التنمية الشاملة والتي تتطلب أيضا تضامن كل من القوى والإمكانات في المجتمع من أجل تنميته، وهذا يشير في حد ذاته إلى مدى العلاقة بين مفهوم التقدم والتطور من خلال تحليل بعض معاني التقدم، التي تشير إلى عملية تحسين المجتمع ونقله من حالة متخلفة إلى حالة أفضل مما هو عليها؛ والتقدم بهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التطور وهذا ما أوضحه (بوتومور "T.B.Bottomore") مشيرا إلى مفهوم التقدم بهذا المعنى والذي يعد بمثابة عملية تكيف منظم لمورد الإنتاج وإمكانياته وحسن استغلالها، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية، وأن كلا من المفهومين (التنمية والتقدم)، يرتبط بالمستوى العلمي والتكنولوجي للمجتمع، وكلا منهما يحدث في المجتمع خلال مراحل معينة .

ويعتبر مفهوم التقدم نسبي حسب آراء العلماء على الرغم من ارتباطه بواقع وإمكانيات المجتمع، مقارنة بمفهوم التنمية التي تشير في كل مراحلها إلى التقدم والتطور ، وهذا يوضح الفروق في المعنى بين المفهومين على الرغم من وجود علاقة بينهما[1].

المطلب الثالث: التنمية ومفهوم التحديث والتغير:

أولا: التحديث:

إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة والزمن. فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن الثامن عشر. ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو الانجاز.

ومن خلال هذه الطروحات يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

[1] - إبراهيم عبده الدسوقي، المرجع السابق، ص (187-188).

1- عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليدي إلى الحديث .

2- عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع، والتحضير والحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة الشعبية.

3- التحديث عملية نسقية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.

4- التحديث عملية عامة "Global" أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين وإنما تشهدها معظم الدول.

5- التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة، أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث، وبالتالي فهي عملية تدريجية تتم على مراحل .

6- التحديث عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة[1].

وأيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث، فإن جوهرها عملية معقدة ومتعددة الجوانب. لذا فإنه عند استخدام مصطلح التحديث تظهر عدة صعوبات، بحيث يصعب ترجمته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها، ولذا فإن إعطاء تعريف للتحديث يعتمد على وجهة نظر تعني اكتساب الطابع الغربي. ومن هذه الزاوية يبرر الأستاذ: "جوزيف لابالومبارا "Joseph Lapalombara" إيقاف استعمال هذا المفهوم وذلك لأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة .
- أن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الأنجلو- أمريكي للتحديث .
- أن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية وذات بعد واحد في التطور السياسي[2].

وقد درس مايكل راش Michael Rache، التحديث والتنمية من عدة منظورات من بينها التصنيع، من خلال عرض نماذج معينة (النموذج السوفياتي، النموذج الياباني، النماذج البديلة في العالم الثالث في بعض الدول الآسيوية)، وقد اتخذ "راش" المجتمعات الغربية نموذجا مرجعيا في هذا التحليل[3].

وكثيرا ما يثار الخلط بيم مفهوم التنمية ومفهوم التحديث فالأول يعني زيادة القدرة الانتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فيعني جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية[4].

---

[1] - صلاح سالم زرنوقة، مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية، في : مصطفى كامل السيد وآخرون، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر . د.ط ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003، ص 26.

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة . الجزء الأول، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 43.

[3] - السيد سليم محمد ، نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق، ص 13.

[4] - محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 153.

كما تقوم بعض التصورات على افتراض مبدئي مفاده: أن التنمية السياسية، هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي، أو المهظر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها[1].

ثانيا: التغير:

تعددت الآراء والنظريات حول مفهوم التغير الاجتماعي لكثرة استخدامه ولكثرة التغيرات وتنوعها وقد أشار أنصار النظرية الوظيفية لمفهوم التغير الاجتماعي على أنه يرتبط بالتيارات والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن مفهوم التنمية يرتبط بنفس هذه العوامل أيضا. مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي ، كما نظر أنصار الفكر الماركسي للتغير الاجتماعي من خلال تحليلهم للتغيرات التي تحدث في مجال الإنتاج، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية، وذلك لتوضيح العلاقة بين ممفهوم التغير الاجتماعي والتنمية ورأي بعض علماء الاجتماع المهتمين بدراسة التغير الاجتماعي والتنمية أن مفهوم التنمية يعبر عن مجموع ظواهر التغير الاجتماعي الواعي والموجه وهذا المعنى هو لب عملية التنمية .

كما حاول البعض توضيح العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي والتنمية من نواحي عديدة فنجد منهم من حاول استغلال بعض أهداف التنمية لتوضيح هذه العلاقة، باعتبار أن التنمية تهدف لإحراز تغير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة، وهذا ما أشار إليه (**عاطف غيث**) من خلال دراسته للتغيير الاجتماعي. وهناك من حاول استخدام بعض مفاهيم التنمية والتي تشير في معناها إلى مظاهر النمو والتغير والدينامية الاجتماعية، ومنهم من حاول استغلال تأثير التغير الاجتماعي على الناحية البنائية والوظيفية وعلاقة ذلك بالتنمية، ومدى ارتباط التنمية بهما، ومنهم من استعمل بعض مفاهيم التغير الاجتماعي بأنه عبارة عن التحول والتبدل الذي يحدث في المجتمع، وأن التنمية هدفها الأساسي إحداث هذا التغير، مما يوضح العلاقة بينهما، وهذا ما أشار إليه (نلسون Nelson) في تحليله لمفهوم التغير الاجتماعي كما حاول أيضا (اوغبرن Ogbern) تحليل مفهوم التغير الاجتماعي وربطه بالتكنولوجيا التي تساعد في حدوث التغير، وهذا في حد ذاته احد متطلبات التنمية الشاملة والذي يعني استخدام التكنولوجيا الحديثة لإحداث التنمية المطلوبة[2] .

ويعتبر مصطلح التغير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده الأستاذ "فيريل هيدي (Ferel Heady)، أن التغير يعتبر أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن تغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح. من هذا يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع: هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير . والتغير سواء في البنية أو العملية، وسواء أكان تغيرا نوعيا أو كميا، يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع فيحدث حالة من التنمية ، أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية. وهذا ما يمكن تسميته

---

[1] - عبد الحليم الزيات السيد، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية. الجزء الأول ، المرجع السابق، ص 93.

[2] - إبراهيم عبده الدسوقي، المرجع السابق ، ص [190-191].

التغير السياسي، والذي يمكن تحديد صيغه في صيغتان أساسيتان: التغير الجذري والتغير الإصلاحي .ويمكن القول أن مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، ومن ثم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، وإنه يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة الارتباطية والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي والبيئة المحيطة به.

إن التغير السياسي دائما نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة، ويعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء أكانت داخلية أم خارجية، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف باختلاف المجتمعات، بل وتختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظرا لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير وطبيعته ومستوى تقدمه. فضلا عن ذلك فإن التغير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، وقد يكون تدريجيا كما قد يكون فجائيا وقد يكون عفويا تلقائيا كما قد يكون مخططا. وقد يكون محدودا كما قد يكون شاملا. ومن هنا فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد وجوانب.

وللتغيير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، وله نتائجه وآثاره على الهيكل الاجتماعي برمته.فالتغير السياسي يطرح آثارا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعا لشدة التغير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولاشك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الاجزاء من تغير[1].

من خلال ما تم عرضه في هذا الجزء والمتمثل في التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى، يمكن ملاحظة التداخل بين هذه المفاهيم، وأن كل مفهوم يعبر عن بعد من أبعاد التنمية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن مفهوم التنمية الشاملة يضم في محتواه وأهدافه المتوخاة كل هذه الجوانب من أجل بلوغ وتحقيق التنمية المقصودة والفعالة. ومما سبق ذكره يمكن استنتاج مجموعة من النقاط والمتمثلة في أبعاد وغايات التنمية وتتمثل الأبعاد في:

* التنمية هي عمل واعي وموجه.
* التنمية تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم.
* أنها تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع وتسعى لإحداث تغييرات.
* أن التنمية مفهوم شامل حيث لا يركز على جانب دون الآخر.
* أن التنمية تعني تغييرات في هياكل المجتمع المختلفة وهي:

– **الأبعاد الاقتصادية**: من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الانتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما .

[1] - فيريل هيدي؛ ترجمة محمد القريوتي ، الإدارة العامة منظور مقارن . د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 82.

– **الأبعاد الاجتماعية:** من حيث التغييرات اللازمة في العلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة، التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغييرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

– **الأبعاد السياسية:** وهذه تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية، بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود، الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

– **الأبعاد التنظيمية والإدارية** وهذا يعتبر مطلبا ضروريا لإحداث التنمية.

إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي، فالحياة الكريمة للفرد، تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر كل المتطلبات الضرورية للحياة أي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان .وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضا الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة، من أجل ذلك لابد من أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط[1].

أما فيما يخص غايات التنمية البعيدة المدى فتتمثل في:

1- تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته.
2- التفاعل الايجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية .
3- إيجاد إرادة مشتركة متجددة للتنمية والوحدة.
4- تعزيز الاعتماد القومي على الذات .
5- تكوين قاعدة انتاجية صلبة.
6- خلق نظام اقتصادي مختلط.
7- تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي[2].

وبعد التطرق في المبحثين السابقين لتطور مفهوم التنمية والاتجاهات النظرية للتنمية وأقسامها والتمييز بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها، وبعد الاستنتاج الذي تم التوصل إليه وهو التداخل والتشابك بين مختلف أبعاد التنمية، يمكن القول أن التنمية ضرورية ولكنها لوحدها تعد غير كافية خاصة إذا نظرنا إلى التنمية بمفهومها المعاصر والمتمثل في التنمية الإنسانية التي تتطلب جملة من المرتكزات الأساسية لتحقيقها وتفاعلها ومن بين هذه المرتكزات الحكم الراشد الذي انتشر في العقود الأخيرة.

[1] - محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 19.
[2] - علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة لتنمية شاملة. ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة النشر، ص ص [22-25].

المبحث الثالث: ماهية الحكم الراشد

لقد شاع مؤخرا استخدام مصطلح الحكم الراشد في الخطابات السياسية والتعبير على أنه شرطا جوهريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل أزمة النظام المجتمعي والمعطيات الجديدة للمجتمع الدولي الناتجة عن العولمة وما أفرزته من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية .

المطلب الأول: قراءة في مفهوم الحكم الراشد

تزايد الاهتمام مؤخرا بقضية نوعية **الحكم أو إدارة شؤون المجتمع والدولة**[*]، كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها لأسباب متعددة. منها خبرة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية التي اتسع فيها نطاق تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا، في ظل غياب أطر وقنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها. فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا وفسادا إداريا، أضاع من مكاسب التنمية وألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة في العمل العام لدى غالبية المواطنين. ومن بين الأسباب أيضا إعادة النظر في دور الدولة في التنمية في سياق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أو – الإصلاح الأكثر شيوعا– سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. فقد عمدت هذه السياسات إلى تقليص دور الدولة، وإقامة حكومة الحد الأدنى (Minimum government)، وركزت على فاعلية الدولة ونزاهتها. وصولا إلى ارتباط الحكم بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية، فقد اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: أن الحكم والتنمية البشرية المطردة صنوان لا يمكن فصل الواحد منها عن الآخر؛ فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق في غياب حكم جيد، كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيدا ما لم يكفل إحداث التنمية ويضع البشر في قلبها .

ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة، ولكنه يشمل أيضا القطاع الخاص والمجتمع المدني ولهذا فإن المفهوم يتميز بالإتساع الشديد، فهو يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على المستويات كافة. كما أنه يتناول الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها، وأداء التزاماتهم وتسوية خلافاتهم. ولذا فإن مفهوم الحكم يركز على بناء أو تحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى مستوى الحكم المحلي، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص[1].

وهناك عدة أسباب أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة. تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب، والتطورات

[*] - الحكم أو الحكم الراشد، المشار إليه بالانجليزية، "governance".

[1] - إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها . ط1 ، القاهرة:دار الشروق، 2000، ص ص [36، 37].

المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية و يمكن الإشارة إلى:

* العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بـــ:

– عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

– تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.

– عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

* انتشار التحولات على المستوى العالمي من بينها:

– زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات.

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.

– الأزمة العالمية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات المواطن وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية. إن هذه التطورات أدت إلى تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي، وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية؛ أي أن خيارات العامل الخارجي وسياسته هي التي تشكل بمجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات .

إضافة إلى وجود أسباب أخرى أدت إلى ظهور هذا المفهوم، كظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينات، حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة، يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل في السوق .وهذا ما اتخذته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد[1] .

وأمام هذه التغيرات الدولية التي أحاطت بتطور هذا المفهوم، تعكس الأدبيات المختلفة المتناولة لمصطلح الحكم الراشد أهمية هذا الموضوع، من حيث أنه استأثر اهتمام الباحثين والسياسيين، وكذا الاقتصاديين منذ قرنين من الزمن كما يؤكد ذلك المفهوم القانوني له، حيث تزامن ظهوره وظهور تلك التغيرات،وعليه فإن جوهر الحكم الرشيد يتمحور حول: إجرائية حسن التدبير والتصرف الجيد في تسيير شؤون المجتمع، وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية بطرق وأساليب ناجعة ونتائج فعالة، ويتم هذا على أصعدة متنوعة قطاعات مؤسسات ، مجتمعات، تكتلات دولية. وقد يوصف بكونه يمثل حكما صالحا كمرادف لمدلول **الرشد** حيث يستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن، من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع، باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي؛ أي أن **الحكم الصالح** هو: الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[2].

[1] - قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو تعددية وعولمة إنسانية. ط1، الجزائر:دون دار النشر ، 2003، ص304.
[2] - حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح". مجلة المستقبل العربي، بيروت، المجلد 27 ، العدد 309، نوفمبر 2007، ص ص [40-65].

فقد ظهر مفهوم الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمصطلح مرادف للحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير مع تنامي ظاهرة العولمة[1].

ومن الواضح أن الكتابات التي قدمت عن المفهوم تختلف اختلافا بينا في تحديد معناه ومضمونه وبالتالي الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأته، وفي محاولة لرصد التعريفات العديدة التي قدمت لمفهومي أسلوب الحكم والحكم الراشد، يمكن الاستناد إلى التمييز الذي وضعه مارتن دورنبوس Martin doornbos"، بين التعريفات الأكاديمية التي بلورها مجموعة المحللين والدارسين في مجالي الدراسات التنموية والسياسات العامة وغيرها من المجالات التي انتقل إليها المفهومان، والتعريفات الموجهة للسياسة policy-Oriented، والتي وضعها خبراء المؤسسات الدولية،فالتعريفات الأكاديمية وجهة نظره هدفت إلى تطوير فهم أفضل للمفهوم، وما يرتبط به من دراسات للعلاقات المؤسسية بين الدولة والمجتمع، أما التعريفات السياسية فيرى البعض أن غرضها الوحيد هو فتح المجال للمؤسسات الدولية للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية، مما يعد بداية لتأسيس أنماط جديدة من الهيمنة عن طريق تشكيل هياكل لسياسات الدول تتوافق مع مبادئ تفرضها المؤسسات المانحة كما سبقت الإشارة إليه، فإن البنك الدولي طرح مصطلح **أسلوب الحكم للمرة** الأولى عام 1989، في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، حيث عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه: " **ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة**"[2].

ومع بداية التسعينات حاول خبراء البنك الدولي تطوير تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم، فعرف في الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 1992، عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه:"**أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، ومدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها**"[3].

ويقترب هذا التعريف بهذا المضمون، من التعريف الذي وضعته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE) عام 1993، حيث اعتبرت أن أسلوب الحكم هو: **استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**[4].

وقد استخدم البنك الدولي مصطلح الحكم السيء أو غير الرشيد "Bad governance" للإشارة إلى بعض السمات لأسلوب الحكم وأهمها: شخصنة السلطة، عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان، انتشار الفساد ووجود حكومة غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة[5].

---

[1] - بلقاسم زايري،" الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية،" ورقة مقدمة للمؤشر الدولي حول: الأداء التمييز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة : 8-9 ماي 2005، ص92.

[2] - راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 27.

[3] - World Bank, Governance and development, the world Bank Washington DC , 1992.

[4] - Organization of Economic Cooperation and Development. Paris: OECD, 1993, P7.

[5] - راوية توفيق، المرجع السابق، ص 28.

وبمنطق المخالفة فإن الحكم الرشيد يتطلب تحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار، وتوفير الشفافية، ودعم مبادئ المساءلة والمشاركة وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان.

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP)، فقد وضع تعريفا أكثر شمولا، فعرف "أسلوب الحكم" بأنه: **ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات، التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم**. كما وضع التقرير نفسه، تعريفا للحكم الرشيد: **بأنه الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم، وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية**[1] .

وفي عام 1997 بدأ بعض خبراء البنك الدولي دانيال كوفمان Daniel Kaufmann وآرت كراي Aart Kraay، محاولة جادة لوضع مؤشرات محددة لمفهوم أسلوب الحكم تم تطويرها عامي 2000/2002.

وقد وضع هؤلاء تعريفا لأسلوب الحكم بأنه : **مجموعة القواعد والمؤسسات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة**. ويشمل ذلك ثلاثة أبعاد تتشابه مع الأبعاد التي أشار إليها البنك الدولي وهي:

أ- العملية التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات.

ب- مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة.

ت- مدى احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية[2].

ولقد ترجم مصطلح "Governance"[*]، بالكلمة العربية "الحكم" خلافا لعدد من محاولات التعريب التي تحيط مسألة الحكم في كثير من البلدان النامية ، والتي تنقل موضوع الحكم من ميدان السياسة إلى ميدان الإدارة، الأسهل تناولا مثل "نظام إدارة الدولة"،ولقد تم تبني عبارة "**إدارة شؤون الدولة والمجتمع**" ،التي بدأت في دوائر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة في ميدان "الإدارة العامة" وإلى جانب هذا المفهوم ظهر مفهوم آخر "وهو الحاكمية" والذي يحوي إيحاءات دينية .

ووفقا للمعجم الوسيط يقال في الزمن الماضي : (حكم) أي قضى، ويقال : حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم. فالحكم يقوم على القضاء بين الناس.

ويعني الحكم أيضا العلم والتفقه أي "العلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية وتفسيرها، ويعني كذلك الحكمة، مما يتيح المجال لاعتبار المبادئ السامية أو

---

[1] - U NDP, Governance for sustainable human development. New York: UNDP, 1997,p08.

[2] Daniel Kaufmann, Art Kraay, Governance matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007). world bank, June 2008.p08-09 .

[*] - تشتق كلمة "governance" من الأصل "Govern." وليس "Manage".

المصلحة العامة في القضاء والعدل. والمحكمة هي "هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات والحكومة تعني رد الرجل عن الظلم، ولكنها تستخدم حديثا بمعنى "الهيئة الحاكمة". والأصل في الحكومة إذا هو إقامة العدل. والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس. وينطوي التنصيب من قبل آخر منطقيا على إمكانية التنحية الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم .

هكذا تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط(ح ك م)كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا[1].

وفي جوهر مضمون مفهوم الحكم، تبين أن الحكم هو اوسع من الحكومة، على الرغم من امتلاك الحكومة القوة القهرية وعلى الرغم من اعتبارها عنصرا رئيسيا في أي نظام للحكم[2] .

كما يعرف الحكم الصالح على: **أنه نسق من المؤسسات المجتمعة المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع**[3].

وتعبير الحكومة والإختصاصات المخولة لها من خلال المؤسسات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس انطلاقا من أن الحكومة للشعب، من قبل الشعب وإلى الشعب، وبهذا يصبح الأفراد أو المواطنين محورا رئيسيا لأي حكم[4].

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا الجزء من المبحث الثالث والمتمثل في مفاهيم الحكم الراشد يمكن ملاحظة الاختلاف الحاصل حول ضبط مفهوم الحكم الراشد، سيما الاختلاف في التسميات: الحكم، الحاكمية، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكومة وغيرها من التسميات، إلا أن جل الأدبيات تتفق على تعريف الحكم الرشيد بأنه جوهر إدارة الشؤون العامة.

المطلب الثاني: خصائص الحكم الراشد ومكوناته

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة، وتختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد لآخر،و مما يميز هذا الحكم أن معاييره وخصائصه لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص فحسب، بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا.

وعلى العموم يجمع الكثير من الدارسين الباحثين حول الحكم الراشد على أنه ذلك الحكم الذي يقوم على مبادئ وخصائص أساسية تتمثل في:

---

[1] - نادر فرجاني،" الحكم الصالح في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 256، جوان 2000، ص ص [5-7].

[2] - Louis prakash, good governance: As if people Matter. paper presented in the workshop organized by international Jesuit network for development ,the world summit on sustainable development, Johannesburg: august- September 2002, P2.

[3]- نادر فرجاني، المرجع السابق، ص 08.

[4]- Louis prakash, op. cit, P4.

1- خصائص الحكم الراشد:

*** الشفافية:** "Transparency"

استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وهي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، دون غموض وهي تلعب دورا مهما في الأنظمة، حيث أنها تسمح لهم بالكشف عن المبادئ والأخطاء التي وقعت، وبالتالي القدرة على المعالجة السريعة لهذه الأخطاء وتفاديها مستقبلا.

فالشفافية في الجهاز البيروقراطي تعتمد على توفر المعلومات وصحتها، كما يتطلب النقاش النشط حول قضايا السياسة العامة وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة. وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالحسابات، وأمور أخرى تتعلق بإدارة العمل داخل المؤسسات.

ونظرا لأهمية الشفافية، فقد تم إنشاء منظمة عالمية للشفافية سنة 1993، لتكون الكيان المؤسسي المتخصص، والمعني بقضايا الالتزام والشفافية والمساءلة، وهي تمثل الجهاز الدولي الأكثر نشاطا في هذا المجال وللمنظمة شبكات متعددة في العديد من دول العالم تهتم بمراقبة ورصد وتحليل ودعم جهود وبرامج بناء الشفافية ومكافحة الفساد[1].

ويقصد بالشفافية توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلا عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها[2].

*** المساءلة:** "Accountability"

تعتبر المساءلة إحدى المعايير المهمة في الحكم الرشيد، وبالتالي تحقيق التنمية في المجتمع لكون هذه الآلية معيار للضبط.وفعل تقويمي هام للمؤسسات بمختلف أنواعها أو القائمين عليها حين يتم محاسبتهم من قبل الهيئات الرسمية المخولة بذلك.والمساءلة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرف على أنها: **اللازمة لأصحاب المصلحة العامة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم.**

ويعتبر الكثيرين المساءلة مطلب رئيسي و التزاما بين المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني.

والمساءلة هي: الحساب عن أعمال معينة أو هي بطريقة أخرى المسؤولية عن اداء العمل أو تولي المنصب وتنقسم المساءلة إلى:

المساءلة التنفيذية: ويقصد بها مسؤولية الجهاز التنفيذي الحكومي على محاسبة نفسه بواسطة سبل إدارية ووسائل تضبط العمل الإداري، من خلال استخدام التدابير الوقائية، وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور.

[1] - عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 104.
[2] - إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 37.

ويشترط على أسلوب المساءلة -الإدارية- التنفيذية، أن يكون جازما ودقيقا وذلك لضمان الأداء الحسن لهذا الجهاز وكذلك القدرة على استكشاف الأخطاء وتصحيحها بسرعة. ونظرا لأهمية المساءلة التشريعية لجأت البرلمانات في الدول المتقدمة لإحداث تقنية جديدة هي (الحكومة الالكترونية)، لتمكين المواطن العادي لمتابعة ما يجري من محاسبة لأعضاء البرلمان وكأنه أحد أعضائه، ويتعدى الأمر إلى درجة مشاركته في الجلسات بتوجيه أسئلة والإدلاء برأيه عن طريق البريد الالكتروني. واعتماد هذه التقنية يحتاج إلى قيادة فعالة تضمن أمن نقل هذه المعلومات وحفظ خصوصياتها وتوفير حرية المشاركة في مثل هذه الأمور. وهذا ما يقوي ويعزز دعائم الحكم الرشيد.

أما فيما يخص "المساءلة القضائية"، فتعتبر من أبرز المساءلات وهذا لأهمية السلطة القضائية فهذه الأخيرة تتميز بالاستقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، لما لها من القدرة على تنفيذ أحكامها ولهذا توصف بأنها أساس النهوض بتقدم الدول وتدعيم الحكم الرشيد.

وعن تعزيز دور هذه السلطة أثير اهتمام كبير من قبل الكثير من المؤسسات الدولية والهيئات العاملة في مجال القضاء، والتي رأت أنه لابد من توفير الموارد البشرية والإمكانيات التقنية العالية، إضافة إلى التمويل المادي الكافي لإجراء الأبحاث عن مصادر الفساد في هياكل الدولة ومختلف المؤسسات. ولهذا فإن هذه السلطة لابد أن تتميز بالمساءلة، حتى تضمن تطبيق القانون وإقامة العدل والحد من انتشار الفساد، مما يسهل في الوصول إلى الحكم الرشيد ويضمن الحياة والأمن والاستقرار للمواطن[1].

وتعد المحاسبة جانب آخر من المساءلة والتي يقصد بها: **أن يكون الموظفون العمويون خاضعون للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وتحمل المسؤولية ولو جزئيا عن الفشل أو عدم الكفاءة، وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوئه**[2].

وتشمل المساءلة إجراءات لتحسينها سواء الخارجية منها أم الداخلية لدعم الحكم الجيد وتتمثل الإجراءات لتحسين المساءلة الخارجية في:

- نشر المعلومات علنا (مبدأ الشفافية) حول نشاطات الحكومة، وهذا يمكن أن يتحقق عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية وحرية الحصول على المعلومات وتشجيع النقاش العام الحر.
- تعزيز التنافسية عبر انتخابات للممثلين العامين مفتوحة للجميع حرة ونزيهة.
- إتاحة المجال لنشاط ومشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني، ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة الاستقصائية.
- تقييم متواصل لمستوى إدارة الحكم ونشر المعلومات المحصلة عن مستوى حكم القانون، حرية الصحافة الممارسات التمييزية، الفساد وغيرها .

---
[1] - عماد الشيخ داود، المرجع السابق، ص 154.
[2] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص 37-38.

- تشجيع وسائل إعلام حرة ومسؤولة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الداخلية لتحسين المساءلة فتشمل ما يلي:

- تأمين معلومات موثوقة عن أداء الخدمات العامة، من خلال استطلاعات آليات التقييم المشاورات ووسائل مشابهة.

- اعتماد سياسات تقوي وتمكن السلطات المحلية التي تتميز بقربها للناس وقدرتها على إشراكهم مباشرة في القرارات العامة والمساءلة.

- تسهيل الإشراك المتزايد للجمعيات الاهلية خاصة في إدارة الخدمات العامة.

- تحسين المساءلة الداخلية عبر التوازن والفصل بين السلطات والذي بدوره يعزز التنافسية في ممارسة السلطة في الحكم، وتقوية أجهزة رقابة مستقلة داخل الحكومة.

- تحسين المساءلة الداخلية عبر الإصلاحات الإدارية، عن طريق جعل وظائف الحكومة لا مركزية وتقريب الإدارة من المواطن[1].

ومن هذين المبدأين أي المساءلة والشفافية يتيح الحكم المتسم بهما لعامة الشعب الاطلاع على السياسات، ويتيح مزيدا من فرص المشاركة ويزيد من فعالية توزيع الموارد في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويقلل من الفساد ويزيد الاستقرار وتوافق الآراء والثقة بالحكومة. وتفضي هذه الجوانب إلى بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وبسبب ما يترتب على الحكم المتسم بالمساءلة والشفافية من آثار إيجابية كثيرة في مجالات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

إضافة إلى المساءلة والشفافية هناك عناصر أخرى مهمة ومكملة وأساسية في الحكم الراشد وهي:

- المشاركة والحوار: وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار لتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة وتنفيذها ،ولتعزيز التلاحم الاجتماعي. وكذلك تؤدي المشاركة من خلال المؤسسات، (ومنها المشاركة في جلسات الاستماع مع اللجان التشريعية والهيئات التنظيمية القانونية وإيجاد قنوات لتسوية أو على الأقل تقليل التضارب بين المصالح والقيم وإلى إضفاء الصفة الشرعية وتصبح السياسات أكثر استقرارا واستدامة[3].

والمشاركة تعني أن يكون للناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم، وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، كما تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير في عملية صنع القرارات[4].

---

[1] -World Bank, the international for reconstruction and development. the world bank , Washington, 2003, PP (22-23) .

[2] Shabir Cheema,Global Forum Coordinator: Division For Public Administration and Development Management. United Nations:Departement of Economic and Social Affaires,New york,June(26-29),2007,p08-

[3] -Larry Diamond, <u>The Imperative of Good Democratic Governance</u>. Center for International Private Enterprise May 2004, P02.

[4] - إبراهيم العيسوى، المرجع السابق، ص ص 37.

وتعني المشاركة أيضا حق المرأة والرجل في إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات. وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تتضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية الانتخاب والتعبير، والحريات العامة بالشكل الإجمالي، ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية[1].

من خلال ما تم ذكره نستنتج أبرز آليات نجاح الحكم الرشيد، ويرتبط مفهومها بالمجتمع المفتوح والديمقراطي، كما أنها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.وتساعد في إعطاء شرعية للقرارات المتخذة سواء على مستوى السلطة السياسية أو على مستوى اتخاذ القرار داخل المؤسسة[2] .

– **حكم القانون أو سيادة القانون:** وهو ما قد يقتضي تواتر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الأفراد و الجماعات والسلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع، سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم، أو في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية. ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية لإعمال مبدأ المحاسبة[3].

وتتمثل مبادئ حكم القانون في خلق بيئة قانونية، عن طريق سلطة قضائية مستقلة وموضوعية، والذي يعتبر عامل ضروري لعملية الدمقرطة والحكم الجيد وحقوق الانسان .كما أن حماية حقوق الانسان تتطلب نظام قانوني قادر على تحقيق المتطلبات الأساسية والمتمثلة في الشروط التالية:

– يجب على الحكومة كطرف من الأطراف الأساسية في الحكم الراشد، ممارسة سلطاتها بموجب القانون وذلك بوجود نظام قضائي مستقل.

– دسترة الحقوق: بمعنى أنه على النظام السياسي والمتمثل في الحكومة ومؤسساتها، دسترة الحقوق كاملة لضمانها وحمايتها.

– المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون مهما كان مركزهم الاجتماعي.

وتعد هذه المبادئ العوامل المشكلة لهذا العنصر الأساسي، ومبدأ حكم القانون عامل ضروري أيضا وفعال للمجتمع والاقتصاد على حد سواء، وذلك بخلق أنظمة تعمل على تطبيق وإرساء القانون وتتميز بالمصداقية في تنفيذ القرارات القضائية عمليا.

والأنظمة القانونية قد لا تتحسن بدون مطلب هام من ضمن التحسينات الفعالة وثيقة الصلة بالعناصر السابقة الذكر للحكم الراشد، كالديمقراطية والمتمثلة في : المساعدة على تطوير سلطة قضائية مستقلة ويتوقف كذلك على فعالية البرلمان وإطار دستوري، يحدد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما فيها فسح المجال لحرية الصحافة والإعلام، وذلك للوصول إلى تحسين فعالية نظام العدالة والقضاء[4].

[1] - حسن كريم، مرجع سابق، ص 64.
[2] - نفس المرجع، ص 103.
[3] - نفس المرجع، ص 38.
[4] - General Distribution: Participatory Development and Good Governance. Organization for Economic Cooperation and Development (OCDE), Paris 1993, P07.

وتشير التقارير التابعة للمؤسسات الدولية إلى ترابط العلاقة بين الحكم الجيد أو الصالح وحكم القانون والتنمية المستدامة .وقد روجت مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية لحكم القانون أو دولة القانون والحكم الراشد ودوره في استدامة التنمية واستمراريتها .وهناك إجماع سياسي على أن حكم القانون والحكم الراشد شرطان أساسيان لتحقيق التنمية .

وتتمثل دولة القانون في وجود مؤسسات تتميز بالعدالة ونزاهة النظام، ووجود حكومة منتخبة وممثلة من طرف الأفراد. وتعد هذه العناصر بمثابة مكونات لحكم القانون وسيادته،كما ويرتبط أيضا بوجود أنظمة قضائية وقانونية مستقلة، تتميز بالكفاءة مع المساواة في تطبيق القوانين في المؤسسات العمومية على كافة المستويات.

ومن هذا المنطلق وفي ظل الحكم الصالح، تتخذ القرارات بشكل واضح بإشراك جميع الفواعل المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات، مع القدرة على فرض الالتزامات وأداء الحقوق .وبغياب الآليات والقواعد القانونية يفسح المجال لاستشراء الفساد.

وفي هذا الصدد قامت المؤسسات الدولية والعديد من وكالاتها، بتدعيم الإصلاحات القانونية والقضائية، وذلك بالقيام بتدريبات قضائية وخلق القوانين والمؤسسات القادرة على بناء القواعد القانونية وتكريسها.ومن بين هذه المؤسسات "البنك الدولي"، الذي دعا إلى إصلاح القوانين من خلال تحديث المحاكم وتدريب القضاة والموظفين.

كما قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى تنظيم برامج عمل لتحسين القضاء وتعزيز الأنظمة القانونية، كما تعتبر هذه المنظمات عنصر الالتزام بحكم القانون، وعلو القانون فوق الجميع وتنفيذ أحكامه، عن طريق المساواة وتدعيم دور السلطة القضائية وضرورة امتثال جميع الأفراد للقانون، من أهم عناصر الحكم الراشد أو الصالح[1].

إضافة إلى حكم القانون الذي يتطلب مجموعة من الشروط والخصائص لتكريس دولة الحق القانون وحماية الحقوق وكفالتها هناك عناصر وخصائص أخرى للحكم الراشد والتي تتمثل في:

– **المساواة**: وتهدف إلى إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.ويرتبط هذا العنصر بالعنصر السابق المتمثل في حكم القانون.

– **الفعالية**: وتهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع وفق نتائج تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد.

– **الرؤية الاستراتيجية**: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

---

[1] - Morita sachik, Zaelke Durwood, Rule of law: Good Governance and Sustainable Development, seventh International Conference on Environmental Compliance and Enforcement ,(OCDE), Paris, December , 2007, PP (7-8).

– **حسن الاستجابة:** ويعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع، وتلبية حاجياتهم دون استثناء بانتهاج مبدأ التوافق؛ الذي يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسة العامة .

وبصفة عامة يمكن إيجاز أهم العناصر والخصائص والمتطلبات التي يرتكز عليها الحكم الراشد في:

– **ترسيخ الديمقراطية الحقيقية.**

– **التعددية السياسية** المبنية على المنافسة السياسية والتريهة واحترام الآخر، ومراعاة المصلحة العامة والقائمة على برامج تراعي القيم والسيادة الوطنية.

– **حرية التعبير والرأي** التي تقوم بها وسائل الإعلام، من خلال حرية الاطلاع واستقصاء وتبليغ المعلومات والأخبار .

– **الرقابة الشعبية** التي تتولاها مجالس منتخبة ومختارة بشكل ديمقراطي حر ونزيه والمتمثل في البرلمان[1].

إضافة إلى العناصر السابقة الذكر، يمكن الإشارة إلى خصائص ومتطلبات الحكم الراشد من خلال المؤسسات العالمية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

فتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لسنة 1997 يشير إلى" أن المنظومة العامة لإدارة الحكم" تتكون من:

- المشاركة.
- الشفافية.
- الاستجابة.
- التوجه بالإجماع .
- العدالة والمساواة.
- المساءلة.
- الرؤية الإستراتيجية.
- الكفاءة والفعالية.

وتعمل هذه المنظومة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال هذه العناصر[2].

أما الاتحاد الأوروبي UE فيرى أن معايير الحكم الراشد تتمثل في:

- حقوق الانسان .
- ترسيخ الديمقراطية.
- منظمات المجتمع المدني.

---

[1] - حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، المرجع السابق، ص ص [37-38].

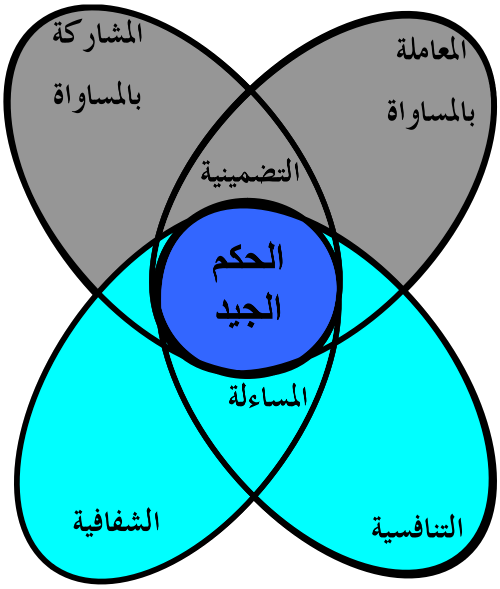
[2] - عاشور أحمد صقر، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية. الأردن: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ، فبراير، 2005، ص10.

- الإدارة العامة.
- اللامركزية.
- مبادئ القانون[1].

ومن جانبه أشار البنك الدولي world Bank، إلى معايير وخصائص الحكم الراشد وهي كالآتي:

- المحاسبة .
- الاستقرار السياسي .
- فعالية الحكومة .
- نوعية تنظيم الاقتصاد .
- حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للإستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.
- محاربة الفساد أو التحكم فيه[2]. (أنظر الشكل 03)

الشكل رقم03:خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي



المصدر: world Bank..., op.cit,p06 .

[1]-Commission of the European Comities, European governance, commission of the European Comities, Brussels, 2001,p10.

[2] - Daniel Kaufmann, A art kraay and others, Governance Matters. The World Bank: Development Research Group Macroeconomics Growth and world bank institute , October, 1999,p 05-06.

ومن العناصر والمعايير السابقة الذكر سواء المستخلصة من مفهوم الحكم الراشد، أو من خــلال مــا أشارت إليه المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية، في تقاريرها الدولية حول الحكم الراشد والتنمية الإنســانية يمكن القول أن الحكم الراشد كمفهوم، يحتوي ويشمل جل المجالات، سواء أكانت سياسية منها اجتماعيــة اقتصادية أوثقافية وحتى إنسانية منها وهذا ما يشير إلى أن الحكم الراشد بمثابة آلية أو ميكانزم لإحداث التغيير المنشود.

2- مكونات الحكم الراشد:

من خلال ما تم التطرق إليه في الجزء السابق يمكن استنباط واستنتاج مكونات وأطراف الحكم الراشد، التي تكون الإطار العام، والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل وتتمثل هذه المكونات في:

1- الدولة والمؤسسات الرسمية:

وفي هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطــار التشــريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف و المؤسســات الرسمية مثل: المجلس النيابي أو المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي حول السياسات العامة. وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية[1] .

وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الانتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولــة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة. وهذه الوظائف تعني:

- إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر،ثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة.
- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق .
- الاهتمام بتقديم السلع .
- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدامة نوعية الحياة التي يريــدون تحقيقها. وأن المؤسسات الحكومية تستطيع أن تمكن الناس، الذين تقوم بخدمتهم وذلك بتزويــدهم بــالفرص المتساوية وتدعيم الإندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفتح المجال للحصول على الموارد. لكــن لا تستطيع الدولة تمكين الناس، إلا بتوفير جهاز تشريعي وعمليات انتخابية وأنظمة قضائية وقانونية تعمل بشكل

[1] - حسن كريم ، المرجع السابق، ص 64.

جيد. فضرورة وجود برلمان ينتخب أعضاءه بحرية وعدالة، تمثل فيه مختلف الأحزاب ومختلف المناطق ،من شأنه أن يسمح بزيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة، فوجود الثقة تؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية فالأنظمة القانونية والقضائية الفعالة بدورها تعمل على حماية دولة القانون وحقوق الجميع .

2- القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق. إن الدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فالتنمية البشرية المستدامة تتوقف على خلق فرص للعمل، والتي من شأنها تحسين مستويات المعيشة. ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل، والتخفيف من البطالة. فالعولمة الاقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية، وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخوصصة المؤسسات العامة، وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين؛ إذ أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية .فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص، في إطار ما يسمى **بالحكمانية الاقتصادية**[1].

وهناك مصطلح آخر ويتمثل في :"حوكمة الشركات "Corporate Governance" والتي تتميز بالخصائص التالية:

1- **الانضباط** : أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .

2- **الشفافية**: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .

3- **الاستقلالية**: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

4- **المساءلة**: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

5- **المسؤولية**: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

6- **العدالة**: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة .

7- **المسؤولية الاجتماعية**: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد[2].

ويتميز القطاع الخاص بخصائص تمكنه من لعب دور كبير كشريك في الإدارة، وذلك يتناسب والمسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله باعتباره، حلقة من الحلقات المهمة للحكم الراشد .

وانطلاقا من دور القطاع الخاص الكبير، فإنه بإمكانه توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية، بالشراكة مع المجتمع المحلي وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني .

كما لديه القدرة على تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات؛ بنشر المعلومات وبتوفيرها. ولابد من الإشارة إلى نقطة لا تقل أهمية عن النقاط السابقة، وتتمثل في العلاقة ما بين القطاع الخاص ومراكز البحوث

---

[1] - أسامة شهوان، إدارة الدولة: المفاهيم والتطور. ط 1 ،عمان : دار الشروق ، 2001، ص85.

[2] - حماد طارق عبد العال ، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف. د.ط ، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص 03.

والجامعات، وذلك عن طريق ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، من خلال توفير فرص العمل وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة[1].

3- **المجتمع المدني**: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما لمفهوم الدولة العصرية، بحيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة. وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها. ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل في:

1- فكرة التطوعية.

2- فكرة المؤسسية.

3- فكرة الاستقلالية.

4- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان ، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية). وتعد المنظمات غير الحكومية، من المؤسسات التي لها دور متزايد وبارز في المجتمع المدني، من خلال حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن التطلعات الفكرية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية ، حرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع، ولذلك فهي تؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي.

أدى التغير الذي حصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة إلى الانتقال من المفاهيم الاقتصادية إلى المفاهيم الإنسانية؛ إذ لم يعد يقتصر مفهوم التنمية على الدخل ومؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل امتد ليشمل مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية. كل هذا أدى إلى التغير في الأدوار، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي،(مؤسسة المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية. حيث أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات[2].

كما تكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم. المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، وذلك بالعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة، والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى. وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطة المحلية والأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة، في إطار صنع السياسات العامة، وفي إطار المراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع. وعليها كذلك أن تعتمد الشفافية في عملها ، سيما على الصعيد المالي والإداري، وأن تعتمد نظم المحاسبة والمساءلة الداخلية، بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول على السلطة وعدم استغلال النفوذ .

---

[1] - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات . د.ط ، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،2003،ص11 .

[2] - أسامة شهوان ، المرجع السابق، ص 85.

إن ضمان استمرار هذه المؤسسات وإنتاجيتها يكمن في القدرة على استمرار استقلاليتها وعلى تنوع مصادر تمويلها وعلى تطوير قدراتها، وصولا إلى الاعتماد على الموارد الذاتية وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية وتساهم في الحكم الصالح[1].

وتسهم الشراكات الثلاثية بين مؤسسات الحكم الثلاث، في زيادة مشاركة المواطنين في عملية التنمية وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات، مما يهيئ الظروف الضرورية لتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. ويوجد لكل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصادر ومعارف مختلفة عن الأخرى، ومجموعة مهارات يمكن استخدامها لكي تكمل إحداها الأخرى. وستستفيد الشراكة الفعالة من نقاط القوة النسبية لكل عضو ما من شأنه تعزيز الحكم الذي يضم الجميع. ودور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية المحلية، و في التنمية الاجتماعية والثقافية، وحماية وتعزيز مصالح الفئات الضعيفة في عملية السياسات العامة، وتعزيز الشفافية[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية والحكم الراشد لا يتحقق إلا بتكامل الحلقات الثلاث المكونة للحكم الراشد والمتمثلة في: **الدولة أو الحكومة، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني**. وهذه المكونات تكون في حد ذاتها المحاور الأساسية والدعامات الرئيسية للحكم الراشد.

وبعد التعرف على عناصر وخصائص ومكونات الحكم الراشد نأتي إلى الجزء الخاص بأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد

بعد التطرق في الجزء السابق لمفهوم الحكم الراشد وخصائصه. ننتقل إلى أبعاد الحكم الراشد والتي تتمثل في:

أولا: أبعاد الحكم الراشد:

1- البعد السياسي:

لقد جاء الحكم الراشد بمجموعة من التصورات والأفكار التي تعيد رسم أسلوب الحكم على مستوى الدول خاصة النامية منها، كشرط للحصول على المساعدة، وإن حاولت هذه المؤسسات في البداية تجنب الجانب السياسي. إلا أنه مع تطور الرؤية الدولية لهذا المفهوم، تم إدراج الأبعاد السياسية للحكم الراشد من خلال مجموعة معايير لنمط معين من الحكم الراشد، المتميز بالشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها والدعوة إلى تفعيل المشاركة السياسية الناجحة لجميع الفئات في المجتمع.

ويتمثل البعد السياسي للحكم الراشد في:

- وضع مؤشرات تتعلق بالمشاركة في اختيار الحكومات ومؤشرات القياس الخاصة بوسائل الإعلام.

---

[1] - حسن كريم، المرجع السابق، ص 65.

[2] - Shabbir Cheema, op.cit, PP (08-09).

– وضع مؤشرات لقياس قدرة الحكومات على تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وتتضمن مؤشرات لمكافحة الفساد وحكم القانون.

– مساعدة القيادة السياسية داخليا وخارجيا عن طريق مجالس قضائية وطنية تتمع بالإستقلالية، أو خارجيا عن طريق منظمات دولية مختلفة بحكم انتماء الدولة إليها مسبقا وفق معاهدات أو عقود.

– الدعوة إلى إعادة التعريف بدور الدولة وعلاقتها بالقطاعات المختلفة، سيما بالقطاع الخاص والمجتمع المدني بتحديد أدوارها في ظل الحكم الرشيد[1].

2– البعد الاقتصادي:

أما على المستوى الاقتصادي فيتضح ذلك من خلال صندوق النقد الدولي، الذي عرف الحكم الراشد من خلال بعد الشفافية ،وتحديد مبدأ الشفافية لمحاسبة كل المسؤولين داخل الإدارة أو الحكومة وفاعلية المواد القانونية واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات مختلف القطاعات.

– ويعتبر المستثمرون أن الحكم الرشيد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار، نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية، عن طريق الشفافية وهو ما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تناسب امكانياتهم .

– إن المناخ الذي تهيئه الدولة بوجود سياسة قوية مدعومة بالمؤسسات العامة، يهم ضمان عدم إهدار أموال المساعدات وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

– كما يبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين والإصلاحات الاقتصادية وهذا بالتزام الحكومات بالمعايير الدولية لمراحل التفاوض، وإبرام وتنفيذ أية اتفاقية تجارية أو اقتصادية أو مالية.

– محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي ومعاقبة المتسببين فيه، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

– احترام قواعد المنافسة الاقتصادية، وكذا النصوص القانونية الجديدة لخلق الاستقرار الاجتماعي[2].

من خلال ما تم تقديمه في هذا البعد والمتمثل في البعد الاقتصادي للحكم الراشد ومن خلال النقاط السابقة الذكر، يمكن القول أن البعد الاقتصادي المبني على المساعدات الدولية للمؤسسات الدولية، قد لا تحقق في أغلب الأحيان النتائج المنتظرة منها، والمتمثل في إحداث تنمية شاملة. خاصة للدول النامية قد تحمل هذه المساعدات في طياتها شروط بمعنى مساعدات مشروطة مقابل تغيير أو تبني سياسة ما من السياسات .

كما يمكن القول أن البعد الاقتصادي لوحده غير كافي لتحقيق الحكم الراشد ومتطلباته وهذا ينطبق كذلك على البعد السياسي .

[1] - راوية توفيق ، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، المرجع السابق، ص 66.
[2] - حسن كريم ، المرجع السابق.

2- البعد الاجتماعي:

من مهام ومسؤوليات الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين فالمؤسسات الاجتماعية والانسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي، عادل ورفع القدرات البشرية وذلك عبر زيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية. فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الانسان وممارسة الحريات، ووضع حد لسياسة التسلط. وقد تؤثر التنمية الاقتصادية في ضعف التنمية الاجتماعية ،كما حدث في الدول الإفريقية التي انتهجت برنامج التكييف الهيكلي والتي كانت تعاني ضعف في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولذا يجب أن تكون هناك رؤية استراتيجية منطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الأفراد، وتنمية المجتمع والقدرات البشرية. فالدولة المتطورة هي التي تسعى إلى تحقيق رفاهية مجتمعها وذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يهدف إلى:

- إقامة دولة قوية عادلة تمارس الديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، ويعكس ذلك مجموعة من المؤشرات نذكر منها:
- توسيع دائرة المشاركة للفرد والمجتمع في تطوير بنية المجتمع ومؤسساتها.
- استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية للجميع بصورة فعالة وديمقراطية.
- القدرة على إدارة واستيعاب التناقضات التي يفرزها المجتمع أو العلاقات والمصالح الاجتماعية المتنافرة.
- الارتقاء بمستوى الأداء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للفرد والمجتمع،وهذا يتوقف على قدرة المجتمع المدني وإمكانياته على تحقيق ذلك[1].

ويبدو من خلال هذا البعد أهميته في عملية تحسين الأوضاع المعيشية وتلبية المطالب المجتمعية وكذا إشراك الأفراد في عملية الحكم الراشد باعتباره إدارة شؤون المجتمع.

وإضافة للأبعاد السابقة الذكر يضاف إليها البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها ولا يمكن تجزئة هذه الأبعاد لأنها في جوهرها متكاملة ومتداخلة في ما بينها.

ثانيا: مؤشرات الحكم الراشد:

قبل التطرق لمؤشرات الحكم الراشد، لابد من الإشارة إلى معنى مؤشرات. والمؤشرات جمع مؤشر وهو معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى (الحدود، الأجسام، الأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.

فالمؤشر هو العنصر الدال على قيمة معينة قابل للتكمية (يأخذ كما). ويمكن تعريف المؤشرات على أنها: "أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية". فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع، سلوك، وأبنية وعلاقات مختلفة. وهي تعبيرات

[1] - كريم حسن ، الحكم الصالح. ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص99.

لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها. والمؤشرات غالبا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل علمي. ويمكن للمفاهيم أن تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائيا وإعطاؤها أوزانا ومقادير[1].

هذا وقد خضع مفهوم الحكم الرشيد في المؤسسات الليبرالية إلى مراجعة مؤشراته ومضامينه منذ النصف الثاني من التسعينات، فمضمون الحكم الراشد في دراسات البنك الدولي يقتصر على الجانب الإداري الفني، ولقد حرص البنك على عدم ارتباط هذا المفهوم بالأبعاد السياسية، والحديث عنه لابد أن يأخذ في الاعتبار الخصوصيات والاختلافات الثقافية. ولقد حدد البنك مؤشرات لقياس الحكم الرشيد وهي:

1- مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة: والتي تقيس أبعادها مضامين سياسية مختلفة، كالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، ومراقبة القائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.

2- مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي: وتحوي عدة مؤشرات؛ باحتمال تهديد لمصالح الحكومة وإحداث انقلابات بطرق غير شرعية، تؤثر على استمرارية السياسات وتقييد قدرة المواطنين على التغيير، وهذه المؤشرات حديثة للحكم الراشد يتم بموجبها قياس سياسات وأداء الدول بالاعتماد عليها.

ولقد خضعت رؤية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم الرشيد لمراجعة مشابهة، فلقد رأت هذه المنظمة في التسعينات، أن الحكم الرشيد يشمل تحسين الإدارة العامة، وذلك عن طريق الإصلاحات القانونية والإدارية والهيكلية المدعمة لمبدأ المشاركة والمساءلة.ورغم هذا التطور في النظرة والمفهوم تبقى هناك حقيقة أساسية، وهي أن الحكم الرشيد ومؤشراته سواء اقتصرت على الجانب الإداري أو شملت المعنى السياسي فالدافع الرئيسي للاهتمام بهذا المفهوم، هو علاقته بالتنمية لاهتمامه بالجوانب الإدارية والاقتصادية، فالسياسة عبارة عن إطار يخدم التنمية والنمو الاقتصادي[2].

وبما أن مفهوم الحكم الراشد هو محل تداخل العديد من العلوم، من بينها الاقتصاد التاريخ والقانون العلوم السياسية وعلم الاجتماع، هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة قياس وتكميم الظاهرة. وبما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ارتبط بمفهوم التنمية البشرية، يتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها ويشمل ذلك ثلاث أبعاد هي:

- أن يعيش الإنسان حياة جيدة وبصحة سليمة.
- أن يكون متعلما.
- أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الالتحاق بالمدارس.

---

[1] - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات .د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص [258-257].

[2] - راوية توفيق، المرجع السابق، ص 26

– الناتج الإجمالي للفرد ومعدل القدرة الشرائية.

– دليل الفقر البشري: يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي تقدم التنمية في بلد ما، فيظهر توزيع هـذا التقـدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية. ويرتبط الحكم الراشد بمفهوم جديد يتمثل في التنمية البشرية المستدامة تطويرا لمفهوم التنمية البشرية وتتمثل مظاهره في:

– **التمكين**: توسيع الفرص والخيارات أمام المواطنين، وتزويد قدراتهم لممارسة خياراتهم بكل حرية في اتخـاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم .

– **التعاون**: ضرورة التفاعل بين المواطنين لتحقيق التنمية.

– **العدالة**: تشمل المساواة في الخيارات والفرص المتاحة، كالنظام التعليمي الذي يجب أن يصل لكل فرد.

– **الاستدامة**: الجيل الحالي يجب أن يراعي حق الأجيال المستقبلية في مواجهة الفقر والحرمان وممارسة قدراتهم القاعدية.

– **الأمن**: خاصة أمن مصادر العيش والرزق والحفاظ على الحق في الحياة. وتعد العناصر التي سبق ذكرها بمثابة **مؤشرات قياس نوعية الحكم**[1].

وبهذا يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اعتبر أن الحكم الراشد هو: **عبارة عن تلك العمليات و الهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيو اقتصادية بشفافية ومسؤولية**. ومنه حدد المؤشرات التالية:

– **المؤشرات السوسيو اقتصادية**: وتتضمن التربية ، الوصول إلى تلبية الحاجات الأساسية القاعدية ودور المرأة

– **الاقتصاد**: النمو، التبعية المالية للموارد الخارجية .

– القدرات البشرية والاستدامة.

– الموارد الطبيعية والتوجهات في مجال البيئة.

– التنوع الثقافي والديني والقيمي والذي يضم الهياكل الصراعات واستقطاب الوسائل الداخلية.

وقد وضع البنك الدولي مؤشرات للحكم الراشد من بينها ما يلي:

– **الرأي والمساءلة الديمقراطية**: وتتضمن المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر العملية السياسـية المتمثلـة في الحريات المدنية، الحقوق السياسية، حرية الصحافة و تقيس قدرة المواطنين على مدى حرية اختيـار الحكـام ومراقبتهم.

– **الاستقرار السياسي وغياب العنف**: وتتضمن كيفية التداول على السلطة، بطريقة مؤسسية أم بالعنف.

– **مراقبة الفساد**: ويشير الفساد إلى استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة.

---

[1] - البنك الدولي، تقرير حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو حكم راشد ، 2003، ص2.

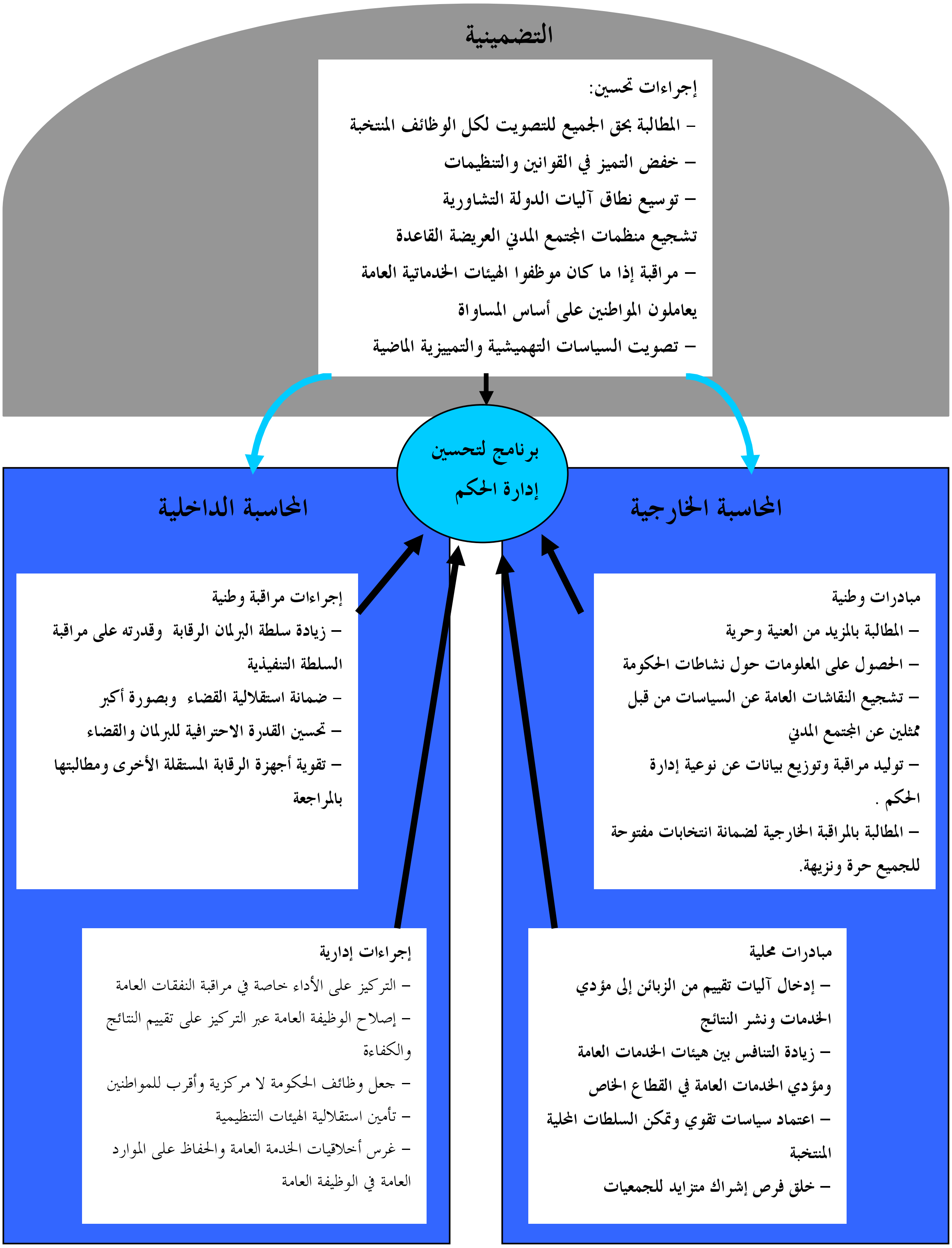
وتعد هذه أبرز مؤشرات البنك الدولي إضافة إلى مؤشرات أخرى وقيم مثل : **التضمينية***، وتتضمن هذه العملية المساواة بين كل الأطراف المشاركين، وبالتالي فهي عملية دمج ولا تستبعد أي طرف. والتضمينية تعني أيضا: أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع، وأن لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة.

إذن ترتكز التضمينية على مفهوم المساواة المكرس في معظم الدساتير الوطنية. والمساواة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم تعني؛ أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها، يمكن فعل ذلك بالتساوي مع الجميع. وبالتالي فإن الحكم الجيد تضميني وليس حصري. وإدارة الحكم التضمينية تتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون. من بين هذه الحقوق الأساسية، الإنصاف بين الأفراد .وفي هذه الحقوق أيضا تدخل طبيعة معاملة الحكومة للمواطنين.[1] (أنظر الشكل رقم 04) .

* ـ تعني التضمينية من جهة أخرى : أن كل معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة بها، رجال ونساء، أثرياء وفقراء سكان الريف وسكان المدن قادر على فعل ذلك بصورة متساوية عبر الإدلاء بصوته عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية.

[1] - the world bank. Op.cit

الشكل(**04**): برنامج لتحسين إدارة الحكم



<u>المصدر</u>: world Bank, the internationale for reconstruction and development, op. cit, p25.

ويعتبر الفساد من المظاهر المميزة لإدارة الحكم الرديئة. والفساد ينفي التضمينية ويتعارض مع أهم مبادئها والمتمثل في مبدأ المساواة في المعاملة، كما أنه نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة الداخلية أو الخارجية[1].

ويمكن في نهاية هذا الجزء من البحث والخاص بمؤشرات الحكم الراشد تلخيصها فيما يلي:

* **المؤشرات الاقتصادية** "Economic Indicators"

وتتمثل في قدرة الدولة على تحسين ظروف مواطنيها، من خلال استقرار النظام الاقتصادي وثباته كما وتتمثل في بيئة تساعد وتسهل النمو الاقتصادي العادل والمستديم. وذلك يتوقف على نوعية السياسات الاقتصادية، ودور القطاع الخاص في تحريك عجلة النمو والمساهمة في عملية التنمية. ويتوقف كذلك على الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل، والتي يجب أن تتصف بالإنصاف والعدالة في التوزيع.

* **المؤشرات السياسية**: "Political Indicators"

ويمكن إجمالها وكما تم التطرق إليه في النقاط التالية:

- تتمثل المؤشرات السياسية في نوعية النظام السياسي للدولة ومدى قبول وشرعية ومشروعية النظام السياسي كنظام حكم.
- محاسبة ومساءلة الحكومة أمام المواطنين.
- تطبيق مبادئ القانون.
- مراقبة الفساد والحد منه.
- تكريس مبدأ الديمقراطية.
- حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات .

* **مؤشر الأمن والاستقرار**: "Security and Stability Indicator"

ويتوقف على مدى قدرة الدولة على حماية أمن الأفراد من التهديدات والصراعات والعنف وكذا حماية أمنها من التدخلات الخارجية.

* **مؤشر الرفاه الاجتماعي**: Social Welfare Indicator

ويشير هذا المؤشر إلى قدرة الدولة على تلبية الحاجات الإنسانية والمطالب المجتمعية، خاصة الحاجات الأساسية والتي تتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، وما تبعه من حقوق أخرى[2].

---

[1] - World Bank, <u>the international for reconstruction and development</u>,ipid, pp(2-3).
[2] Susan E. Rice, Stewart Patrick , <u>Index of State Weakness in The Developing World</u>. the Brookings Institution, Washington, 2008, PP (08-09).

خلاصة واستنتاجات:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنمية والحكم الراشد ومن خلاله يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- التنمية هي عبارة عن عمل واعي وموجه.
- التنمية تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم.
- التنمية تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع وتسعى لإحداث تغييرات.
- التنمية مفهوم شامل حيث لا يركز على جانب دون الآخر.
- التنمية تعني تغييرات في هياكل المجتمع المختلفة.
- يحتوي مفهوم التنمية على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تهدف التنمية لتوفير الحياة الكريمة وهذا في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي،فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعشها الفرد في المجتمع من حيث توفر كل المتطلبات الضرورية للحياة؛ أي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان.
- الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية وهو أيضا الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية، لايمكن إحداث التغييرات المنشودة.

عرف مفهوم التنمية تطورا في التسعينات من القرن الماضي ليعبر عن المفهوم الموسع للتنمية والمتمثل في التنمية الإنسانية و تهدف إلى:

- تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته.
- زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ويمكن حصرها في ثلاثة خيارات أساسية هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.وتتسع هاته الخيارات لتشمل الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان.
- التنمية الإنسانية هي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس.
- تضمن المنظور الإنساني للتنمية كافة حقوق الأفراد؛ الحق في الحياة، الحق في العيش الكريم، الحق في العمل، الحق في الصحة وفي التعليم من منظور الحماية والتمكين من التغلب على الضعف والفقر والجوع والمرض وكل ما يهدد حياة الإنسان.

وفيما يخص الحكم الراشد:

- عرف مفهوم الحكم الراشد تعريفات مختلفة لكن المتفق عليه هو أنه إدارة نوعية الحكم أو إدارة شؤون الدولة والمجتمع .

- يتضمن مفهوم الحكم الراشد قاعدة محددة تقوم على آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وشركاء اجتماعيين وقدرة هاته المؤسسات والوحدات في استعمال الإمكانيات والموارد المتاحة من أجل الوصول إلى الهدف المرسوم.

- أعطى مفهوم الحكم الراشد بعدا جديدا باعتباره الحكم الذي يعزز ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات وخيارات الدول من خلال ترشيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها.

ويحتوي الحكم الراشد على خصائص تتمثل في:

- المشاركة الشعبية الواسعة مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- سيادة القانون.
- التسيير العقلاني للمؤسسات على أساس تحقيق هدف الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة.
- الدمقرطة ومشاركة المجتمع المدني .
- تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني.
- الاستجابة والشفافية.
- المحاسبة والمساءلة.
- احترام حقوق الإنسان.

كما ويشمل الحكم الراشد أبعادا تتمثل في:

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.
- البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية.

الفصل الثاني: التنمية ومؤشرات الحكم الراشد

من بين المصطلحات التي أعيد النظر فيها مفهوم التنمية، الذي تواتر في السنوات الأخـــيرة باعتبـــاره المعيار الجوهري في تقييم الجهود الإنمائية؛ حيث أخذ هذا المصطلح منطلقا له بداية من صدور تقرير للتنميـــة البشرية عام 1990، من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيمة المطلقة للإنسان ولقيمته الجوهريـــة في تفعيل موارد التنمية أساسا له.

في سياق تطور المنظومة الفكرية وتغير الأوضاع الدولية، تطور هذا المفهوم إلى تنمية بشرية، ثم تنمية بشرية مستدامة، لتستقر حاليا في التنمية الإنسانية التي ترتبط بآليات التمكين، بعد الإقرار بالحقوق والحريـــات هذه الحقوق والحريات تعتبر نقاط التقاء كل البرامج التنموية وأنماط الحكم.

تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عالم ما بعد الحداثة على الرباعية القيمية: الحكـــم الراشـــد الديمقراطية، حقوق الإنسان والاقتصاد الحر. والحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي رفع مستويات التنمية المرتبطة بالإنسان من جميع نواحيها[1].

وهذا مرتبط بمدى تكريس حقوق الإنسان وتكريس دولة الحق والقانون من جهة، ومن جهة أخرى مرتبط بعملية البناء الديمقراطي الذي يهيئ لتنمية الديمقراطية عن طريق التنشئة السياسية والمشاركة في صـــنع القرارات وفي التنمية الشاملة. وهذا لا يتم إلا بتوفر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصـــادي والاجتمـــاعي والثقافي لبلوغ الأمن الإنساني، الذي يعد مطلبا من مطالب التنمية الإنسانية. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يحتوي على ثلاثة مباحث كبرى تنضوي تحتها مطالب. ويتمثل المبحث الأول في علاقة التنميـــة بالتمكين، والمبحث الثاني يتضمن علاقة التنمية بحقوق الإنسان والمبحث الثالث والأخير يتضمن علاقة التنمية بالأمن.

---

[1] - يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004).(مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 2 .

المبحث الأول: علاقة التنمية بالتمكين السياسي

يعتبر مفهوم التمكين من بين المفاهيم التي تطورت في عقد التسعينيات من القرن العشرين، إذ يلتقـي مفهوم التمكين مع مفهوم التنمية، وعليه تحتاج عملية إنجاح التنمية من منظور معين إلى التمكين وتقوية أفراد المجتمع عموما من اجل تحقيقها.

وقد تطور المفهوم حديثا وأصبح يشمل التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والثقافي وغيرها من مجالات التمكين، وقد حاولت الدراسات تسليط الضوء على دور التمكين السياسي في بناء مؤسسات الحكم الصالح والديمقراطية.

ويمكن تعريف التمكين السياسي بأنه عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسـية وقانونية ، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا.ولا يقصد بالتمكين السياسي المشاركة في أنظمة الحكم القائمة على ما هي عليه ، بل لا بد من العمل المستمر، من أجل تحديثها واستبدال بعض نظمها بنظم أخرى تسمح بمشاركة الغالبية من الشعب في الشأن العام ، والمشاركة في إدارة الدولة والمجتمع وفي كل مؤسسات صنع القرار.

ومن أجل تحقيق التمكين السياسي فإن الأمر يتطلب وجود ديمقراطية سياسية، يتمكن النـاس مـن خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياقم، إضافة إلى وجود الحرية الاقتصادية. من جانب آخـر يتطلـب تحقيق التمكين السياسي كذلك وجود سلطة لامركزية ،بحيث يتمكن كل مواطن مـن المشـاركة في إدارة المؤسسات المحلية من خلال تقريب الإدارة من المواطن أو ما يسمى بالإدارة الجوارية .كما وتعتبر مشـاركة جميع المواطنين ولا سيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية من العناصـر البـارزة لتحقيق هذا الغرض.

المطلب الأول: التنمية والديمقراطية:

قبل القيام بتحليل علاقة التنمية بالديمقراطية لابد من تحديد أولا المقصود بالديمقراطيـة، وأن نحـدد مفهوم التنمية، ثم الانتقال لتحليل التفاعل بين الديمقراطية والتنمية.

1– **مفهوم الديمقراطية**: الديمقراطية هي نظام يستطيع المجتمع في كل مستوى من مستوياته أن يشـارك مـن خلاله في عملية اتخاذ القرار، وممارسة الرقابة عليها. ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وفي العهـدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وفي إعلان فيينا لعام 1993. ويعتبر تعزيز هذه الحقوق واحتـرام حريـة التعبير والرأي شرطين أساسيين لتحقيق الديمقراطية. ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون وجـود نظـام قضائي مستقل. ودون وجود مؤسسات، تضمن حرية التعبير وتكفل وجود وسائل إعلام حرة. ووجود برلمان يمثل الشعب بمختلف فئاته والذي يعد شرطا لا غنى عنه لتفعيل العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد يعتبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة من خلال الاقتراع العام شرطا ضروريا.

ويمكن إجمال تعريف الديمقراطية: بأنها نظام سياسي يسعه أن يصلح بذاته ما يطرأ فيـه مـن خلـل وظيفي، والديمقراطية الحقة لا يمكن أن تنحصر في هذا الإطار المؤسسي وحده، بل يجب أن تتجسد أيضـا في ثقافة تعزز التسامح، واحترام الآخر والتعددية والتوازن والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمـع. وعلـى عكس المفاهيم التقليدية التي تنحصر في مجال الدولة، فإن مفهوم الثقافة الديمقراطية يقتضي أن تؤخذ في الاعتبار جميع الأطراف الفاعلة الاجتماعية والمالية والحكومية وغير الحكومية. وتشكل هذه المبادئ الديمقراطية الأساسية مخزونا من القيم المشتركة، التي يمكن وصفها بأنها تراث مشترك للإنسانية فلا يمكن بدون هذه القيم أن يكون هناك ديمقراطية أو تنمية مستدامة[1].

وقد عرف دافيد بيثام David Beetham ، الديمقراطية في مؤلفه Liberal Democracy and The Limits of Democratization ،على أنها: أسلوب اتخاذ القرارات بصورة جماعية عن طريق قواعد ملزمة، والسياسات التي تمارس رقابة الشعب وتمتع جميع أفراد الجماعة بالمساواة في الحقوق والمشاركة في صنع القرار والرقابة الشعبية في ممارسة هذا الحق. وفي هذا الصدد اعتمدت الجمعية العامـة مـن خـلال القـرار A/Res/55/96 تعزيز الديمقراطية وذلك من خلال:

- التعددية.
- حماية واحترام حقوق الإنسان.

وذلك عن طريق ما يلي:

- إقامة وتعزيز نظام انتخابي يكفل التعبير الحر والعادل لإرادة الشعب من خلال انتخابات حقيقية ودورية .
- تحسين الأطر القانونية والآليات اللازمة، لتمكين جميع أعضاء المجتمع المدني لتعزيز وترسيخ الديمقراطية وهذا مرتبط بتعزيز الحكم الراشد وتشجيع التنمية المستدامة .
- تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين[2].

ولعل أكثر المعاني شيوعا للديمقراطية هو"حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب"، والذي يمثل غايـة للديمقراطية أكثر من كونه تعريفا للديمقراطية. وأن الديمقراطية في جوهرها هي " نهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها." وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته؛ منهج يقوم علـى مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سـلمي وتمكن المجتمع، وبالتالي السيطرة على مصادر العنف[3].

فالديمقراطية في جوهرها توفر وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع، بغية تطوير فرص الحياة .بما توفره من نظام سلمي للعلاقات الاجتماعية. في ظل بنية مؤسسية إنسانية تتسم باستمرار النمو والكفاءة، وتحمل في

---

[1] - Boutros Boutros Ghali, L'intéraction Démocratie et Développement. Paris: UNESCO, 2002, PP 09-10.

[2] - Adel M.ABdellatif, Good Governance And Its Relationship To Democracy And Economic Development. UNDP: Regional Bureau For Arab States, (RBAS) 2003, P07.

[3] - على خليفة الكواري ، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص14.

مضمونها مبدأ المساواة الذي يتجاوز مفهومه السياسي إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقـــوم على بناء إرادة المواطنة الواعية الفعالة؛ إرادة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واجبات وحقوق والمشاركة في التنمية ومخرجاتها.والديمقراطية وفق هذا المفهوم: عملية واعية تقترن بالتنمية الإنسانية، تتأســـس حول الإنسان بدءا بتنمية الأغلبية الأكثر فقرا.

إن اعتبار مفهوم الديمقراطية كما يقول روبرت دال ROBERT DHAL متضمنا لحكم الأغلبيـــة، يجعلها تتضمن محاولة تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة المصالح المتنافرة، وتتيح إدارة أوجـــه الاخـــتلاف سلميا، والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع، المبدد لطاقات المجتمع[1].

2- مفهوم التنمية:

هذا فيما يخص مفهوم الديمقراطية. أما مفهوم التنمية فقد تم التطرق إليه في الفصل الأول، وسوف يتم تحديد مفهوم التنمية والتعرض إليه باختصار لاستنتاج العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

حظي تحليل التنمية بتوافق واسع في الآراء. وتشمل التنمية مجمل أوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تتطلع إليها الشعوب، وهذا هو معنى التنمية البشرية المستدامة حسب مفهوم الأمم المتحدة، ومن ثم فإن التنمية المستدامة، هي تنمية متعددة الأبعاد.

ومفهوم التنمية مثل ما تم التعرض إليه في الجزء الأول من البحث، لم يعد مقصورا على مجرد التنميـــة الاقتصادية ولكي تكون التنمية المستدامة شاملة، فإنه ينبغي لها أن تشمل أيضا الجوانب الثقافية والاجتماعيـــة وأن تراعي بشكل أعم كل العوامل التي تسهم في تحقيق ازدهار الفرد، وبالإضافة إلى ذلك فإن البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم تعتبر كلها عوامل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية[2].

ومن خلال التعاريف التي سبق ذكرها لكل من مفهومي التنمية والديمقراطية، يمكن تحديـــد علاقـــة التنمية بالديمقراطية والعكس .ذلك أن الديمقراطية ضرورية وذات قيمة في تعزيز عملية التنمية إذا أخذنا المفهوم الواسع للتنمية؛ والذي يدرج في المقام الأول **الرفاه الاجتماعي** للأفراد، وكذا الحقوق السياسية والمدنية الـــتي تضمن الحريات التي لها دور فعال في عملية التنمية وتدعيمها. (والحريات جزء لا يتجزأ من طبيعـــة التنميـــة وجوهرها). وقد أثير جدل بين المفكرين السياسيين حول علاقة التنمية بالديمقراطية؛ فريق يقر بوجود علاقة سلبية بين التنمية والديمقراطية منهم سيروي "sirowy" ، وانكلز "Inkeles". أما كـــامبوس "Kampos" فيؤيد وجود علاقة إيجابية بين التنمية والديمقراطية[3].

ولفهم العلاقة أكثر استخدمت أساليب (مقارنة المؤسسات) Comparative Institutional مـــن خلال تحليل ومقارنة المؤسسات، لفهم الآليات الديمقراطية التي تساعد أو تعيق عملية التنمية. ومنه تعتبر طبيعة

---

[1] - نفس المرجع ، ص 28.

[2] - Boutros Boutros Ghali, Op.cit, P 11.

[3] - Pranab Bardhan, The political Economy of development policy: Democracy and Development a complex Relationship,(unpublished).Berkly: University of California, 1996, PP (1-2).

النظام السياسي ونوعه، مؤثرة في الأداء الاقتصادي، (طبيعة ونوع النظم السياسية تؤثر في الأداء الاقتصادي للدول وبالتالي تؤثر في عملية التنمية).ومن خلال تعريف الديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاثة جوانب تتمثل في:

- الحقوق المدنية والحقوق السياسية.
- إجراءات المساء لة على مستوى الحكومة.
- التمثيل الانتخابي.
- ارتباط الديمقراطية بسيادة القانون للحد من الفساد والتعسف الذي يعد أحد معوقات التنمية.

إلى جانب عامل القوة والضعف حيث يعد ضعف الدولة أحد الأسباب الرئيسية في فشل التنمية، أما قوة الدولة فالمقصود بها الاقتصاديات الأكثر نجاحا، والتي يكون الصراع السياسي فيها أقل، وغياب الفساد والرشوة وبالتالي تكون حكوماتها أكثر قوة، بواسطة الدور الذي تؤديه المؤسسات الديمقراطية في إدارة الصراعات التي تنشأ نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والتي قد يكون السوق سببا من أسبابها. وهنا يكمن دور الدولة في إدارة الصراع والحاجة إلى هيكل يمثل جميع المصالح في المجتمع. والديمقراطية تساعد في التنمية من خلال آليات المساءلة لأنها تحد من سوء استخدام السلطة التنفيذية، وكذا أهمية المساءلة والديمقراطية على مستوى المجتمعات المحلية، إذ هناك علاقة بين قوة الديمقراطية على المستوى السياسي الوطني والمؤسسات على المستوى المحلي[1].

وتؤكد مقاربة أخرى على أن تعزيز الديمقراطية يقوم جوهريا على المؤسسات الاقتصادية، حيث يرى كل من "Stephan Haggard" و "Robert Kaufman"، أن تعزيز الديمقراطية يتمحور حول القدرة على تطبيق سياسة موجهة تقوم على استدامة النمو واستمراره. ويؤكد "Adam Przeworski" هذه النتيجة إلى حد اعتبارها علاقة شبه قانون." نمو اقتصادي سريع يقود إلى تعزيز وبقاء الديمقراطية.Economy grows the more likely democracy is to survive

ويرى Larry Diamond" من معهد هوفر "Hoover Institution" ،يرى "أنه من دون تحقيق تقدم اقتصادي وبدون تنمية، لا يمكن للحكومة الحفاظ على الشرعية." وحجة هذا الرأي في ذلك أنه لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية السياسية[2].

وبناءا على التحليل الذي قدمه "Michael Mousseau"، حيث شبه المؤسسات الاقتصادية و السياسية ككتل البناء الضرورية في الدول الديمقراطية المدعومة، وعامة تعرف على أنها الدول التي تتمتع بانتخابات نزيهة وسلمية ومرتبطة بالتداول على السلطة. ويخلص هذا الرأي إلى أن تعزيز الديمقراطية يتطلب تحويل العلاقات الاقتصادية و السياسية إلى علاقة تعاقدية.أي أنه هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد والسياسة.ومن جهته يرى فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama أن اللبنة الأساسية للديمقراطية هي

---

[1] - Pranab Bardhan, Op. cit, P16.

[2] - Ethan Kapstein, Behavioral Foundations Of Democracy And Development. Colombia University: Center for Global development, 2004, PP (01-04).

"**رأس المال الاجتماعي** "،و الذي يعرف على أنه: اشتراك القيم والمعايير التي تؤدي للتعاون الاجتماعي و تنظم المصالح الجماعية." Shared norms or values that promote social cooperation" . وقد أكد فوكوياما Fukuyama :أن رأس المال الاجتماعي ضروري لنجاح الديمقراطية ،وهو الذي يسمح للأفراد بالوحدة للدفاع عن مصالحهم والتنظيم لتلبية الحاجات الجماعية. وهو مهم في تقوية الإطار السياسيPolitical Framework[1].

ومن شأن الحكم الديمقراطي تعزيز التنمية البشرية، من خلال كفاءة المؤسسات و خلقه للبيئة الاقتصادية والسياسية اللازمة للنمو الاقتصادي، و الأداء الفعال للخدمات العامة. فالحكم الديمقراطي يجمع ويدمج مفهوم الحكم الصالح للتنمية والعمليات والمؤسسات الديمقراطية، مع تأمين الحقوق السياسية والمدنية والحريات والحقوق.ويقوم الحكم الديمقراطي على الحكم الصالح وذلك من خلال :

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تمكين الناس من مساءلة صناع القرار .
- المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص ومختلف المجالات و المشاركة في صنع القرار.
- تحرر الناس من التمييز على أساس العرق والطبقة.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي استجابة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية تهدف للقضاء على الفقر وتوسيع خيارات جميع الناس.
- الحكم الديمقراطي يقوم على مفهوم التنمية البشرية، وهي عبارة عن توسيع قدرات وخيارات الناس والقدرة على التحرر من العنف والتهديد به. والتمتع بالحقوق والحريات، الحقوق السياسية: مثل الأمن والحرية السياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وهذه هي العناصر الأساسية لرفاه البشرية وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، بتحقيق الحكم الرشيد من خلال ما يلي:

- تقوية المشاركة السياسية والتمثيل من خلال الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية.
- تعزيز مشاركة المرأة والأقليات .
- الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية وإنشاء كيانات مستقلة وفعالة.
- اللامركزية بنقل السلطة من الحكومة المركزية إلى المؤسسات الديمقراطية المحلية (الحكم المحلي).
- حرية وسائل الإعلام واستقلالها .

وبهذا تتمثل السمات الرئيسية للحكم الديمقراطي في انبثاق السلطة السياسية من حرية الإرادة وحرية اختيار الشعب، والتدقيق الديمقراطي، وإضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة.وهذا يعني كما أظهرها فريدمان

---

[1] - Ethan Kapstein, op.cit, pp (05-06).

(Friedman) ،التركيز في المقام الأول على بناء نظام قضائي فعال، حرية التعبير، حرية المجتمع المدني وجـــود مؤسسات وأحزاب سياسية متعددة والإصلاح الاقتصادي[1].

وفي هذه النقطة يجب أن تشمل الإصلاحات ما أسماه، "داني رودريك " Dani Rodrik، **المعرفــة المحلية"**، وأنه لابد من وجود طرق لضمان المشاركة الشعبية في تصميم الإصلاحات. ويؤدي ضعف التنميـــة المؤسسية والنقص الكبير في تنفيذ الإصلاحات إلى عجز في الديمقراطية. ومفتاح البناء الناجح للـــديمقراطيات والإصلاحات الاقتصادية، هو الحكم الديمقراطي الصالح؛ الذي يشمل المؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية.

ويحتاج الحكم الصالح كما سبق ذكره إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمـــة في صنع السياسات. فكلما كانت عملية صنع القرار أكثر شمولا لجميع الأطراف، كلمـــا كانـــت القـــوانين والإجراءات الصادرة عنها، أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. وكذلك يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة[2].

من خلال ما تم تحليله يمكن القول أن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يـــدعم كـــل منـــهما الآخر.ومما يزيد في قوة الصلة بينهما، أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة. فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل، وعلى العكس من ذلك، فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية ساهم في ترسيخهما معا بصورة دائمـــة. والواقع أن تعزيز الديمقراطية السياسية، لا يكتمل إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مواتية للتنمية. كـــذلك فإن أي إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ، أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها مـــن المشـــاركة الديمقراطية فيها[3].

المطب الثاني: التنمية والمشاركة السياسية

تعد التنمية الإنسانية عملية لتوسيع الخيارات، وهي تنمية الإنسان من أجل الإنسان ومن قبل الإنسان وذلك من خلال مشاركته الايجابية والفعالة. حيث تعتبر المشاركة من الخصائص الأساسية للحكـــم الراشـــد وركيزة أساسية في إطار تفعيل الخيارات الشعبية، من أجل بلوغ تنمية إنسانية مستدامة والمشاركة في صـــنع القرارات باعتبار الإنسان محور وثروة كل عملية.

وتعرف المشاركة السياسية عند لوسيان باي (Lucien W.Paye) بأنها:" مشاركة أعداد كـــبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ". وحسب صمويل هانتنجتون Samuel P.Huntington وجون نلسون (John M.Nelson): "هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون قصد التأثير في عمليـــة صـــنع

---

[1] - Adel M.Abdellatif, Op.cit, PP (10-16).

[2] -John D.Sullivan, Democratic Governance: The key to political and Economic Reform.Center for International Private Enterprise, 2004, P10.

[3] - Boutros Boutros Ghali, op.cit, P 12.

القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعـــا ، ســـلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال." وهذا التعريف رغم شموله لا يتواءم مع المشاركة الديمقراطية التي هي فردية وجماعية، منظمة ، متواصلة ، سلمية، شرعية وفعالة برأينا.

والمشاركة الديمقراطية حسب **سعد الدين إبراهيم**: "هي قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو باختيار ممثلين يفعلون ذلك. فهذه المشاركة تضمن إذا التعبير الحـــر وإيصال انشغالات ومطالب المواطنين إلى السلطة الحاكمة، وتجعل السياسات المتخذة غير مغتربة عن المجتمـــع متوائمة مع تطلعاته. وهكذا لا يكون هناك بد لاستعمال العنف لإيصال رغبات الشعب والتعبير عنها وإزالـــة الاستبداد والفساد الذي لا مجال له في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي، فالآليات والضمانات المؤسسية والقانونية هي صمام الأمان الذي يعصم منه.

فالاستقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجـــة المأسسة من ناحية أخرى، التي تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز، وتنمية بنى متخصصة والعمل علـــى توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة[1].

وتشمل المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار. فهي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هـــذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض[2].

وتحظى قضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية، باهتمام كبير ومتزايد في السنوات الأخيرة فقد تبين أن التنمية لا تتم من منظور مصلحة الأغلبية من سكان بلدان العالم الثالث، وهم الفقراء وذوي المداخيل المنخفضة ،لا لشيء إلا لأن هذه الأغلبية محرومة من التعبير عن مطالبها، ومبعدة بصورة أو بأخرى عن مراكز اتخاذ القرارات، بل وحتى عن مراكز التأثير في القرارات. وهكذا تضافرت خبرة البلدان النامية وخبرة الـــدول الاشتراكية مع نظم الحكم غير الديمقراطي، لتؤكد على أهمية بعد تحرير الفرد وتحرير المجتمع والمشاركة الشعبية كمدخل لحشد جهود البشر من أجل التنمية، وكضمانة لأن تعمل جهود التنمية في صالحهم، وكتأمين كذلك ضد تولد مراكز القوى التي تستأثر بمنافع التنمية لصالحها وكصمام أمان ضد انتشار الفساد[3].

والمشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافـــة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية.أما من وجهة نظر علم الاجتماع، "هـــي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعيـــة

---

[1] - كامل محمد ثامر، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي، بيروت ، السنة 22، العدد 251، 2000، ص 121.

[2] - سعد إسماعيل علي ،عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة . ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص273.

[3] - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، المرجع السابق، ص ص (34-35).

والتنمية الاقتصادية.على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها. على أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الـــدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم. وتمثل المشاركة السياسية وفق هذا المفهوم: سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشـــاطات إرادية، يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة. وفي ضوء المفهومين السياسي والاجتمـــاعي تكون المشاركة السياسية حجر الزاوية في الديمقراطية[1].

إذن المشاركة في فعل اجتماعي ينبع من مجموعة العلاقات الاجتماعية، وفق إعادة التوزيع للمحافظـــة على العملية الاجتماعية كوسيلة للتغيير الاجتماعي. ومن الناحية التاريخية فإن عدد من الحقـــوق السياســـية والاجتماعية تم الحصول عليها من خلال المشاركة؛ إذ يرتبط تدني المشاركة بعدم المساواة حسب ماكفرســـن Macpherson "،تدني المشاركة وعدم المساواة الاجتماعية ترتبط مع بعضها البعض." إذ تستند المشـــاركة الديمقراطية على العدالة والمساواة في المجتمع، للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشـــاركة المجتمعية في البرامج التنموية، أي أن المشاركة تمكن من زيادة فعالية المساعدة الإنمائية[2] .

ويؤكد كل من (pampel) و (williamson) الصلة بين الديمقراطيـــة التشـــاركية والسياســـات التنموية، بحيث أن كل المجتمع يشارك على حد سواء في العملية الديمقراطية، ولذا فإن السياسات الحكوميـــة تكون استجابة للتوزيع غير العادل للمصالح الاجتماعية[3].

والمصدر الرئيسي لتوسيع المشاركة السياسية في تحليل هنتنغتن S.Huntington": هـــو العمليـــات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية التي يجلبها التحديث. وأثر التحديث على الاستقرار السياسي يتم مـــن خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والإحباط الاجتماعي، وفرص الحراك غير السياســـي والمشاركة السياسية.

ويوضح هنتنجتون هذه العلاقات في سلسلة المعادلات الآتية:

1- التعبئة الاجتماعية / التنمية الاقتصادية = مشاركة سياسية.

2- الإحباط الاجتماعي / فرص الحراك = إحباط اجتماعي.

3- المشاركة السياسية / المؤسسية السياسة = عدم استقرار سياسي.

---

[1] - علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي . د.ط القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص ص (81-82).

[2] - Paulo Viera, The Limits and Merits of Participation. Mexico: World Bank, April 1996, PP (2-6).

[3] -Robert J. Franzes, Politcal Participation: Income Distribution and Public Transfers in Developed Democracies. University of Michigan: Center for European Studies International Institute, 1998, P 08.

وتقوم المؤسسية حسب هنتنجتون على البناء السياسي للمجتمع التقليدي ، حيث تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من "المؤسسية"؛ بمعنى أكثر تكيفا، وأكثر تعقيدا وأكثر تماسكا وأكثـــر اســـتقلالا وهذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث، وعلى تكييف نمـــاذج أوســـع للمشاركة[1].

ويقال أن التنمية السياسية بمعناها الحقيقي، هي بناء الديمقراطية وجوهر الديمقراطية الحقيقي هـــو المشـــاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات، التي تؤثر في حياة الجماهير حاضـــرا ومســـتقبلا ويدخل في هذه المشاركة صناعة القرارات الخاصة بكيفية توسيع القاعدة الانتخابية وتنويعهـــا، والقـــرارات الخاصة بتوزيع العائد وتعظيم فرص الحياة وكيفية تعظيم المساواة[2].

ومن خلال هذا الطرح، يمكن اعتبار أن الديمقراطية هي نظام المشاركة الشعبية في صنع القـــرارات السياســـية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلى كفالة أمن المواطنين ورقيهم الحضاري[3].

وقد تتعرض المشاركة لأزمات وتبدأ في الظهور، عندما تصادف قطاعات متزايدة من المجتمع تضـــييقا من قنوات وفرص المشاركة المتاحة أمامها. إما بفعل النخبة السياسية أو تدهور قدرة المؤسسات علـــى تلبيـــة المطالب بتوسيع قاعدة المشاركة وانغلاق النخبة أو انسداد قنوات هذه المشاركة أمام الشعب.

والدول النامية تقدم نماذج لمعنى محدد للمشاركة حيث تصبح أهميتها وممارستها ومستوياتها مرتبطـــة بعمليات التنمية والاستقرار بالدرجة الأولى في رأي الكثيرين.ويميز بعض الكتاب بين عوامل ســـيكولوجية أو قيمية وعوامل تنظيمية، في قيام ونجاح المشاركة: الأولى تتعلق بقيم كالمساواة واحترام العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة، والثانية تتعلق بالأبنية والمؤسسات و بالتعددية والتنافس بين الجماعات المنظمة . وقد يرتبط بهذه العوامل اعتبارات إضافية أخرى، كالمستوى التعليمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطور التاريخي للمجتمع. جنبا إلى جنب مع أهمية الاتفاق حول القيم الديمقراطية. ويضع فـــاينر (S.E Finer) ، شـــروطا لنجاح المشاركة السياسية الفعالة بواسطة الجماعات منها[4]:

1- حرية كاملة غير مقيدة للتعبير والتجمع والوصول إلى مناصب الحكم.

2- حرية كاملة غير مقيدة للأفراد في تكوين الجماعات.

3- استجابة تامة للقادة في التعبير الصحيح عن وجهات نظر جماهير الأعضاء.

4- عضوية كاملة للجماعات فتشمل كل جماعة من تنطبق عليهم شروط العضوية؛ فلا يعقل أن تمثل الجماعة عدد محدود من الأفراد، لأن تعبيرها حينئذ سيكون مشوها. وكلما كانت الجماعة في عضويتها أقل تمثيلا وأقل اتساعا، كلما كان تعبيرها عن المشاركة أقل شعبية.

---

[1] - القصبي عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع ."الكتاب الثاني" ،الطبعة الثانية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص34.

[2] - السيد عبد الحليم الزيات،المرجع السابق،ص ص (122-123).

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية. ط1 ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004، ص34.

[4] عبد الغفار رشاد القصبي،المرجع السابق، ص ص (30-31).

ويحدد كاتب آخر سبعة محاور وشروط أهمها: [1]

1- **حرية التعبير**: وتعتبر معيار مبدئي للديمقراطية والمشاركة السياسية، وهذا المعيار يتيح انتقـاد الحكومـة والتنظيم من أجل الأغراض السياسية وممارسة الضغوط من الأفراد والجماعات على الدولة.

2- **النهضة بالشعب وقطاعاته العامة**: فالديمقراطية والمشاركة دون شعب لا يمكن تصـورها، وذلـك لأن الحكومة يجب أن تكون من أجل الشعب، وبذل الجهود في المجال الاقتصادي والاجتماعي لتحقيـق وتلبيـة مطالب الشعب واهتماماته.

3- **الدستورية والرقابة السياسية**: بحيث لا تحتكر جهة ما بمفردها السلطة.

4- الحراك السياسي والاجتماعي*.

5- **تلاشي استخدام القوة من جانب السلطة**: وتعاظم الجهود نحو التعليم والانجاز الاقتصادي وهي مؤشرات لوجود المشاركة السياسية ولديمقراطية النظام، ووجودها في دولة ما يجعلها وفق هذا المنهج في التحليل دولـة ديمقراطية .

ويوضح ليبست "lipset"، أهم المتطلبات الأساسية للمشاركة والديمقراطية وهي تتمثل في: ضرورة وجـود صراع من أجل مراكز السلطة، وتحدي الأحزاب القائمة بالحكم وتداول السلطة بين أكثر من حزب سياسي من خلال تنافس سلمي، والاعتراف المتبادل بين الأحزاب والقوى الحاكمـة بحقـوق القـوى والأحـزاب المعارضة[2].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج العلاقة الترابطية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية لتفعيـل العملية التنموية، وهذا من خلال **الديمقراطية والمشاركة السياسية ومشاركة جميع الفواعـل و المكونـات المجتمعية**. وتعتبر كل من الديمقراطية والمشاركة السياسية، من دعائم وركائز الحكم الراشد. ومن هنـا يمكـن استنتاج العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد والتنمية.

إذ تعد الديمقراطية حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة للمؤسسات الدوليـة، فالديمقراطيـة أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي. فالسياسة والسياسة الديمقراطية حصرا، قادرة على تحقيق التنمية البشرية وحماية حرية جميع الأفراد في المجتمع وصون كرامتهم، و منه ضرورة تعميق وتوسيع الديمقراطية.والجهود الدولية ذاتها لن تجدي من أجل توسيع الديمقراطية وتأكيدها إذا لم تتحقق الديمقراطية والمشاركة للعناصر الفاعلة في مختلف دول العالم.

ونظرا لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية، فقد اهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشـامل للديمقراطية. والذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا، كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعليـة

---

[1] نفس المرجع ،ص 66.

* - بمعنى حركة الأفراد لأعلى وأدنى من نفس الجيل في السلم الاجتماعي وفي الدخل والمكانة والفرص المتاحة لهم في مختلف الطبقات والجماعات.

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص ص (323-324) .

الحكومة، الاستقرار السياسي، العنف والإرهاب. كما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابـــات والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته وكرامته وحرية الصحافة.

وتنظر المؤسسات الدولية إلى الديمقراطية من زاوية التنمية باعتبارها هي الحكم الراشد. من هنا تظهر أهمية الحكم الراشد والديمقراطية للتنمية حيث من شأنهما:

1- احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم.

2- مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك القرارات للمساءلة.

3- إرساء قواعد ومؤسسات وممارسات عادلة للجميع تحكم التفاعلات الاجتماعية.

4- تحرير الناس من أية مظاهر للتمييز على أساس العنصر أو الجنس أو الطبقة أو أي صفة أخرى.

5- أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تلبي احتياجات الناس وتوسيع الاختيارات أمامهم.

6- هدف القضاء على الفقر يجب أن يحظى بالأولوية كما أن طموحات واحتياجات الأجيال القادمة يجب أن تنعكس في السياسات الحالية[1].

كما يعني الحكم الراشد حماية حقوق الإنسان، ويفرض ممارسات ديمقراطية شكلا ومضمونا فتصـــبح الحرية والمشاركة جزء من حياة الناس وممارساتهم، وفي ذات الوقت أساس لتعزيز التنمية وتمكين المجتمع باقتران ذلك، بالتعليم والتمتع بصحة جيدة لأنهما الركيزتان الأساسيتان لعملية التنمية؛ **ذلك لأن الناس هم الثـــروة الحقيقية لتفعيل التنمية واستمرارها**[2].

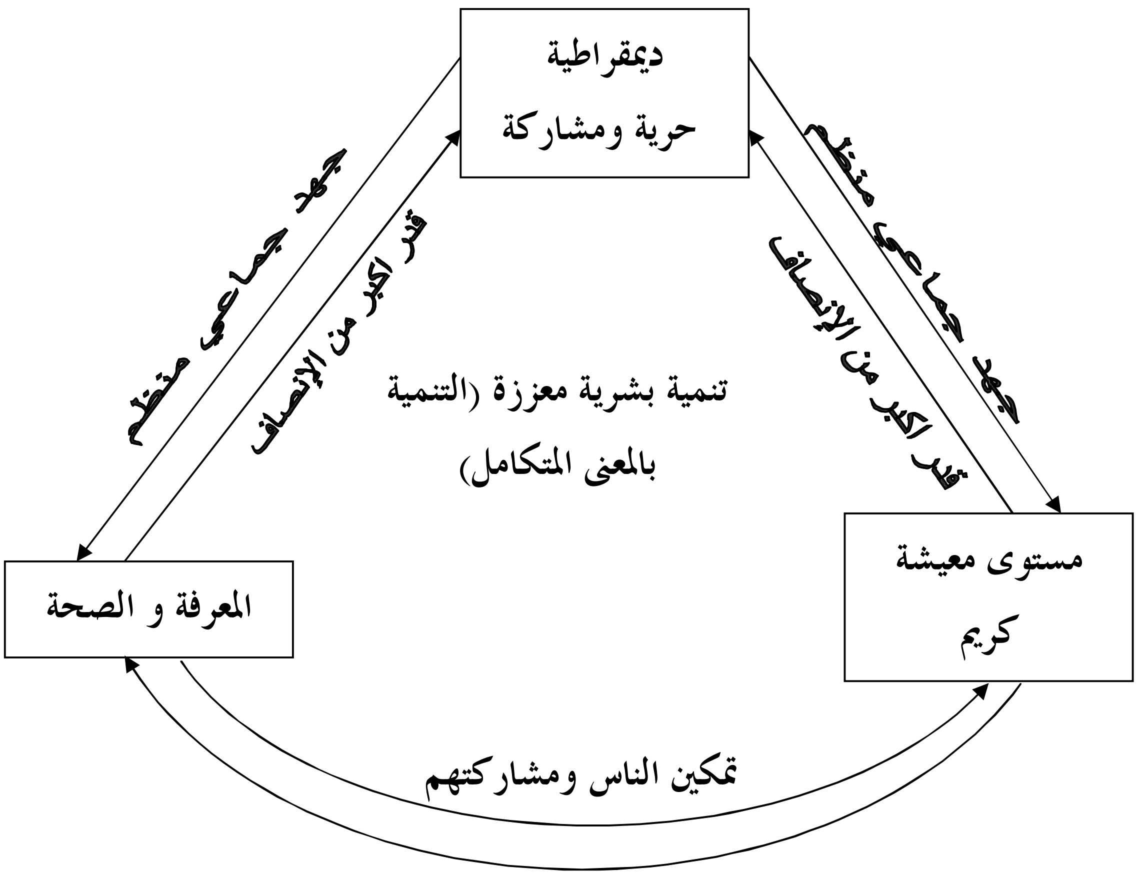
ويمكن تلخيص العلاقة الترابطية بين التنمية والديمقراطية ممثلة في ركائز التنمية الثلاثة في الشكل التالي:

---

[1] - المرجع السابق، ص ص (98-100).

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 101.

شكل رقم (05): يوضح موقع الديمقراطية من عملية التنمية الشاملة وفق تقارير التنمية البشرية



المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المبحث الثاني: علاقة التنمية بحقوق الإنسان

تحظى منظومة حقوق الإنسان باحترام عالمي فائق الاتساع، خاصة مع توسع مفهوم حقوق الإنسان ليشمل نطاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه البشري. حيث أضحى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلبا بشريا لايعلو عليه مطلب. إذ تتطلب ممارسة حقوق الأساسية، ضمان احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والأساسية، وبناء نظام حكم ديمقراطي وتقويته، حيث يعد هذا الأخير مكونا محوريا لعملية التنمية التي ترتبط بحقوق الإنسان فكريا، مثلما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و البروتوكولات الملحقة بـه، وكـذا الإعلان العالمي للحق في التنمية.ومع ظهور المتغيرات الجديدة التي أدت إلى تغير المفاهيم واتساعها، تطور مفهوم حقوق الإنسان حيث أضحى دعامة أساسية من دعائم الحكم الراشد بل ومن متطلباته.وازداد المفهوم ارتباطا بمفهوم التنمية خاصة مع ظهور مفهوم التنمية الإنسانية، التي تجعل من الإنسان وحقوقه محورا أساسيا لها.

المطلب الأول: التنمية والعدالة:

تعتبر العدالة ركن أساسي ومبدأ من مبادئ حقوق الإنسان ، حيث يقتضي تحليل العلاقة بين التنمية والعدالة التطرق إلى تحليل علاقة التنمية بحقوق الإنسان وهذا ما سيتم القيام به في هذا الجزء من البحث.

التنمية هي أحد متطلبات حقوق الإنسان، وقد عملت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة على تثبيت الارتباط ما بين التنمية وحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي للحق في التنمية المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1986[1].

ويقوم هذا الإعلان على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع دونما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين. وأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

ويحتوي الإعلان العالمي للحق في التنمية على عدة مبادئ أهمها:

1- أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، ولذلك فإنه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد منها.

2- يتحمل جميع البشر المسؤولية عن التنمية أفرادا وجماعات.

3- من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسن المستمر لرفاهية جميع الأفراد.

4- يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات والتعاون فيما بين هذه الدول.

---

[1] - عثمان سراج الدين، وآخرون ، القاموس الاجتماعي السياسي لحقوق الإنسان . الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004، ص13.

5- تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

6- ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. ولذلك يجب العمل على تعزيز السلام العام الكامل في ظل رقابة دولية، من أجل استخدام الموارد لأغراض التنمية الشاملة.

7- ضمان تكافؤ الفرص للجميع للوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والتنمية.

8- تعتبر جميع جوانب الحق في التنمية المضمنة في إعلان حق التنمية مترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع[1].

وفي يناير 1998 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، سياسته الخاصة بدمج حقوق الإنسان مع التنميـــة الإنســـانية المســـتدامة، Policy on Integration Human Rights with Sustainable Human Development.و منذ ذلك الحين أصبحت حقوق الإنسان تشكل جانبا مهما من الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي،إذ يرى **مارك مالوغ براون** M.Brown. Mark[*]:" أنه ثمة صلة وثيقة بين حقـــوق الإنسان والتنمية الإنسانية.ويمكن تحقيق كل هدف على أكمل وجه، حينما نعالج القضايا المتصلة بالحقوق مثل المساواة، وعدم التمييز والمشاركة والاندماج الاجتماعي والمساءلة والعدل الاجتماعي، وكـــذلك التضـــامن والتعاون الدوليين".وقد أكدت هذا الأمم المتحدة في تقريرها بعنوان، **في ظل مساحة أكبر من الحريـــة نحـــو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**: In Larger freedom : towards Development, Security and Human Rights for all ،على النظر إلى أهداف الألفية بوصـــفها جزءا من أجندة أكبر للتنمية،لن تتحقق ما لم تدعمها دول تطبق نظما لإدارة الحكم، تتسم بالشفافية والمساءلة وتستند إلى حكم القانون، وتشمل حقوقا مدنية وسياسية وكذلك اقتصادية واجتماعية وتعززها إدارة عامـــة فعالة وخاضعة للمساءلة[2].

ويعتبر تحقيق كرامة الإنسان وقيمته المتأصلتين في كل فرد، هو الهدف المشـــترك للتنميـــة الإنســـانية وحقوق الإنسان. وتعبر حقوق الإنسان عن فكرة مفادها أن لجميع الناس، رجالا ونساءا على حـــد ســـواء حقوقا في الإمكانيات الإنسانية والترتيبات الاجتماعية، التي تحميهم من أسوأ أشكال الاســـتغلال والحرمـــان وتمكنهم من التمتع بكرامتهم كبشر. أما التنمية الإنسانية فهي بدورها عبارة عن عملية لتحقيق الإمكانيـــات الضرورية.وتضيف حقوق الإنسان أهمية إلى التنمية، لأنها تلفت الانتباه إلى المساءلة عن وصول مزايا التنمية إلى كل الناس وتضفي على أهداف التنمية الإنسانية شرعية قانونية وأخلاقية والإحساس بالعدالة الاجتماعية.وعند تحديد أهداف التنمية يلفت هذا المنظور الانتباه إلى حقوق واحتياجات أكثر أعضاء المجتمع حرمانا واســـتبعادا خاصة عندما يكون الحرمان ناتجا عن التمييز. وكذا الحق في الحصول على المعلومات وإتاحة حريـــة التعـــبير السياسي للجميع، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. ومـــن ثم

---

[1] - Office of the United Nations, High Commission for Rights. Geneva: United Nations, 1999, pp (21-22).

[*] - **مارك مالوغ براون**: مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة تطبيق حول : حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمم المتحدة، أفريل، 2005، ص 06.

توفر حقوق الإنسان أداة معيارية مهمة وموضوعية للتعامل مع قضايا السلطة المتأصلة التي تشكل أساسا لكثير من مشكلات التنمية المعاصرة[1].

وقد استند تعريف الأمم المتحدة إلى أربعة عناصر تشكل المكون الرئيسي لمفهوم التنميـــة الإنســـانية المرتبط بحقوق الإنسان وهي: **المساواة، الإنتاجية، الاستدامة والتمكين.**

1- المساواة:Equality

وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة. ويتطلب ذلك مفهوما جديدا للتنمية يتجاوز في ذلك المفاهيم القديمة، أو تلك المستحدثة في الانتمـــاء والتي لا تنظر للفرد المواطن في ضوء انتمائه الوطني بقدر ما هو انتمائه الاثني: الـــديني والعرقـــي والنـــوعي Gender، ولتحقيق ذلك ،فإن تغيرا هيكليا لابد أن يحدث في فكر الدولة وقوانينها وإجراءاتها وكذا تغيرا في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته الأهلية، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع؛ بمعنى أن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغيرا أساسيا في هيكل علاقات القوة في المجتمع لصالح كل أفراده وليس بعضهم.

2- الإنتاجية:Productivity

لا يشير هذا المفهوم فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصـــادي وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة. أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطـــة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس، ومستوى وطرائق معيشتهم، وأمانهم الاجتماعي والسياسي، وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع[2].

وفي هذا الصدد حدد أبراهام ماسلو (I.Maslow) هرما للحاجات الإنسانية يتكون مـــن خمـــس مستويات تتمثل في:

- الحاجات الفيزيولوجية.
- الحاجة للأمن .
- الحاجة للانتماءات الاجتماعية .
- الحاجة للتقدير والاحترام .
- الحاجة لتحقيق الذات[3].

---

[1] - المرجع السابق ، ص08.
[2] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان.د.ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص208.
[3]- أبو النصرمدحت محمد ،إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة.ط1،القاهرة: مجموعة النيل العربية،2007،ص205.

3- الاستدامة: Sustainability

لا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها ومعدلاتها الاقتصادية؛ وإنما في توازنها وتوافقهـــا مع تغير حاجات الناس والمجتمع، من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في ظرفها الآني المعاصر وكذلك في منظورها المستقبلي.

4- التمكين: Empowerment

ويعني ذلك وبشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجـــتمعهم وتتحقق عملية التمكين، من خلال تحقيق شرط الديمقراطية والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وســـيادة القانون، كوسائط من خلالها يتمكن كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه[1].

وفيما يخص علاقة التنمية بالعدالة فإنهما لا ينفصمان، لأن التنمية تقتضي توافر قوانين ولوائح واضحة وعادلة.ذلك لأن العدالة تشكل أول شرط من شروط الديمقراطية. بما أن مهمتها هي إعمال مبدأ المساواة أمام القانون ومن حق كل فرد أن يعبر عن رأيه داخل المجتمع الذي ينتمي إليه.

ولا يقتصر الأمر على إمكانية انتفاع المجتمعات المحلية والأفراد رجالا ونساءا بالعدالة فحسب،وإنما أن يتوافر أيضا وقبل ذلك، الوعي بالقوانين والقدرة على فهمها. وبالمثل إن غياب العدالة يعرض التنمية بصـــورة مباشرة للخطر، ذلك أنه من ناحية يعزز ممارسات الإدارة السيئة والفساد، ومن ناحيـــة أخـــرى يحـــول دون الاستثمارات والمبادلات الاقتصادية. والواقع أنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق في مناخ تعسفي أو في غياب أسبقية القانون. ويتجاوز مفهوم دولة القانون أو أسبقية القانون (Rule of Law)، المفهوم العملي لتطبيق القـــانون (Rule by the Law)؛ الذي يتعلق بالتطبيق اليومي من جانب السلطات للقوانين المعمول بها سواء كانت جيدة أو سيئة، عادلة أو غير عادلة. هذا في حين أن أسبقية القانون الذي يمثل نقيض التعسف، يستند إلى سيادة المبادئ العامة للقانون، وإلى مفهوم العدالة في المجتمع. وتقتضي أسبقية القانون فيما يتعلق بممارسة السلطة توافر الشرعية والمساءلة، وتتسم هذه العوامل الثلاثة التي تشكل أساس أسبقية القانون بأهمية جوهرية بالنسبة لعملية التنمية[2].

فعندما تنعدم الأسس القانونية والمساواة وتفتقد العدالة وسلطة القانون وينتشر التمييز علـــى أســـاس عنصري أو عرقي أو ديني، وتكبل حرية التعبير تخفق التنمية البشرية[3].

---

[1] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق، ص 209.

[2] -Gita Welch, Zahra Nuru, Governance For The Future : Democracy and Development in the Least Developed Countries.UNDP:UN Office of the High Representative For the Least Countries(United Nations Report),2005,p126.

[3] - مهدي الحافظ،" نحو رؤية إنمائية للعالم العربي". بيروت: المؤسسة العربية للصورة، سلسلة كتاب في جريدة، عدد 15، 2005، ص132.

هاته الأخيرة التي تختلف عن التنمية التقليدية؛ بحيث أنها لا تحصر الرفاه المادي والاجتمـــاعي والثقـــافي والسياسي في يد أقلية من المجتمع، بل تهدف إلى توزيع عائداتها توزيعا عادلا تســتفيد منــه جميــع الفئـــات الاجتماعية دون تمييز[1].

فعندما يكون الإنسان مهمشا ومضطهدا، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في عمليـــة التنميـــة الفعلية، إذ لا بد من أن يكون الإنسان مشاركا ومنتجا. ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد، لاكتساب المعرفة والمهارة وزيادة رصيده منها. في إطار المواصلة المعرفية والمهارة المتطورة. ولابد في كل الأحوال من أن يتوافر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنـــة متواكبـــة مـــع واجباتها، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدءوب، والحرص على المال العام والمصلحة العامة. ويعتبر التحول الاجتماعي والعدالة الاجتماعية هما المنطلق الأساسي نحو التنمية[2].

ويرتبط غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بوجود ما يمكن أن يطلق عليه أزمة توزيع وحرمـــان اقتصادي أو تفاوت اقتصادي واجتماعي وعدم العدالة الاقتصادية أو الاجتماعية. وترتبط العمليـــة التوزيعيـــة بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية، التي تعد مدخلا لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضا جوهر العملية السياســـية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية، تتضمن تكريسا لقيم معينة (مادية ومعنوية)، والتي يمكن أن تتضمن حرمان أشخاص أو فئات مجتمعية أو مناطق معينة من قيم يرغبون في امتلاكها. مقابل تمكين فئات أخرى على حسابها من هذه القيم والمزايا. وهذه العملية ترتبط كذلك بطبيعـــة النظام الاقتصادي أو النمط التنموي المتبع، وكذا بطبيعة السياسات والقرارات التي يتبناها النظام لضمان عدالة توزيع الموارد الوطنية ومدى فعاليتها[3].

وللتوضيح فإن النمط الاقتصادي الرأسمالي المتبع اليوم بشكل غالب في العالم غالبا ما ينتج التفاوت في الدخول والعوائد الاقتصادية؛ لقيامه على مبدأ التنافس الحر. لكن هناك من الدول التي تتبع هذا النظام والـــتي تعرف بأنها متدخلة اجتماعيا، وجدت حلولا لهذا التفاوت الطبيعي أو الحتمي، بدعمها للشرائح المحرومة وقليلة الدخل لتحقيق التوازن الاجتماعي؛ ذلك أن هذه العملية تؤثر بصورة فعالة على الإنتاج والاســـتهلاك الأمـــر الذي يؤثر بدوره على النمو والتنمية. وتجمع الدراسات على وجود علاقة وثيقة ما بين غياب العدالة التوزيعية والعنف السياسي؛ حيث خلصت الدراسات الإمبريقية التي تناولت الموضوع إلى وجود علاقة طردية بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي. ففي دراسة أجراها بروس رست(Brousse M.Russett)،عام 1964 على 47 دولة عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي، انتـــهى إلى أن الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت أيضا بنفس المستوى عدم الاستقرار

---

[1]- Ingvar Carlson, Anne Marie Lindgren, What Is Social Democracy?. Sweeden: Idé Och Tends House,2007, pp(27-28).

[2] - برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص(60-61).

[3] - إبراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 ،1999، ص 239.

السياسي. وهو ما ذهب إليه ميلر (Edward.N.Muller) عام 1985، في دراسة له عن العلاقة بين عـــدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الحكومي والعنف السياسي في 56 دولة خلال فترتين مختلفـــتين (1958-1967) و (1968-1977)، حيث أكد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيـــع الـــدخل والعنـــف السياسي الجماعي. وانتهى "**فاروق يوسف أحمد**"، في دراسة عن العلاقة بين الحرمـــان الاقتصـــادي وعـــدم الاستقرار السياسي التي طبقها على مصر وإيران، مؤكدا وجود علاقة إيجابية طردية بينهما مع وجود عوامـــل أخرى كالوعي بالحرمان وسيطرة النظام الحاكم على أجهزة القمع، ووجود مسهلات اجتماعية[1].

المطلب الثاني: التنمية والحرية:

تعتبر بداية العقد الأخير من القرن الماضي، المرحلة الأكثر نضجا في ربط التنمية البشـــرية بالحريـــات السياسية وحقوق الإنسان. حيث وضع تقرير التنمية البشرية لعام 1991 لأول مرة "**دليل التنمية البشرية**" مكونا من أربعين معيارا من معايير حقوق الإنسان، التي تركز على التحرر من الخـــوف والفقـــر والتمييـــز العنصري، حيث مثل هذا التقرير محطة مهمة في تحويل مضمون التنمية البشرية وربطها بالإنسان، الذي هـــو مادة التنمية. أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1992 فقد جعل العلاقة بين التنمية البشرية والحرية السياسية محور الاهتمام معتمدا في ذلك على خمس حريات أساسية وهي:

- سلامة الفرد الجسدية.
- سيادة القانون.
- حرية التعبير والرأي.
- حرية المشاركة السياسية.
- تكافؤ الفرص.

واعتبر هذا التقرير الأمن الشخصي في مقدمة الحريات السياسية. وقد حدد مدى انجاز كل بلد لهـــذه الحريات، وفقا لمقياس يتدرج من 1 إلى 10، ويقسم دول العالم إلى دول ذات درجات عاليـــة ومتوســـطة ومنخفضة من حيث تطبيق الحريات السياسية والمدنية[2].

ومن خلال هذا التقرير يستشف أن مسألة الحرية أصبحت تشكل مركزا محوريا في التنمية البشرية، إذ لا يمكن إطلاقا تصور تنمية بشرية دون وجود الحرية، على حد تعبير امارتيا سن (Amartya Sen)[3].

و من خلال تتبعنا لمراحل تطور مفهوم التنمية البشرية، يلاحظ أن المفهوم تطور مع نظريات التنميـــة نفسها ومع نظريات النمو الاقتصادي، وفي كل مرحلة عكس مفهوم التنمية البشرية حالة جديدة تلائم خـــط التطور والتقدم الذي أحرزه كل بلد. فخلال عقد الخمسينات من القرن الماضي ارتبط مضمون التنمية بمسائل

---

[1] - نفس المرجع،ص241.
[2] - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1992. . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص30.
[3] -أمارتيا سن ، التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ؛ ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، ماي 2004، ص16.

الرفاه الاجتماعي، ثم تطور ليركز على أهمية التعليم والمعرفة، إلى أن تحول مع بداية التسعينات ليعبر عن تشكيل القدرات البشرية، وتمكين البشر من التمتع بقدرتهم المكتسبة في جو من الحرية واحترام حقوق الإنسان[1].

وتقدم دار الحرية "Freedom House" تعريفا لحقوق الإنسان: "**وهي تلك الحقوق والحريات التي تمكن الناس من المشاركة بحرية في العملية السياسية، وتعرف الحريات المدنية بأنها حرية تكوين الآراء والمؤسسات والاستقلال الذاتي بمعزل عن الدولة**"[2].

وفي نفس السياق تعرف الحرية بأنها: "**إعطاء فرصة للناس بأن يتصرفوا بتلقائية في الحقول المختلفة بعيدا عن سيطرة الحكومة أو أي من مراكز السيطرة الأخرى**". ويتضح من هذا التعريف عدم اقتصار المفهوم على البعد السياسي، بل كذلك عدم قصوره في هذا المجال. وتتضح المؤشرات التي تبنى عليها قياس الحرية في مجاليها السياسي والمدني؛ في الانتخابات والنظام الحزبي التعددي، ووجود معارضة فاعلة واستقلال السياسة عن هيمنة الأحزاب الفردية وأهمها، حق الفرد في التفكير والتعبير عن آرائه، بالإضافة إلى استقلال القضاء والحقوق الاقتصادية. أما الحقوق الاجتماعية فهي حقوق فردية تتعلق بالعدالة الاجتماعية[3].

وقد أفرد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، لمسألة الحريات مجالا واسعا، باعتبار أن الحرية هي مؤشر مهم من مؤشرات التنمية الإنسانية، حيث أقر بأن التنمية الإنسانية ترتبط بحرية الإنسان، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن التنمية الإنسانية تؤكد تعزيز القدرات الإنسانية، التي تعكس حرية الأفراد في تحقيق الأهداف وفق خياراتهم، وفي الوقت ذاته فإن التنمية الإنسانية تخلق القدرة على ممارسة الحرية[4].

ويقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن التنمية الإنسانية هي:"**عملية توسيع خيارات البشر**"، ومنطق توسيع خيارات الناس، يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي يؤكد بدوره مركزية الحرية في التنمية الإنسانية[5].

ومن بين الكتابات النظرية الحديثة التي تساوي بين التنمية والحرية كتابات، "Amartya Sen" حيث يرى: "**أن مضمون التنمية الحقيقي هو الحرية، فالحرية تخلق الإبداع وتحميه وتطوره، والمقصود من عملية التنمية هي تطوير قدرات الإنسان وليس تعليم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي**"[6].

---

[1] - هالة حميد، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي وإشكالية حقوق الإنسان". أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب، منشورات جامعة ناصر، ج1، 2005، ص7.

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص107.

[3] عثمان سراج الدين، المرجع السابق، ص 77.

[4] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلق الفرص للأجيال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص16.

[5] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2004، ص 26.

[6] - Amartya Sen، Development Thinking At the Beginning of the 21 st century. London: Harvard University and London school of Economics and Political Sciences, 1997, p 28-29 .

وقد وضح تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2002، خمس حريات ترتكز على مفهوم الحرية تتمثل في:

1- الحرية السياسية.
2- التسهيلات الاقتصادية.
3- الفرص الاجتماعية.
4- ضمانات الشفافية .
5- الأمن الحمائي[1].

وفي نفس المنوال استند البنك الدولي على مؤشرات للحكم في الدول أهمها:

1- الحريات المدنية .
2- الحقوق السياسية.
3- حرية الصحافة والشفافية.
4- إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتغيير الحكومات[2].

ويعبر مصطلح الخيارات Choisses عن مستوى راق لتطلعات الإنسان، ويرجع الفضل إلى الاقتصادي الهندي الأصل Amartya sen، الذي استعمل في الثمانينات مصطلح "الأحقيات" Entitlements، الذي يعكس حق البشر الجوهري في هذه الخيارات. وأحقيات البشر حسبه لا تحدها حدود، وتتنامى بشكل مستمر مع رقي الإنسانية. وتتمثل الأحقيات الأساسية في، العيش حياة طويلة وصحية والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. دون تجاهل الأحقيات الإضافية الأخرى المتمثلة في، الحرية السياسية والاجتماعية ،وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع بحريات الذات وضمان حقوق الإنسان[3].

ويرى "Sen" أن المؤسسات المجتمعية، تلعب دورا جوهريا في ضمان أو تحديد حرية الأفراد منظورا إليهم كفاعلين نشطين، وليس كمتلقين سلبيين للمنافع. وفي هذا الصدد هناك الأسواق (الحرة)، والإدارة الحكومية والمجالس التشريعية، والأحزاب السياسية والقضاء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وهي تسهم حسبه في عملية التنمية بالضبط، من خلال أثرها في تعزيز الحريات الفردية وصيانتها. ويسهم توافر الفرص الاجتماعية خاصة التعليم والرعاية الصحية، مباشرة في تعزيز القدرات البشرية وترقية نوعية الحياة والمبدأ الناظم للتنمية باعتبارها الحرية، هو السعي لدعم الحريات الفردية والالتزام المجتمعي بحمايتها ،الذي يتبلور في مؤسسات وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، ومنها ضرورة قيام مؤسسات مجتمعية رشيدة

---

[1] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص16.
[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص111.
[3] - نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية":
http:// www.amanjordan.org/aman_studies/wmview-php?art=185.14/04/2009

اقتصاديا، تستهدف صيانة الحرية. ويتم ذلك عبر تعبئة الموارد وتشجيع الاســتثمار في المجــالات الإنتاجيــة وترقيتها، مع ضمان عدالة توزيع الفائض الاقتصادي بين الفئات المجتمعية[1].

هذا ويتفاوت نطاق مفهوم الحرية بين حدين، الأول ضيق ويقصرها على الحقوق والحريات المدنيــة والسياسية ويربطها بفكرة المواطنة والديمقراطية، بظهور الليبرالية في الفكر الغربي منذ القرن الســابع عشــر الميلادي. والثاني شامل والذي تم إتباعه في تقرير التنمية الإنسانية العربية، وهو يضيف إلى الحريــات المدنيــة والسياسية، معنى التحرر من القهر والتحرر من الجوع والمرض والجهل والفقر والخوف. وبلغة منظومة حقوق الإنسان، يتسع مفهوم الحرية في هذا التقرير لكامل محتوى منظومة حقوق الإنسان، أي للحريــات المدنيــة والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الإطار تتكامل الحريات مع بعضها البعض، فلا يتصور أن من يتمتع بالحريات السياسية والمدنيــة، لا يرغب في تفادي الجوع أو المرض. ويرى البعض أن معاناة الجوع أو المرض أو افتقاد الأمن، قد يؤدي إلى الحد من اهتمام الناس بقضايا حرية التعبير، إلا أن الحرمان من الحريات الأخرى كثيرا ما يكون مبعــث المطالبــة بالحرية والحكم الصالح. ففي النهاية تتداخل الحريات الأخرى مع الحريات المدنية والسياسية لتشكل جــوهر الرفاه الإنساني. فالحرية بمعنى غياب إحدى هذه الحريات ينتقص من قيمة الحريات المدنية والسياســية ذاتهــا. وتحتاج الحرية لبنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتتلخص هذه البنى والعمليات المجتمعية الضــامنة للحرية، في نسق الحكم الصالح المتجسد في تضافر الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص[2].

ومن بين الحريات التي أوردتها تقارير التنمية الإنسانية، دور الحرية الاقتصــادية في تفعيــل القطــاع الخاص، تحت مسمى التسهيلات الاقتصادية. والحرية الاقتصادية تعني في مجملها فتح المجال للقطــاع الخــاص حيث يشمل هذا القطاع، المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف. ودعت كل تقارير التنمية الإنسانية والبشرية إلى ضرورة، تعبئة إمكانيات القطاع الخاص، من خلال سياسة مرنة ومحفزة، وبيئة ضبط جيدة ويتعين بذلك خلق الظروف، التي تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير. وبالنظر للدور الفعال الذي يؤديه القطاع الخاص، وهو الذي يعتبر أحــد ركــائز التنميــة الاقتصادية. حيث في إطار توسيع الخيارات الشعبية، تؤكد مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل، القائم على احتــرام حقــوق الإنســان وترســيخ الديمقراطية. إضافة إلى ضرورة إدارة حوارات وطنية موسعة، حول خيارات وأولويات الإصلاح الاقتصــادي وخلق قنوات لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الاقتصادي[3].

---

[1] - تقرير التنمية الإنسانية للعام 2004، المرجع السابق، ص 49.

[2] - المرجع نفسه، ص58.

[3] - محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002، ص151.

المبحث الثالث: علاقة التنمية بالأمن

يواجه العالم منذ أكثر من عشرة عقود استحالة تحقيق نمو اقتصادي سريع، يقابله في ذلك التطور السريع في المفاهيم، وأصبحت مفاهيم التنمية والأمن مترابطة نظرا للصعوبات التي واجهت وقف الصراعات ومنع نشوبها.

في مقابل ذلك ظهر الجدل في حقل العلاقات الدولية حول أولوية الأمن أو التنمية، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة ارتباط هذين الهدفين. وقد تم إحياء التفكير حول موضوع الأمن والتنمية نتيجة للتطورات الجيوسياسية الأخيرة، وتغيرت مفاهيم الأمن والتنمية تزامنا مع تلك التطورات؛ فانتقل مفهوم الأمن المقتصر على القوة العسكرية وأمن الدول، إلى المفهوم الموسع للأمن الإنساني وأمن الأفراد، ومفهوم التنمية من النمو الاقتصادي السريع إلى مفهوم التنمية الإنسانية القائمة على الركائز الأساسية الثلاث: الصحة، التعليم، المستوى المعيشي الكريم .

وفي منتصف التسعينات وقع التقاطع بين المفهومين لأول مرة، فمفهوم الأمن الإنساني يجمع بين التركيز على تنمية قدرات الأفراد والتنمية الإنسانية التي تشمل وتعبر عن زيادة حرية الاختيار للأفراد لتمكينهم من اتخاذ هذه الخيارات في بيئة آمنة.

وقد ارتأت المؤسسات والمنظمات الدولية ومنها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أولوية تطوير وتوسيع مفهوم الأمن، فوفقا لها لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ويجب تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والسلم العام .وترى أن منع نشوب الصراعات هو حجر الزاوية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

إلى جانب ذلك **اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي** في 13 ديسمبر 2003، إستراتيجية للأمن الأوروبي مفادها أن: **الأمن هو شرط ضروري للتنمية في مكافحة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة التي تشكل أرضا خصبة لظهور مهددات الأمن الإنساني**. كما أورده تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في مارس 2005:" **أنه ليس هناك أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن.**" وأمام هذه التوجهات الدولية الجديدة التي حاولت الربط بين المفهومين، انطلاقا من الواقع الدولي الذي يتطلب تنسيق وتوحيد الجهود تصديا للتهديدات الجديدة غير التقليدية. يبدأ تحليل هذا الجزء من الفصل المعنون بعلاقة التنمية بالأمن، يندرج تحته مطلبين: التنمية والأمن السياسي والاقتصادي والتنمية والأمن الاجتماعي والثقافي والتنمية والأمن الإنساني.

المطلب الأول: التنمية و الأمن السياسي و الاقتصادي

قبل التطرق في هذا الجزء لعلاقة التنمية بالأمن السياسي والاقتصادي لابد من تحديد مفهوم الأمن ومراحل تطوره بإيجاز.

مفهوم الأمن مأخوذ من اللفظ اللاتيني (Securitas)، كمـــا أشـــارت إليـــه إيمـــا روتشـــيلد(Emma Rothschild).وكان يعبر لفظ (Securitas) في أولى استخداماته، عن حالة الأفراد أو ظروف معيشـــتهم الخاصة. كما يعبر عن حالة الهدوء و التحرر من الخوف وانتفائه[1].

والأمن القومي مأخوذ عن الفكر الغربي، حيث استخدم في أوروبا بعد ظهور الدولـــة القوميـــة وفي المقابل، ظهـــرت العديـــد مـــن المصـــطلحات الـــتي تقابـــل الأمـــن القـــومي (National Security) كالمصلحة القومية (National interest)، والإرادة الوطنية (National will). وقـــد وضـــع العـــالم الأمريكي و الترليبمان (Walter Lippmann)، أول مفهوم للأمن القومي عام 1943[2].

وفي العصر الحديث لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على القوة العسكرية، ولكنه اتسع ليأخذ صـــورا و أشكالا جديدة، التي قد لا تكون واضحة أو علنية مثل العدوان المسلح، وأصبح الحديث عن الأمن بمفهومـــه الواسع وليس العسكري فقط، وهذا المفهوم أصبح يشمل التهديدات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية[3].

ومن بين تعار يف الأمن القومي ما يلي:

1- هو غياب الخطر عن الدول وشعور المواطن بالأمن و التحرير من الخطر و المخاطر.

2- **الأمن القومي** هو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها، مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة.

3- **الأمن القومي** هو الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية التي تسعي إلى حماية أرضـــها و ثرواتها، والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي، وحماية معتقداتها وتدعيم حضارتها بمـــا يحقـــق لهـــا الاستقرار و الرخاء و التقدم للشعب، بصورة تضمن استمرار بقاء كيان الدولة وتنمية إمكانياتها وتوفير عناصر القوة لها، يساعدها في ذلك إرادة الشعب الواعي بمتطلبات الأمن وحمايته.

4- **الأمن القومي** هو عملية متكاملة تعني، قدرة الدولة شعبا و حكومة وإقليما، على حماية وتطوير وتنميـــة قدراتها وإمكانياتها، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.وعلى كافة المستويات الخارجية و الداخليـــة، ومـــن خلال كافة الوسائل الأساليب. من أجل التغلب على نواحي الضعف و تطوير نواحي القوة، في إطار مفهـــوم أمني وطني شامل، يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من تغيرات إقليمية و دولية و داخلية. ومن التعريفات السابقة الذكر، يمكننا أن نقول أن الأمن القومي هو حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة و النظام الحاكم بحيث يمكن تحقيق النمو و التطور و البقاء للدولة. بينما نجد أن غياب الأمن يؤدي إلى قيام التهديد لبعض أو كـــل العناصر، و بالتالي تهديد بقاء الدولة وكيانها السياسي[4].

[1] - Rhonda Louise Powell, the Relational Concept of Security. University of Oxford: Faculty of Law, 2006, P02.

[2] - محمد رضا فوده، الإستراتيجية والأمن القومي. د.ط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص ص (04-05).

[3] - Helene Sjursen, Security and Defense. University of Oslo: Advanced Research on the Europeanization of the Nation- state (Arena), working paper, October 2003, P02.

[4] - محمد رضا فورة، المرجع السابق، ص08.

وقد أشار روبرت مكنامارا (Robert McNamara)* ، في كتابه **"جوهر الأمن"** (The Essence of security) إلى أن: "**الأمن ليس هو القوة العسكرية فحسب، ولـــيس النشـــاط العسكري فحسب، و إنما الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية الـــتي لا توجد فيها تنمية في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة**"[1] .

وخلافا للمفهوم التقليدي للأمن و المعبر عنه بأمن الدولة، يواجه الأمن تحديات جديدة ففي الماضـــي كانت تهديدات الأمن تنبع من مصادر خارجية، وكان أمن الدولة ينصب أساسا على حماية الدولة؛ أي حماية حدودها ومواطنيها، ومؤسساتها، و قيمها من الهجمات الخارجية.

وقد أشارت محاولات المفكرين و العلماء إلى تحديد مفهوم الأمن و أهميته، فآدم سميت(A.Smith) مـــثلا ركز على فكرة أمن الأفراد وحمايتهم ، وأكد على أهميته الأمن وأثره الإيجابي في التجارة و الصناعة. وقد أكد توماس هوبز(Tomas Hobbes)، على أن الأمن شرط مسبق لحياة جيدة في ظل الفوضوية وحالة اللأمن واللاستقرار التي تعيشها الدول. أما جون لوك (John Locke)، فيؤكد ويشير إلى أهمية توفير الحماية لأمن المجتمع نفسه، ووفقا للوك فإن الغرض من إنشاء كومنولث، هو توفير الأمن لممتلكات الأفراد، ومـــن ثمـــة يتوسع مفهوم الأمن ليشمل الحرية، حيث يمكن الأفراد من التمتع بحقوقهم وحسب لوك ، فإن على الحكومة حماية المجتمع من التهديدات الخارجية و الداخلية. وقد تشكل الحكومة نفسها خطرا على أمن الأفراد. وفي هذا السياق ركز (Mc. Sweeney) على أمن الفرد. أما جرمي بنثام (J.Bentham) فركز علـــى العنصـــر الذاتي للأمن، ومن منظوره فإن الأمن قانوني واقترح (قانون الأمن) وهو يركز في المقام الأول علي القـــانون المدني و دوره في حفظ الأمن. وركز أيضا على الأمن الاقتصادي "الاكتفاء" و الأمن السياسي[2].

وعلى مدى العقود الأخيرة اتسع نطاق مفهوم أمن الدولة وذلك راجـــع للأنـــواع الكـــثيرة مـــن التهديدات، فعلاوة على تأمين الحدود و المواطنين و القيم و المؤسسات ،أصبح الاهتمام ينصب على: مخاطر التلوث البيئي و الإرهاب العابر للحدود الوطنية، و التحركات السكانية الضخمة، و الأمراض المعدية. و الأهم من ذلك أن هناك اعترافا متزايدا بدور الأفراد و المجتمعات في ضمان أمنهم. واتساع نطاق الأمـــن وهـــذا انعكاسا لتغير البيئات الدولية والوطنية[3].

ومن خلال التعاريف التي تم تقديمها يمكن استخلاص مجالات و مكونات الأمن القـــومي و يمكـــن تقسيمها إلى مجالين أو بعدين:

1- **المجال الخارجي**: وهو البعد الأساسي في المجال الأمن القومي حيث يتفق جميع المفكرين والسياسيين علـــى أن التهديدات الخارجية، أي التي توجه للدولة من خارج الإقليم، هي التي تشكل الخطورة على الأمن القومي

---

*- روبرت مكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولي الأسبق.

[1] - Robert McNamara (The Essence of Security): http://www.questia.com/Index.Jsp/26/08/2009

[2] - Rhonda Louise Powell, op.cit, pp (03-04) .

[3] - Hélène sjursen, op.cit, pp (04-05).

خاصة في عالم اليوم متشابك المصالح، وأيضا التطور الخطير والسريع في وسائل الاتصال و المواصلات، ومبدأ التخصص في إنتاج وزيادة حجم التجارة الدولية.

2- **المجال الداخلي**: وهذا المجال يتأثر بالتهديدات الموجهة إليه من المجال الخارجي، وكذلك التهديدات التي قد تنبع من داخل الدولة نفسها، مثل الخلافات الداخلية في الدولة والتي قد تهدد بقاء الدولة نفسها، مثلما حدث في رواندا، وكذلك مشكلة الأقليات في داخل الدولة، مثل مشكلة الأكراد في العراق. ولا شـــك أن البعـــد الداخلي في الأمن القومي يشكل أهمية قصوى، لأنه يؤثر على كيان الدولة من الداخل. ولاشـــك أن هنـــاك تفاعلا بين المجال الداخلي و الخارجي حيث يؤثر كل منها على الآخر. ويعتبر الأمن القومي هو محصلة التفاعل بين هذين المجالين. ويتكون المجال الداخلي و المجال الخارجي من عناصر منها :

المكون الجغرافي، المكون السياسي، المكون الاقتصادي، المكون الاجتماعي، المكون العسكري والمكون المعنوي والذي يهمنا في هذا الجزء من البحث هو:

المكون الاقتصادي والمكون السياسي.

1- المكون السياسي:

و يتكون من:

- **الجزء الداخلي**: وهو المتعلق بالنظام السياسي الداخلي للدولة وكفاءته، ومدى قدرته على إدارة السياســـة الداخلية للدولة، ووضع الأهداف القومية و السياسات اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف وحمايتها. كذلك مـــدى قدرة هذا الجهاز على تلبية مطالب واحتياجات الجماهير ووضعها موضع التنفيذ، أي أنه يعـــبر عـــن مـــدى استقرار الدولة داخليا، واستجابة الجماهير الشعبية للسياسات المخططة ومدى اقتناعهم بالأهداف الموضوعة.

- **الجزء الخارجي**: وهو يتمثل في قدرة الجهاز الدبلوماسي للدولة على صياغة سياسة خارجيـــة تحقـــق لهـــا احترامها وثقلها إقليما وعالميا.

2- المكون الاقتصادي:

ويعتبر أحد المكونات ذات الأهمية الخاصة ،لأن ضعف القدرة الاقتصادية للدولة يؤثر في المكونـــات الأخرى للأمن الوطني لهذه الدولة. ويؤثر الموقف الاقتصادي الداخلي في مدى استقرار الدولة داخليا ويـــؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد في المجالات الأخرى، مادام الفرد آمنا على قوت يومه. حيث يقال :" من يملك قوت يومه يملك القدرة على اتخاذ قراره"؛ أي أن الدولة التي تمتلك قوت شعبها ولا تعتمد على قوى خارجيـــة في توفيره يمكنها أن تتخذ القرار الذي تراه صحيحا بالنسبة لها[1].

ومما سبق ذكره من مكونات الأمن يمكن تحديد مفهوم كل من الأمن السياسي والاقتصادي.

فالأمن السياسي: يهدف إلى المحافظة على حرية الإرادة الوطنية، وحرية اتخاذ القرار السياسي، وتأمين السياسة المستقبلية، وتعتبر الشرعية الدستورية مفتاح الأمن الداخلي في الدولة ونقطة القوة أو الضـــعف الـــتي

[1] - محمد رضا فودة ، المرجع السابق ، ص ص (8-10).

تسعى دول المصالح إلى استغلالها. ولذلك فإن أي انهيار لأي دولة يبدأ بالتشكيك في مدى شرعية نظام الحكم وإثارة التيارات المختلفة ضد هذا النظام. أما فيما يخص الأمن الاقتصادي، فيهدف إلى تأمين اقتصاد الدولـــة ومشروعاتها الاقتصادية ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية، والمحافظة على التوازنات الاقتصـــادية المختلفـــة وتحقيق الاكتفاء والرخاء والعدل[1].

ومن خلال التعاريف التي تم التعرض لها تتضح الرؤية الاقتصادية للأمن، حيث أنـــه يعـــني التنميـــة والاكتفاء الذاتي والرفاهية، من خلال عناصر ثلاثة هي:

1- إن التنمية والأمن هما وجهان لعملة واحدة .

2- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية والتي تحقق الاكتفاء الذاتي للدولة ما يجنبها إمكانية الضغط عليهـــا مـــن الخارج[2].

ويمكن القول أن الأمن السياسي للدولة هو عبارة عن حفظ أمن النظام السياسي الداخلي وحمايته من الأزمات، المعبر عنها في فكر جوزيف لابالومبارا" J.Lapalombara"،والتي تم التطرق إليهـــا في الأجـــزاء السابقة من بحثنا هذا والمتمثلة في:

1- أزمة هوية.

2- أزمة مشاركة.

3- أزمة شرعية.

4- أزمة توزيع.

5- أزمة تغلغل.

هاته الأخيرة التي تعد أخطر الأزمات المهددة لأمن واستقرار الدولة، والتي تعبر عن عدم قدرة النظام السياسي في فرض سلطته وقراراته على أجزائه لوجود قوى ومؤسسات موازية ترفض الســـلطة الحاكمـــة،ما يعرض الدولة للتدخلات الأجنبية؛ أو بمعنى أدق فرصة لظهور التهديد الخارجي، وهـــذا لا يعـــني أن بـــاقي الأزمات المذكورة أقل أهمية، بل تعكس وتعبر هي الأخرى عن خلل في النظام السياسي وعدم تكامل وانسجام أجزائه الأخرى وعدم قدرته على التكيف وإحداث التوازن الداخلي في ظل تلك الأزمات.

فأزمة الهوية تظهر عندما تغيب الحقوق الثقافية لإثنية أو عرق معين، ما من شأنه أن يخلق ويولد عنف بنيوي مجتمعي، ويظهر ذلك في الدول المفتتة أو المنقسمة Divided Societies، ويرجع ذلك لغياب الحكم الديمقراطي الذي يضمن الحقوق ويفرض الواجبات، من خلال المشاركة الديمقراطية الفعالة .

أما إذا أصاب عملية المشاركة خلل، فنكون أمام أزمة مشاركة وتتمثل في عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في عملية اتخاذ القرار وصنعه، واقتصار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، مما يولـــد الشـــعور

---

[1] - سالم صلاح ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع . ط1، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003 ،ص ص (16-18) .

[2] - المرجع نفسه، ص13.

بالقهر والحرمان والتهميش. ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة مـــا يـــؤثر في عملية توزيع الموارد، وعدم رضا الأفراد على السياسات المتبعة. وتتولد الأزمات السابقة الذكر في بيئة الدول الضعيفة أو الدول الفاشلة Failed States، ذات الأنظمة الهشة وغير الشرعية إضافة إلى تخلفها واستبدادها.

لذا فإن الضامن الأساسي والكفيل لحماية الأمن السياسي للدولة ، هو بناء دولة الحق والقانون التي تجعل من سيادة القانون ومن المساءلة والشفافية أركانا أساسية لها، وتعزيز مبادئ حقوق الإنســـان والديمقراطيـــة وتكريسها والاستجابة وبناء التوافق، من خلال تفعيل السياسات العامـــة وترشـــيدها، والكفـــاءة والرؤيـــة الإستراتيجية لصناع القرار ومتخذيه. وإصلاح الأنظمة السياسية والأمنية؛ أي إنشاء نظام أمني يحمي الحريات ويصونها. وهذا لا يتأتى إلا من خلال الرشادة السياسية وجودة النظام.

أما فيما يخص الأمن الاقتصادي فيكون من خلال تأمين اقتصاد الدولة من التهديـــدات الاقتصـــادية كالتبعية والتخلف وقضية الديون والفساد الاقتصادي والإداري، التي تعرض الدولة وأمنها الاقتصادي للتدخل الأجنبي والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وفرض سياساتها ومساعداتها المشروطة، بالضغط على الـــدول لتـــبني إصلاحات اقتصادية متبوعة بإصلاحات سياسية من خارج كيان الدولة، ما يؤثر علـــى ســـيادتها ووضـــعها الداخلي. أما تهديدات الأمن الاقتصادي الخارجية فتتمثل في انعكاسات الاقتصاد المعولم علـــى اقتصـــاديات الدول.

ويتأثر الأمن الاقتصادي للدولة بالتوازن الاقتصادي غير المتكافئ بين طبقات المجتمع، واللامساواة في التوزيع العادل للدخول، واللامساواة في تكافؤ الفرص.

ويمكن تأمين الأمن الاقتصادي للدولة من خلال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، لبلوغ التنمية الإنسانية الشاملة وترشيد السياسات الاقتصادية، ودور المؤسسات الثلاث للحكم الراشد (القطاع الخاص، الحكومة و المجتمع المدني) في ذلك، للتصدي للمشاكل المجتمعية التي يمكن أن تشكل مستقبلا تهديدا اقتصـــاديا وسياســـيا وأمنيا.

ومما سبق يمكن استنتاج العلاقة التلازمية الارتباطية، بين كل من الأمن السياسي والاقتصادي والتنمية بمحاورها الكبرى الرئيسية من جهة، ودور الحكم الراشد في عقلنة السياسات والاستجابة للمطالب المجتمعيـــة وإحداث التوازن من جهة أخرى .

المطلب الثاني: التنمية والأمن الاجتماعي والثقافي:

لقد أصبح السعي لتحقيق التنمية الشاملة سمة أساسية من سمات المجتمعات التي تنشد التقدم والارتقاء وفي سعيها عادة ما تواجه المجتمعات العديد من التحديات والصعوبات، التي ينبغي عليها أن تجد لها الحلـــول الملائمة لمواجهتها. ومن الملاحظ أيضا أن مثل تلك المساعي والجهود تصطبغ في العادة بالصبغة العلمية، وبعبارة أخرى فإن منطلقها هو دراسة المجتمع دراسة علمية منظمة دقيقة، بما يتضـــمنه مـــن تفـــاعلات وعلاقـــات ومكونات، بهدف التوصل إلى أنسب السبل، للتغلب على معوقات التنمية في شتى المجالات.

هذا وما من شك في أن نجاح الجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية في صورتها الشاملة المتكاملة، يتوقف إلى حد بعيد على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع.

وبعبارة أخرى فإن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية، تتأثر بصورة واضحة بالأوضاع الاجتماعية وما يسود المجتمع من ظواهر. وفي الجملة فإنه يمكن القول أن تحقيق أهداف التنمية الشاملة (اجتماعية، اقتصادية سياسية، فكرية)، مرهون بمدى إقامة مشروعاتها على أسس علمية مدروسة. وفي ذلك فإن التخطيط هو المظهر الحقيقي أو الترجمة الواقعية، لإتباع الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع و أوضاعه ووقائعه، وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة في شتى المجالات. والتخطيط من هذا المنظور عملية علمية يمكن إجمالها في التعرف على الواقع الاجتماعي وأبعاده، وكذا حصر الإمكانات والقوى المؤثرة على الجهود المبذولة، ثم فهم العلاقات المختلفة بين مكونات هذا الواقع تمهيدا لتغييره ومحاولة ضبطه. ولا يمكن فصل جوانب التنمية بعضها عن البعض أو محاولة تحقيق النمو الاقتصادي دون البدء بتنمية الموارد البشرية[1].

وكذا التركيز على الأمن المجتمعي في هذا الإطار ، لم يعد أمن الدولة المتغير الأساسي أو الموضوع المرجعي حسب ما أكده باري بوزان Barry Buzan، للأمن مع حصر التهديد أساسا في جانبه العسكري، لذا طرحت الدراسات النقدية قضية إعادة النظر في مفهوم الأمن، وتقوم هذه النظرية على أن البنى الأساسية للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية وليست مادية. وهذه المقاربة رفضت ربط الأمن بالحرب وركزت على إعطائه مفهوما أكثر إيجابية، والتي يتزعمها كل من جون غالتونغ (John Galtung)، وكنيث بولدينغ(Kenneth Boulding)، فالأمن حسب هؤلاء يجب أن لا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر)، بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك ، القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر.

هذا وقد ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي Post- structural، الذي دعا إلى إعادة النظر ليس في وسائل ومصادر التهديد فحسب، بل في وحدة التحليل والطرف المعني بالأمن. فالأمن من خلال هذا المنظور ما بعد الحداثي، يجب أن لا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز بقائها، بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفهاهم[2].

وتشكل أعمال باري بوزان B.Buzan ، همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، إذ مهد بتصوره الموسع للأمن الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن.

وقد أعطى كل من ويفر (Waever) وديلون(Dillon)، أبعادا أخرى غير عسكرية للأمن وتطوير المفهوم إلى مفهوم الأمن المجتمعي أو الاجتماعي (Social security)، إذ يرى ويفر(Waever)؛ أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة. وأن الأمن الاجتماعي حسبه مرادف لبقاء الهوية والانسجام الثقافي في المجتمع بمعنى أن التهديدات موجهة إلى القيم الثقافية للأفراد[3].

---

[1] - صلاح سالم ، المرجع السابق، ص 38.
[2] - تاكايوكي يا مامورا؛ ترجمة عادل زقاع، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" قراءات عالمية، مجلة إلكترونية ، مجلد1، عدد1، 2005.
[3] - Helene Sjursen, op.cit, pp (06-07)

والتهديدات ضد الأمن الاجتماعي كما يراها (Waever)، ذاتيـــة أكثـــر ممـــا هـــي موضـــوعية ولخص(Waever) تصنيف بوزان BUZAN للأمن في شقين: الأمن القومي والأمن الاجتماعي، الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع[1].

وقد طرأت تحولات على مفهوم الأمن الاجتماعي، مثله مثل المفاهيم الأخرى ، فالأمن الاجتمـــاعي كان يمارس في الدول المتقدمة، وكان يعنى ويختص بالرعاية الاجتماعية أو الحماية الاجتماعية لمواجهة الطوارئ وفي الواقع فإن مفهوم الأمن الاجتماعي تطور مع التطور الإنساني، حيث كان الأمن الاجتماعي، يعني حمايـــة الأفراد من خلال توفير الرعاية والعمل، وكان محدود الانتشار ويقتصر على الدول المتقدمة وقليل من الـــدول النامية، لكن النقاش حول مفهوم الأمن الاجتماعي توسع ليشمل كل البلدان النامية. ويهدف إلى تلبية الحـــد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية كالغذاء، الصحة، التعليم، والسكن؛ بمعنى منع حـــدوث انخفـــاض في مستوى معيشة الأفراد ثم توسع وأصبح يعني توسيع القدرات الأساسية للسكان[2].

ويتم ذلك من خلال وضع ترتيبات وأولويات للأمن الاجتماعي للتصـــدي للأزمـــات الاقتصـــادية والاجتماعية وتلبية الحاجات الضرورية، لتشمل الغالبية العظمى، عن طريق نظم شاملة تحمي الأفراد من الفقر والبطالة والأمراض، وتوفر الرعاية الصحية. وكانت السمات الأساسية للأمن الاجتماعي الكلاسيكي تهـــدف إلى :

* الحد من الفقر المدقع .
* توفير الحماية الاجتماعية.
* تشجيع المساواة في الدخل والاستهلاك .

ومفهوم الأمن الاجتماعي في حالة تغير مستمر، بفعل التغيرات الدولية والسياسات الليبرالية الجديـــدة التي أثارت موجة قوية في الثمانينات، والتي دعت إلى تحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسسات الدولة والخدمات وإلغاء القيود التنظيمية للاقتصاد المعولم والتغيرات التكنولوجية.كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط جديدة للأمـــن الاجتماعي، تماشيا مع التطورات والتغيرات الدولية التي أثرت على الوضع الداخلي ومن ثمة الأمن المجتمعي[3].

ويرتبط الأمن الاجتماعي بالتنمية ارتباطا وثيقا، من خلال توفير الخدمات الجيدة، من أجل تشـــجيع الابتكار والإنتاجية والتماسك الاجتماعي. ولكن هناك تحديات كبيرة تواجه الأمن الاجتماعي مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية،والتي تتطلب آليات وميكانزمات لتعزيز المؤسسات السياسية والاقتصـــادية والمتمثلـــة في

---

1 - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوروبا ، والحلف الأطلسي . د ط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، 2005، ص ص (26-27).

2 - K.P.Kannan, Social Security Poverty Reduction: Arguments for enlarging Concept and Coverage of Social Security in a Globalizing World. Geneva: social security policy and development Branch, ESS paper No-21.2004, P14.

3 - Dharam Ghai, Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective. Geneva: International Institute for Labour Studies, Discussion paper, 2002, PP(09-10) .

آليات المساءلة، وتنمية المجتمع والتي هي عملية متعددة الجوانب. فعلى مستوى الفرد تتضمن تطوير المهـــارات والقدرات الفردية، وفسح مجال الحرية والانضباط وتحقيق الرفاه المادي[1].

وقد دعا إعلان الألفية للتنمية في عام 2000، والذي يهدف إلى القضاء على الفقر أو الحـــد منـــه وتعزيز حقوق الكرامة والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية، وبذل الجهود في معالجة مهددات الأمن المجتمعي؛ كتدني الدخل، وانتشار الجوع والأمراض، وعدم المساواة والتلوث البيئي وتدني مستويات التعليم والصحة.

هاته المشاكل التي تهدد الأمن المجتمعي، الذي يهدف للمحافظة على مجتمع متجـــانس بعيـــدا عـــن الصراعات والفروقات الاجتماعية. يمكن استيعابها من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ومن خلال مؤسسات الحكم الراشد القوية، التي تعمل على إنفاذ القانون وسيادته، والسيطرة على الفســـاد، والعدالـــة الاجتماعية وإشراك الناس في اتخاذ القرارات[2].

وتوفير فرص العمل وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية، بحيث يستفيد أكثر الناس فقرا من العملية التنموية والفئات المهمشة في المجتمع. ويتأثر الأمن الاجتماعي بدرجة التقدم الاقتصادي للدول، لـــذا يشـــكل الأمن الاجتماعي تحديا للدول النامية في توسيع نطاق الأمن المجتمعي وشموليته، وعدم استبعاد الغالبية وتمكينها من مواجهة العوز والحاجة. من خلال الفعالية في الأداء وإيجاد البدائل والاختيارات، واتخاذ التدابير اللازمـــة لمواجهة المشاكل المجتمعية، من خلال السياسات العامة التي تضع جميع الناس على قدم المساواة. ومـــن أبـــرز الأمثلة الناجحة التي استطاعت حماية أمنها المجتمعي من الدول؛ تجربة **النمور الآسيوية** أو **النمور الجديـــدة** ، ماليزيا اندونيسيا وتايلاند. وهي تجارب استطاعت أن تمزج بين التنمية الشاملة وتحقيق أمنها الاجتماعي، من خلال السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التصدير، وتوفير العمل، وخفض انتشار الفقر والبطالة، مع التأكيـــد على أهمية التعليم في الأطوار الأولى، بتخصيص جزء أكبر من الميزانية لهذا القطاع الذي يشكل جوهر الأمـــن الاجتماعي. وكل هذه الترتيبات ما هي إلا نتيجة تحققت في إطار مجموعة واسعة من التفـــاعلات السياســـية والاقتصادية والاجتماعية، ومساهمة كل من الدولة والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص ومنظمـــات المجتمـــع المدني[3].

وتشكل المعرفة عنصر وعامل مهم في حفظ التجانس الاجتماعي والثقافي للمجتمع مـــن أي عمليـــة اختراق وفي هذا الصدد يرى "**الإمام الشيرازي**": بأن المجتمع الراكد هو الذي يقف في مكانه بـــدون تجديـــد حيث يركد كل شيء ويسير الزمان ببطء وتخلو الحياة من التجدد، أما المجتمع المتصاعد فلا بـــد أن يكـــون التصاعد من ذاته"؛ بمعنى أن تغيير الواقع الاجتماعي ينبع من ذات المجتمع ومن داخله. وهذا يكون بمثابة صمام الأمان لمواجهة التحديات التي يطرحها عصر العولمة وإفرازاته، وتأثير ذلك على بناء المجتمع وثقافته.

---

[1] - Godwin Chukwudum Nuaobi, Social Security Mechanisms: Theories, Design and Practice. University of Abuja: Department of Economics (Quantities Economics Research Bureau), 2008, PP (05-06).

[2] - op.cit, P 08.

[3] - Dharam Ghai, Social Security Priorities….op.cit, PP (15-16).

ويرى ألفين توفلرَ A.Tofler :" أن المعرفة كوسيلة تختلف عن كل الوسائل الأخرى التي لا تنضب، ويمكن استخدامها من قبل أطراف الصراع ،وجزء محدود من المعلومات يمكن أن يعطي أفضلية إستراتيجية وتكتيكية هائلة، فخطورة المد المعلوماتي الجديد تنبع من قدرته على الاستحواذ على القنوات والأدوات التي تصنع ثقافة الفرد، وبالتالي تستحوذ على بنيته المعرفية وتتحكم في سلوكه وتوجهاته وأهدافه".

والذي يمكن استنتاجه هو كيف يمكن صناعة مستقبل آمن وتاريخ مشرف، يرتكز على الاستقلالية الحضارية بعيدا عن التسلط الحضاري والاستعمار الثقافي، والثورة المعلوماتية هي من أخطر التحديات[1].

المطلب الثالث: التنمية والأمن الإنساني

يواجه الأمن تحديات جديدة، ففي الماضي يفترض أن التهديدات للأمن تنبع من مصادر خارجية وكان أمن الدولة ينصب أساسا على حماية الدولة؛ أي حماية حدودها ومواطنيها ومؤسساتها وقيمها من الهجمات الخارجية.

وعلى مدى العقود الأخيرة اتسع نطاق مفهوم أمن الدولة، وللأنواع الكثيرة من التهديدات فعلاوة على تأمين الحدود والمواطنين والقيم والمؤسسات، أصبح التركيز على مخاطر التلوث البيئي والإرهاب العابر للحدود الوطنية، والتحركات السكانية الضخمة والأمراض المعدية. والأهم من ذلك أن هناك اعترافا متزايدا لدور الناس، دور الأفراد والمجتمعات في كفالة أمنهم، واتساع نطاق الأمن ما هو إلا انعكاس لتغير البيئات الدولية والوطنية. فالصراعات الداخلية تجاوزت الصراعات بين الدول كتهديدات رئيسية للسلام والأمن وبالتالي تزايد التفكير بشأن الأمن، من اهتمام حصري بأمن الدول إلى اهتمام بأمن الناس. وظهرت إلى جانب هذا التحول، فكرة أن الدول يجب ألا تكون هي المدلول الوحيد أو الرئيسي للأمن، فقد أصبحت مصالح الناس أو مصالح البشرية كمجموعة، هي محور التركيز وبهذه الطريقة يصبح الأمن حالة شاملة يعيش في ظلها المواطنين في حرية وسلام وأمان، ويشاركون مشاركة كاملة في عملية الحكم، كما أنهم يتمتعون بحماية الحقوق الأساسية وتتاح لهم سبل الحصول على الموارد وعلى الضروريات الأساسية للحياة، ومن بينها خدمات الصحة والتعليم والبيئة[2].

وفي هذا السياق يفهم من الأمن الإنساني أنه محاولة لتحويل المفاهيم التقليدية للأمن، من إطار الأمن الذي يعني الاستقرار الإقليمي والوطني واستقرار النظم السياسية والاقتصادية إلى التركيز على البشر. وهذا يعني أن التهديدات لم تعد مقتصرة على القوات العسكرية، فالتهديدات الرئيسية تنبع من داخل الدول أو التهديدات الداخلية : مثل الأزمات الاقتصادية، انتهاك حقوق الإنسان ، التهميش والإقصاء السياسي، وبالتالي فإن ضمان

---

[1] - صلاح سالم، المرجع السابق، ص 80.

[2] - Sadako Ogata, Amartya Sen, Human Security Now. New York: Commission on Human Security, 2003, PP(14-15).

الأمن القومي لم يعد يكمن في القوة العسكرية، ولكن أصبح يشمل تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان[1].

وترجع فكرة الأمن الإنساني إلى عقود، أما بخصوص المفهوم فقد تم تبنيه ولأول مرة من طرف **"محبوب الحق"**، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وقد عرفه التقرير:" **بأنه التحرر من العوز والتحرر من الخوف.**" بمعنى أن الأمن الإنساني يستهدف كرامة الإنسان وصون حاجياته المادية والمعنوية وتأمينه من الحرمان الاقتصادي والفقر، وضمان ممارسة لحقوقه الأساسية، هذا فيما يخص الحرية من الحاجة، أما الأمن من الخوف فيرتبط بالحقوق السياسية وسيادة القانون والحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية. ويوجز التقرير المذكور سابقا (تقرير 1994)، تهديدات الأمن الإنساني في المجالات التالية:

- تهديدات الصحة، الغذاء، التعليم ، مهددات متعلقة بالاقتصاد ، البيئة، التهديدات الاجتماعية ،انتشار الجريمة التوترات العرقية، أعمال العنف وتوفير فرص العمل . كما حدد التقرير أربع خصائص للأمن الإنساني:

1- الأمن الإنساني كوني خاص بكل البشر لأن التهديدات شاملة وكونية .

2- تكامل مكوناته فالأمن الإنساني يقوم على السلامة من كل التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع والفقر .

3- الوقاية المبكرة من هذه التهديدات أسهل وأقل من التدخلات العسكرية باسم التدخل الإنساني.

4- الأمن الإنساني للناس؛ أي محوره الإنسان ويتهم بالكيفية التي يعيش بها الناس في جميع أنحاء المعمورة وكيفية ممارسة حقهم بحرية في ظل الخيارات العديدة المتاحة[2].

وقد قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** في تقرير عام 2000، وصفا عاما للأمن الإنساني :" الأمن الإنساني بمعناه الواسع يشمل أكثر من عدم وجود عنف أو صراع، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الراشد، والقضاء على البطالة، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع وقوع التراع للأجيال الحالية والقادمة[3].

ويمكن القول أنه لا يوجد تعريف واحد للأمن الإنساني في دراسات العلاقات الدولية وقضايا التنمية غير أنه هناك اتفاق بين الدارسين، حول تحول الانتباه والتركيز من مركزية الدولة للتركيز على نهج الإنسان وأمنه بالتوازي مع أمن الدولة، وذلك بتوسيع المفهوم ليشمل الأفراد الذين يعيشون داخل تلك الحدود. ويقصد بالأمن هو عدم وجود أو انعدام التهديدات، وهو تأمين التحرر من الخوف من الناحية الفيزيولوجية والنفسية من سوء المعاملة والعنف والاضطهاد وما إلى ذلك من الحاجيات الأساسية، والأمن الإنساني من خلال ذلك

---

[1] - Shahrbanou Tadjbakhsh, Human Security: Concepts and implications.Center for Peace and Conflicts Resolution (CERI), N°117-118, September 2005, P05.

[2] - Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security. University of Oxford: Center for Research on Inequality Human Security and Ethnicity (Crise), 2003, P13.

[3] - Gary King, Christopher Murray, "Rethinking human Security", Political Science Quarterly ,volume 116, Number 04, 2001, P592.

هو القدرة على تحديد التهديدات، والتعامل معها وتجنبها إن أمكن ذلك بالتخفيف من آثارها عند وقوعهـــا. وتأخذ التهديدات الجديدة شكل صراعات داخل الدول، والنزاعات العرقية، والتهجير القسري والفقر المدقع والإيدز وغيرها من التهديدات التي لا حدود لها والتي أصبحت ذات صبغة عالمية، ما أدى بالمهتمين والدارسين في الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع السياسة، إلى تحليل الأسباب الجذرية وإيجاد حلول لوضع حد للانتشـــار الواسع لتلك التهديدات . ومن بين الاهتمامات العالمية بالأمن الإنساني، إنشاء اللجنة العالمية للأمن الإنســـاني "Commission on Human Security" (CHS)، والتي يترأسها كل من (**صاداكو أوغاتا**، **Sadako Ogata**) **وأمارتيا سن**، (**Amartya sen**) في أفريل 2003. وقد تم وضع عقيدة الأمن الإنساني لأوروبا التي وضع أسسها **خافيير سولانا** في سبتمبر 2004 في منتدى برشلونة[1].

والأمن الإنساني يستتبع الاحتياجات المادية الأساسية ومن بينها، حفظ كرامة الإنسان والديمقراطيـــة وأن عدم المساواة ما هي إلا نتيجة العولمة والتغيرات الدولية الراهنة[2].

ومن خلال تعريف الأمن الإنساني يمكن حصر سبعة أبعاد للأمن الإنساني وتتمثل في:

- الأمن الشخصي.
- الأمن البيئي.
- الأمن الاقتصادي.
- الأمن السياسي.
- الأمن الاجتماعي.
- الأمن الثقافي.
- الأمن الغذائي.

ومن هذه الأبعاد يمكن القول أن هدف الأمن الإنساني هو حماية الحاجات الحيوية الأساسية من أي تهديد، وفي هذا السياق يركز "**Sen**" على الوظائف الأساسية للغاية لحقوق الإنسان مثل: سوء التغذيـــة والتمتـــع بصحة جيدة والقضاء على الحرمان أو الفقر. حيث يعرفه بأنه:" عدم توافر الموارد العامة في القضـــاء علـــى الحرمان الشديد. ومنه يشير "**Sen**" إلى موضوع الحرية أو التحرر من الفاقة والعوز وتشمل أيضا الحريـــات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومنه "**توسيع الخيارات أمام الناس وهذا يعـــد نهـــج التنميـــة الإنسانية**"[3].

وفكرة أمن الإنسان تتلاءم بشكل جيد مع التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، فأمن الإنسان والتنمية الإنسانية معنيان كلاهما بحياة البشر؛ أي الاهتمام بطول العمر والتعليم، وفرص المشاركة وكلاهمـــا معنيـــان

---

[1] - Fen Osler Hampson, Empowering People at Risk: Human Security Priorities for the 21st century. Working paper for the Helsinki process on Globalization and democracy track on human security, Helsinki, 2002, PP (13-14).

[2] - UNDP, Human Development Report 1999. New York: Oxford University Press, 1999, P98.

[3] - Sabina Alkire, Op.cit, P33.

بالحريات الأساسية التي يتمتع بها الناس. ولكن نظرقما إلى الأهداف المشتركة تختلف؛ فالتنمية الإنسانية تتعلق بالناس وتتعلق بتوسيع نطاق خياراقم، وتركز على توسيع فرص الناس لكن يصبح التقدم منصفا، أي النمو مع الإنصاف. ويكمل أمن الإنسان التنمية الإنسانية بتركيزه على المخاطر، فهو يعترف بالظروف التي قمدد البقاء على قيد الحياة وقمدد كرامة الإنسان. ويمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان، ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر سنة 1993، على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس، ولابد من التمسك بهذه الحقوق على نحو شامل. أي التمسك بالحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة كما هو معلن في الاتفاقيات والبروتوكولات وعدم قابلية تلك الحقوق للتجزئة. وبهذا فإن حقوق الإنســـان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها وحقوق الإنسان تساعد على الإجابة على سؤال:لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان؟ وفكرة الواجبات والالتزامات تكمل الاعتراف بأهمية أمن الإنسان أخلاقيا وسياسيا[1].

ويربط الأمن الإنساني بين عدة أنواع من الحريات، من قبيل التحرر من الفاقة والتحرر من الخـــوف وتعزيز قدرات الناس على التصرف لصالحهم. أما استراتيجيات التمكين فهي تمكن الناس من اكتساب القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الصعبة. وكل من الحماية والتمكين لازمتان في حـــالات انعـــدام الأمـــن الإنساني[2].

ومن بين الأسباب التي تولد حالات عدم الأمن والاستقرار والتي باتت قمدد أمن الإنســـان، مســـألة تكاثر النفقات العسكرية وعلاقة ذلك بالتنمية الإنسانية، حيث أنه مقابل تزايد النفقات العسكرية هناك 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأنه ما يقرب نصف البلدان ذات التنمية البشـــرية المنخفضة، هي المتضررة من الصراعات المسلحة ، وهناك علاقة بين نزع السلاح والتنميـــة وتعزيـــز الأمـــن والاستقرار[3].

وتعد الصراعات أحد أعقد التحديات التي تواجه انطلاق عملية التنمية التي ترسي الأســـاس لأمـــن الإنسان، وتؤثر تداعيات الصراعات على مئات الملايين من البشر.وفي هذا الجانب هناك ضـــرورة تســـتدعي وجود استراتيجيات شاملة ومتكاملة، تربط الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية، وكلها جوانب متكاملة يتوقف كل منها على الآخر[4].

إلى جانب هذا يعد الفقر أكبر تحدي تواجهه البشرية عامة والأمن الإنساني خاصة، حيث يعاني خمس سكان العالم؛ 1.2 بليون شخص من فقر دخل شديد ويعيشون على أقل من دولار يوميا، ويوجـــد ثلثـــاهم

---

[1] - Richard Jolly, Deepayan B.Ray, the Human Security Framework and National Human Development: A Review of Experiences reports and Current Debates. Institute of Development Studies, UNDP, 2006, P 06.

[2] - Sadako Ogata, Amartya Sen, op.cit, P 10.

[3] - Kerstin Vignard, Désarmement, Développement et Sécurité:Au –delà des dividendes de paix. Forum de désarmement.2003, p 05.

[4] - Necla Tschirgi, Strengthening the Security Development Nexus: Conflicts, Peace and Development In The 21st Century. New York: International Peace Academy Studies in Security and Development, 2003, pp (12-13).

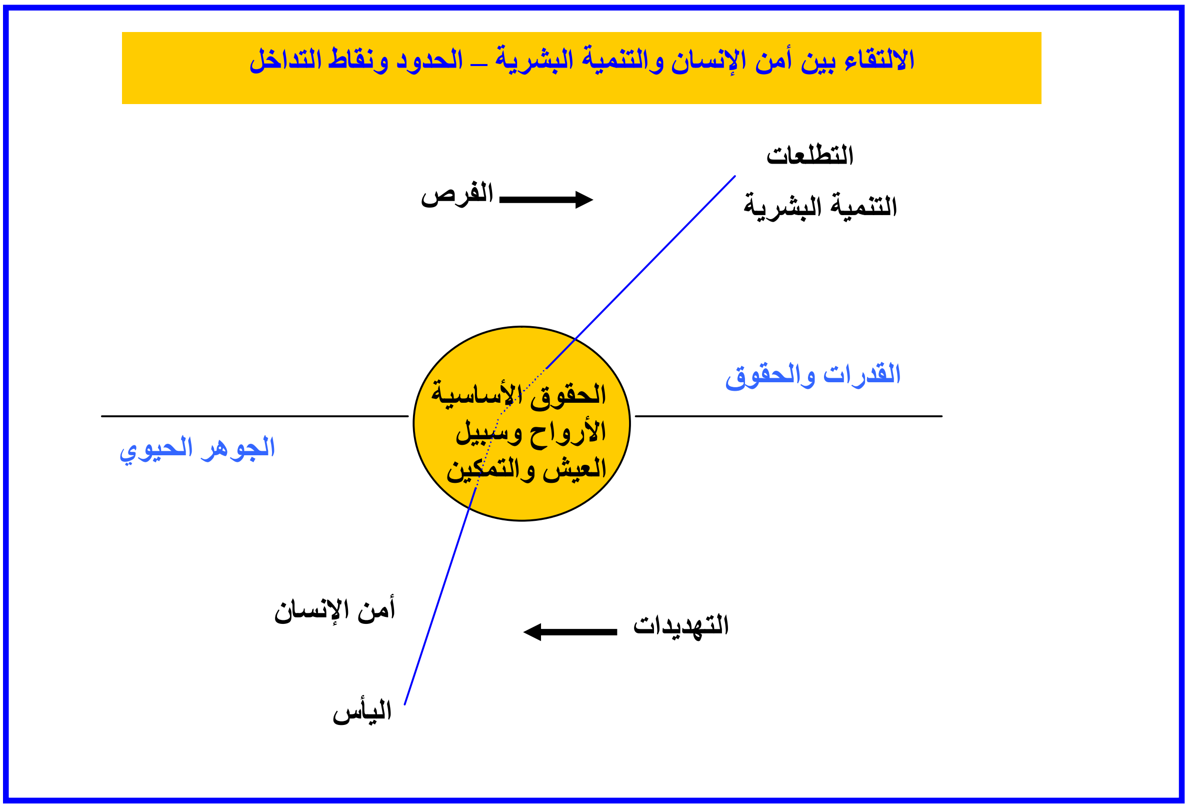
تقريبا في آسيا، بينما يوجد ربعهم في إفريقيا، ويعيش 1.6 بليون شخص آخرون على أقل من دولارين يوميا. وإجمالا يعيش 2.8 بليون شخص من سكان العالم في حالة فقر مزمنة، وانعدام أمن يومي وهو عدد لم يتغير كثيرا منذ سنة 1990، ولا يجد نحو 800 مليون شخص في العالم النامي و 24 مليون في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والمارة بمرحلة انتقالية غذاءا كافيا .ومنه فإن أمن الإنسان لا يتحقق سوى جزئيا بتحسين، قدرة الفرد والأسرة المعيشية والقدرة على خلق الموارد وتوجيهها، وهذا هو السبب في أن امن الإنسان يقتضي أساسا مجموعة من الحريات الحيوية للجميع، فإلى جانب الدخل الأساسي والموارد، تتسم بأهمية حيوية أيضا حرية التمتع بالصحة الأساسية و بالتعليم الأساسي، وبالحصول على مأوى وبالسلامة البدنية وبالحصول على و بالحصول على مياه نقية وهواء نقي[1].

وفيما يتعلق باستراتيجيات حماية أمن الإنسان، فمن شأنها أن تعزز دعائم المجتمع المؤسسية الثلاث وهي: منع التهديدات الصحية ورصدها، والتنبؤ بها. وتهدف الحماية إلى منع الأمراض التي يمكن تجنبها بالحد من المخاطر وأوجه الضعف إزاء الأسباب الجذرية لحالات المرض والوفاة التي تحدث. ومن الأبعاد الأساسية للحماية الإقرار بأن الأمن الصحي متجذر في الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية المتحالفة.وتوافر الصحة الجيدة وأمن الإنسان للجميع، يتوقف على السلام والتنمية لكفالة إمكانية حصول الجميع على الاحتياجات الأساسية، من حيث الغذاء والتغذية. فالأمن يقلل من خطر اندلاع الصراعات العنيفة، ومن خطر الاتجار بالبشر وبالمخدرات، والتقليل من انتشار الأمراض .وفي المقابل فإن التنمية بالغة الأهمية للصحة الجيدة لأنها تنهض بالتعليم الأساسي وبخاصة تعليم المرأة وتكفل سبل العيش الاقتصادية، وعندما تتحقق الشروط الأساسية للأمن والتنمية يمكن بلوغ هذه الصحة الجيدة باعتبارها جزاءا من أمن الإنسان[2].

ويساعد التعليم الناس من التعبير عن احتياجاتهم، حينها تصبح صلة ذلك بأمن الإنسان قوية، وباستطاعة التعليم أن يعزز الصمود الديمقراطي، وتمكين الناس من إثبات وجودهم في المجتمع من خلال المعرفة. وفي الأخير يمكن القول، أن علاقة التنمية بالأمن الإنساني لا يمكن إن تتحقق إلا من خلال تعزيز الحكم الرشيد على الصعيد المحلي، الوطني والدولي. باعتباره أهم عامل في تحقيق التنمية وتعزيز الأمن، من خلال إرساء نظام سياسي ديمقراطي، يدعمه نمو اجتماعي واقتصادي، والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة صناع القرار واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان ووجود قواعد تشمل الجميع ومنصفة وعادلة[3].

1 - Sadako Ogata, Amartya Sen, op.cit, P73.
2 - Richard Jolly, Deepayan B.Ray , Op-cit, P14.
3 -Sadako Ogata, Amartya Sen, Human Security Now, op.cit.,PP (66-67).

الشكل رقم (06) :



المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص22.

ويمكن تلخيص أهمية الأمن الإنساني وعلاقته في تفعيل التنمية الإنسانية في:

– **سياسيا:** تتمثل القضية الرئيسية في إقامة نظام سياسي ديمقراطي جديد يمنع القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتنافسة من التسبب في ردود أفعال يحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار والقدرة المؤسسية للدولة في احتواء الأزمات.

– **اجتماعيا** : إقامة نظم للحماية الاجتماعية واستراتيجيات أخرى للتأقلم بحيث يتسنى تلبية احتياجات الناس الأساسية وسبل عيشهم ، وإعادة إنشاء رأس مال الاجتماعي.

– **اقتصاديا** : إقامة نظام اقتصادي منصف وعادل يشمل الجميع لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي مع توسيع نطاق الفرص المتاحة للناس.[1]

---

[1]- Sadako Ogata, op.cit, p57.

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق عرضه من هذا الجزء من البحث، والمتمثل في التنمية ومؤشرات الحكم الراشد يمكن استنتاج مايلي:

– تعتبر الديمقراطية أهم مؤشر وبعد من أبعاد الحكم الراشد إذ ترتبط هاته الأخيرة بالتنمية ، من خلال دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية البشرية ، ومن خلال كفاءة المؤسسات في خلق البيئة السياسية والاقتصادية للنمو الاقتصادي والأداء الفعال؛ بحكم أن الحكم الديمقراطي يجمع ويدمج مفهوم الحكم الصالح للتنمية والمؤسسات الديمقراطية المبني على المشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات المختلفة لجميع المكونات المجتمعية .

– ترتبط التنمية بحقوق الإنسان باعتبار أن تحقيق كرامة الإنسان وقيمته المتأصلة في كل فرد، هـــي هـــدف مشترك لكل من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، من خلال رباعية: **المســاواة، الإنتاجيـــة، الاســتدامة والتمكين**، والقائمة على العدالة والمرتبطة بدولة الحق قبل القانون.

– باعتبار أن مفهوم التنمية الإنسانية يقوم على عملية توسيع خيارات البشر، هذا المنطق الذي يترتب عليـــه الأولية المطلقة لإعمال حرية الاختيار بين البدائل المتاحة وبالتالي مركزية الحرية في التنمية الإنسانية.

– لايمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن والعكس صحيح، هذا ما يثبت علاقة التنمية بـــالأمن الإنســـاني بأبعاده السبعة، فأمن الفرد هو جزء من أمن الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والهدف الأسمى لهاتـــه العلاقة هو بلوغ الأمن الإنساني الذي يسعى إلى تحرير الفرد من الفاقة (العوز)، ومن الخوف.

الفصل الثالث : واقع وتحديات التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

تم التطرق في الفصلين السابقين من هذا البحث للتنمية والحكم الراشد ، وكذا علاقة التنمية بـــالحكم الراشد ؛ إذ تبين لنا النقلة الفكرية من خلال التطور المفاهيمي للحكم الراشد والإرهاصات المعرفية الـــتي أدت إلى تعاريف تتفق ومفهوم التنمية البشرية، ومن بينها طروحـــات ريتشـــارد فالـــك RICHARD FALK لمفهوم الحكم الإنساني Human Governance ؛ الذي يجعل أسلوب الحكم موجها إلى تلبية احتياجات الأفراد ، ويعالج أسلوب الحكم غير الإنساني الذي ينعكس في خمس مشكلات رئيسية: عدم الوفاء لاحتياجات الأفراد الرئيسية، التمييز في الحقوق ضد المرأة أو الجماعات المهشمة، الفشل في حماية البيئة وتـــأمين حقـــوق الأجيال القادمة ، الفشل في تطبيق المبادئ الديمقراطية ؛ أي أن الحكم الإنســـاني هـــو مجموعـــة الترتيبـــات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسعى إلى تحقيق أو إحراز تقدم في هذه المجالات[1].

انطلاقا من هذه الحقيقة المفاهيمية والترابط المفاهيمي ،يأتي الجزء الخاص بواقع وتحديات الحكم الراشد والتنمية في منطقة المغرب العربي ، الذي يتناول بالتحليل والدراسة واقع الدول المغاربـــة، و قيـــاس المقاربـــة الإنسانية والربط المتوصل إليه سابقا من خلال الإطار النظري لكل من التنمية والحكم الراشد ، ومن خـــلال الوقوف على الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتحديات هذا الواقع الذي يحول دون تحقيق التقدم الهادف على جميع الأصعدة، وعلى الخصوص الجانب السياسي الذي تقوم عليـــه عمليـــات التغـــيير والإصلاح ، في حين أن المنطقة تزخر بكل الإمكانيات والموارد المادية والبشرية التي من شأنها أن تـــؤدي إلى خلق صرح مغاربي يضاهي التكتلات الاقتصادية لدول الجوار. وبالتالي مواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي أصبحت تشكل عائقا من عوائق تحقيق التنمية الشاملة والحكم الديمقراطي الذي يقوم عليه الحكم الراشد والحكم الإنساني.

---

[1] - راوية توفيق ، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص (68-69).

المبحث الأول: واقع التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

تنطلق أي دراسة خاصة في مجال التنمية الإنسانية والحكم الراشد وما يتعلق بهما من قضايا الأمن الإنساني بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بدراسة واقع الدول المغاربية، الذي يعد بلا شك جزء لا يتجزأ من إفرازات الواقع الدولي المعولم، حيث أن الدول المغاربية ليست بمنأى عن هذا الواقع الدولي الذي انعكس بسلبياته وايجابياته على السياسات والممارسات داخل كل دولة من الدول المغاربية ؛إذ يرتبط الواقع السياسي والأمني بحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان وما يتعلق بهما من مشاركة في صنع القرارات والحرية والعدالة التوزيعية داخل المجتمع ، وكذا الوضع الأمني الذي يتطلب تضافر جهود الدول والتعاون فيما بينها نظرا لخصوصية الظواهر الأمنية وحساسيتها وارتباطها بمدى تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المغاربية لفهم الأبعاد الأساسية التي تشكل التنمية والحكم الراشد ، و تبدأ استراتيجيات التغيير والإصلاح من دراسة وتحليل الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، لبناء المستقبل وفق أهداف تنموية رشيدة تحقق للإنسان المغاربي إنسانيته.

المطلب الأول: الواقع السياسي والأمني

قبل التطرق في هذا الجزء لتحليل الواقع السياسي والأمني في منطقة المغرب العربي ، لا بد من الإشارة إلى التحولات السياسية و الإصلاحات التي توالت على دول المنطقة في خضم موجات التحول العالمية ، لا سيما التحول الديمقراطي؛ باعتبار أن الديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية ، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي في حاجة ماسة إليها.

ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي. ولا بد من التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي: فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما. أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، كما وقع في الجزائر حيث تم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية. أو دولة موريتانيا التي انتقلت من نظام عسكري إلى نظام سياسي برلماني يحتكم إلى أسس وقواعد النظام الليبرالي.ومنذ أواسط الثمانينات بدأت الدولة المغاربية تتأقلم تدريجيا مع ما كان يعرفه العالم من تطورات، مما حدا بها إلى الإقبال على التحولات الديمقراطية. وقد ساهمت عوامل عدة منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، فمن بين العوامل الداخلية التي ساهمت في البناء الديمقراطي المغاربي هو الحاجة لبناء دولة قوية وفاعلة يمكن أن تؤثر على التركيبة الاجتماعية والإثنية للدول المغاربية[1].

[1] أمحمد الداسر، < التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي> .
), p01.http://w3.ena.ac.ma/enafinal/démocratie.dans le MA.pdf.(.22/08/2009

وهكذا ظهر على الساحة السياسية الجزائرية ما يربو على خمسين تنظيما سياسيا، وأجريت أول انتخابات تشريعية سنة 1991. وفيما يتعلق بتونس فإنها كذلك أقدمت على عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية، حيث تتميز تونس بخاصيتين:

- وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد.

- التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال، وتتميز المرحلة الممتدة من العهود الأولى للاستقلال حتى تغيير السابع من نوفمبر بنوع من الجمود. فعلى الرغم من أن الانتخابات كانت تجرى بكيفية دورية و منظمة إلا أن المؤسسات التمثيلية التي أفرزتها كانت ولا زالت تعكس الوضع السياسي ؛ أي تكريس هيمنة الحزب الواحد الحزب الاشتراكي الدستوري[1].

فيما يخص ليبيا فإنها لم تنتهج نفس التحول كما في مثيلاتها الدول المغاربية، حيث أنها ترفض التعددية ولا تجرى فيها انتخابات في إطار التنافس، من أجل إنشاء مؤسسات تمثيلية تعكس مختلف التوجهات كما رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب والأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدد كيان الدولة ، وتم الاعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتقوية الوحدة والتضامن والانصهار للحفاظ على الدولة ؛ لذا فإن ليبيا البلد المغاربي الوحيد الذي لا توجد فيه أحزاب سياسية ، ولا يوجد أي دستور رسمي وتقتصر فقط على الانتخابات غير المباشرة حيث يتكون المؤتمر الشعبي العام من (760 عضو)[2].

وبخصوص المغرب الأقصى فإن فترة حكم الملك حسن الثاني التي امتدت من[1961-1999] اتسمت بفتح الساحة السياسية لمجموعة من الفاعلين السياسيين، والسماح بفتح انتخابات سياسية ودخول الحكومة المرحلة الانتقالية. وفي موريتانيا يتسم الوضع السياسي بعدم الاستقرار والتوتر فقد تم الإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عن طريق انقلاب عسكري عام 2005 ، بعد فترة وجيزة من الحكم وفي عام 2007 تم انتخاب حكومة الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، والذي أطاح به الجيش مجددا في أغسطس2008 [3] .

بالنسبة للوضع السياسي الراهن في المغرب وفي ظل حكم محمد السادس، الملاحظ على الرغم من الإصلاحات التي تم إجراؤها على جميع الأصعدة سيما الصعيد السياسي إلا أن الوضع السياسي لم يتغير وتبقى الإصلاحات المحدثة شكلية، خاصة فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان؛ إذ يسجل المغرب وحسب المنظمات غير الحكومية الحقوقية انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان .أما فيما يخص الوضع في موريتانيا فالسمة الغالبة على النظام السياسي في هذا البلد هي أن الحكومات تتعاقب عن طريق الانقلابات العسكرية التي تتسم

---

[1] - المرجع السابق ، ص ص [02 ، 03]

[2] Claire Spencer, NORTH AFRICA: Hidden risks to Regional stability. Chatham House : Middle East

[3] -Clair Spenser, North Africa : New Challenges, Old Regimes and Regional Security. International Peace Institute: Africa Programme, Working paper series, November 2008, p 11.

بانعدام الشرعية والمشروعية وهذه هي السمة الغالبة على جل الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي وإن بتفاوت.

هذا فيما يخص العوامل الداخلية، أما العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات التي طالت الأنظمة السياسية المغاربية إعلانات الدساتير والحقوق الغربية ، إضافة إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بدور فاعل في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسياً[1].

عبر سياسات التعديل الهيكلي التي فرضت على الدول المغاربية بسبب فشل السياسات التنموية التي كانت تتبعها في نظامها الاقتصادي عقب استقلالها. لذا فإن فترة الثمانينات تميزت بالمديونية والركود السياسي والاقتصادي خاصة على صعيد الاقتصاد الكلي[2].

الملاحظ في هذه الفترة تراجع اقتصاديات الدول المغاربية وتدني نسبة نموها الاقتصادي، خاصة الدول البترولية ليبيا والجزائر، اللتان تأثرتا بالتقلبات العالمية لأسعار النفط، الذي سجل أدنى مستوياته في فترة الثمانينات.

وبعدما تم التطرق بإيجاز للتحولات السياسية في المنطقة، والاستعراض المختصر لحالة الديمقراطية في الدول المغاربية ، يمكن طرح السؤال حول الإصلاحات السياسية التي شهدتها المنطقة هل هي عمليات دمقرطة حقيقية ؟

هذا السؤال الذي تم طرحه من قبل الباحث "Rex Brynen "، من جامعة " Mc Gill University" ؛إذ يرى:" أن الأمر واضح بما فيه الكفاية فيما يخص تونس وليبيا حيث أن الواقع لا يوحي بجدوى تغييرات على المستوى السياسي، مقارنة بالوضع في المغرب فيرى أن الوضع مختلف نوعاً ما، فالملك محمد السادس روَّج للانتقال السياسي وللديمقراطية ، من خلال الإصلاحات التدريجية ، والأمر كذلك بالنسبة للجزائر التي تقدم صورة أخرى عن الديمقراطية الممكنة التحقيق ، خاصة بعد نهاية مرحلة العنف التي شهدتها الساحة الجزائرية وخلال عقد كامل إلا أن هناك حرية نسبية بالنسبة للصحافة والمجتمع المدني ، وإنشاء الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة نسبياً .والأمر الذي يعد أقل وضوح هو إلى أي مدى يستطيع النظام الجزائري إعادة دمج وبصورة كاملة الحركات الإسلامية في الحياة العامة والسياسية"[3].

وفي جميع الحالات الخاصة بكل دولة يجب التمييز بين الانفتاح (الحرية السياسية)؛ وهي توسيع الفضاء العام للمجتمع المدني والسياسي، والديمقراطية التي هي حكم الأغلبية والسيطرة الشعبية على السلطة التنفيذية والتشريعية ، من خلال انتخابات دورية ، حرة، عادلة وفي إطار نظام دستوري مقبول ومنه يمكن التساؤل، هل التغييرات السياسية الجارية في الدول المغاربية ستتحول إلى عمليات التحول الديمقراطي على

---

[1] أمحمد الداسر ، مرجع سابق ، ص 11 .

[2] -Claire Spencer, New challenges…op.cit , p 08.

[3] -Rrex Brynen, Political Reform In The Maghreb:some preliminary thoughts on comparative context.MC Gill University, p01.

المدى الطويل ؟ ومن هنا يمكن رصد الاختلاف بين منطقة المغرب العربي والمناطق الأخرى من العالم من ناحية التحول الديمقراطي ، فمنطقة شمال إفريقيا لم تشملها « الموجة الثالثة » "third wave " من الديمقراطية على غرار المناطق الأخرى لدول العالم (أمريكا الجنوبية ، أوربا الشرقية ....)[1].

وفي هذه النقطة يمكن للمرء أن يتساءل عن الأسباب التي جعلت جل مناطق العالم تستجيب للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي ، باستثناء المنطقة العربية عامة والمنطقة المغاربية خاصة ، على خلاف نظرية الدومينو التي أدت بالدول، دولة تلو الأخرى في نهج الديمقراطية وإجراء تحولات سياسية ،على النقيض من ذلك لم تنجح هذه التحولات بل وعززت الاستبداد في المنطقة .

وترى **Claire Spencer** وهي باحثة مختصة بدراسة الشؤون المغاربية وشمال إفريقيا، أن القيادة السياسية في المغرب العربي استفادت من التحسينات الكبيرة، ومن صحة الاقتصاد الكلي ومن توطيد الشراكات الخارجية، إلا أنه في هذا السياق الإصلاح السياسي يتحرك في اتجاه عكسي وابتعاد الأنظمة السياسية عن المواطنين بدلا من فتح مساحة للنقاش السياسي، والعمليات الانتخابية تعتبر مجرد إعادة صياغة الأنظمة القائمة، أو على حد تعبير بعض المحللين بأنها « **إعادة اختراع التسلط** » لتعطي انطباعا بالتغيير السياسي من دون أي تنازل حقيقي عن السلطة[2].

وعلى الرغم من تبني العملية الديمقراطية في التسعينات والتعددية السياسية ، إلا أنها لا تمثل أكثر من مجرد واجهة رئاسية أو واجهة للنظام الملكي ، على غرار التحالف الحكومي أو الائتلاف الحكومي في الجزائر والتجمع الدستوري الديمقراطي في تونس ، الذي حصل على نسبة الأصوات التي قدرت بـ87.7% بـ 152 مقعد من أصل 189 مقعد، في انتخابات الجمعية الوطنية سنة 2004 . أما المملكة المغربية فشهدت عدد قليل من الأحزاب التمثيلية في البرلمان المغربي وهي صورة تعبر عن قلة البدائل السياسية الجديدة.

وقد استخدمت الحكومات المركزية، مجموعة متنوعة من الأجهزة القمعية، بما في ذلك تضييق الخناق على الخصوم السياسيين وإدارة المرحلة والعملية الانتخابية لمقاومة إعادة أي هيكلة سياسية للنماذج التي بقيت دون تغيير كبير.ففي ليبيا لم يتغير نظام الحكم منذ تولي العقيد معمر القذافي السلطة في سبتمبر 1969، إذ يقوم النظام السياسي الليبي على سلسلة من اللجان الشعبية كما تم ذكره آنفا. أما بالنسبة للجزائر وتونس فالجزائر قامت بتغييرات و تعديلات دستورية في أواخر 2008 ، وفي تونس عام 2002 مع وراثية النظام الملكي في المغرب الذي يتسم بضعف الرقابة البرلمانية ، ففي سبتمبر 2007 بلغت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية الوطنية المغربية 37% وهي أدنى نسبة مسجلة في تاريخ البلد[3].

وعلى الرغم من تعدد معاني الديمقراطية والحكم الراشد فالمفهومان وجهان لعملة واحدة وهناك مصطلح الحكم الديمقراطي؛ الذي يشير إلى أن الحكم لا يمكن إلا أن يكون ليبراليا وعالميا، هذا الافتراض

---

1 -op.cit, pp (02- 03).
2 - Claire Spencer, North Africa: hidden risks …., op .cit. P 05.
3 -Claire Spencer, North Africa: Hidden Risks……, OP.CIT, PP (01-17) ,p 06.

يطرح إشكالية عما إذا كان هذا المفهوم يتكيف والخصوصيات الوطنية للدول، في حين أن النـــهج الغـــربي للديمقراطية هو معضلة على الأقل للدول النامية عامة والدول المغاربية خاصة ، حيث ينظر إليها على أنها تمهيداً لتفاقم التوترات التي تنتج عن آثار اقتصاد السوق على الجانب الاجتماعي، وبالأحرى كيفية تعزيز الديمقراطية على النمط الغربي في سياق اجتماعي غير مستقر ، في حين أن الوصول إلى حكم ديمقراطي في المجتمع يتطلب التقليص التدريجي للأسباب الجذرية لعدم الإستقرار الحاد[1].

ومن الواضح أن الحكم الراشد لا يمكن أن تكون له نتائج مجدية من دون مشروع للمجتمع واضـــح المعالم ، والذي يفضي لانسجام المجتمع بجميع مكوناته ، وضـــمان أن تكـــون الإدارة في خدمـــة المـــواطن والاستقلال الفعلي للسلطة القضائية، باعتبارها عاملا أساسيا لانفصال السلطات وضمان للحريات، وتعزيـــز حرية التعبير بوصفها عنصرا لا غنى عنها في الممارسة الديمقراطية ،و تعزيز المجتمـــع المـــدني لتعزيـــز ممارســـة الديمقراطية التشاركية Participatory Democracy ، وهذه كلها شروط أيضا لا غنى عنـــها للتنميـــة والحكم الراشد[2].

وهذا يتطلب ثقافة ديمقراطية متجذرة للممارسة الديمقراطية، إذ يعتبر الإطار الأمثل لتعزيز وضـــمان حقـــوق الإنسان ، فحقيقة قدسية حقوق الإنسان لا تزال بعيدة وهذا الحال الذي آلت إليه دول المغرب العربي في ظل العجز الكبير في الديمقراطية واقتران ذلك بتروع الدول للسيطرة على المجتمع.وبالتالي فالحكم الراشد يقاس من خلال :

- المؤشر السياسي وفقا لمؤشر التصويت والانتخابات و المساءلة ومؤشر الاستقرار السياســـي وغيـــاب العنف.
- المؤشر الاقتصادي من خلال الكفاءة الحكومية ونوعية الأُطُر التنظيمية.
- مؤشر حكم القانون ومؤشر التحكم في الفساد ومراقبته.

وانطلاقا من هذه المؤشرات، فإن منطقة المغرب العربي تصنف وفقا للنتائج منطقة ضعيفة فيما يخـــص الحكم الراشد مقارنة بباقي دول العالم[3].

والجدول الذي سوف يتم استعراضه يبين التصنيف الدولي للدول المغاربية فيما يخص:

الشفافية الحرية والمنافسة الاقتصادية.

---

1 Laure Borgomano-Loup, Le Maghreb stratégique 1ère partie. Collège de défense de L'OTAN: NDC, Occasional paper(6), (Research Branch) , Rome, l June 2005, P.26

2 - Op. cit , P 27.

3-Edouard AL-DAHDAH, Gouvernance et développement dans les pays du Maghreb : constats et implications pratique." la lettre d'information trimestrielle du groupe de la Banque Mondial au Maghreb." N°05 , Juin 2007, PP(01-02.

انطلاقا من الواقع السياسي يمكن دراسة وتحليل الواقع الأمني، الذي هو انعكاس للواقع السياسي فالمنطقة المغاربية اكتسبت مركزية جديدة في العلاقات الدولية، هذه المنطقة التي هي عبارة عن جسر اقتصادي وثقافي بين أوربا وإفريقيا والشرق الأوسط ؛ إذ أضحت المنطقة موقعا للتوترات القابلة للتصدير فضلاً عن كونها مصدر للمهاجرين ومنطقة عبور إلى أوربا. فعلى الرغم من التغيرات السياسية التي تهدف إلى احتواء الإسلاميين إلا أن الأمر لم ينجح في تخفيف حدة العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة (الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر ، والجماعة المقاتلة الليبية)، والتي أعيد تسمية هذه الجماعات في إطار التحالف مع تنظيم القاعدة، باسم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)، وقد أعيد تشكيل هذه الشبكات وبنائها نظراً للواقع السياسي والاجتماعي المتدهور الذي تتغذى منه تلك الجماعات ، حيث تواجه منطقة المغرب العربي مشروع الجهاديين الجدد الذي يتجاوز حدود الدول وهو نوع جديد من الإرهاب الذي شهدته المنطقة خصوصاً في عام2007[1].

وقد أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا تبعيتها للقاعدة في سبتمبر 2006، حيث قامت في جانفي 2007 بشن سلسلة من الهجمات ضد أهداف حكومية وأجنبية في الجزائر.والإشكال الذي يطرح هنا هو حول القدرة الحالية لإدارة الأخطار والتهديدات، فيما يخص الحكم المحلي للدول المغاربية (الأنظمة القديمة والوراثية وعدم وجود تداول على السلطة، الرئيس التونسي منذ عام 1987، والقذافي منذ عام 1969) إضافة إلى عدم قدرة النخب الحاكمة الرد بشكل استباقي للتحديات التي تواجههم بصورة جماعية، إذ تسعى الأنظمة السياسية في المنطقة إلى تقوية الدوائر الحكومية أو ما يطلق عليه بـ selfinforcing [2].

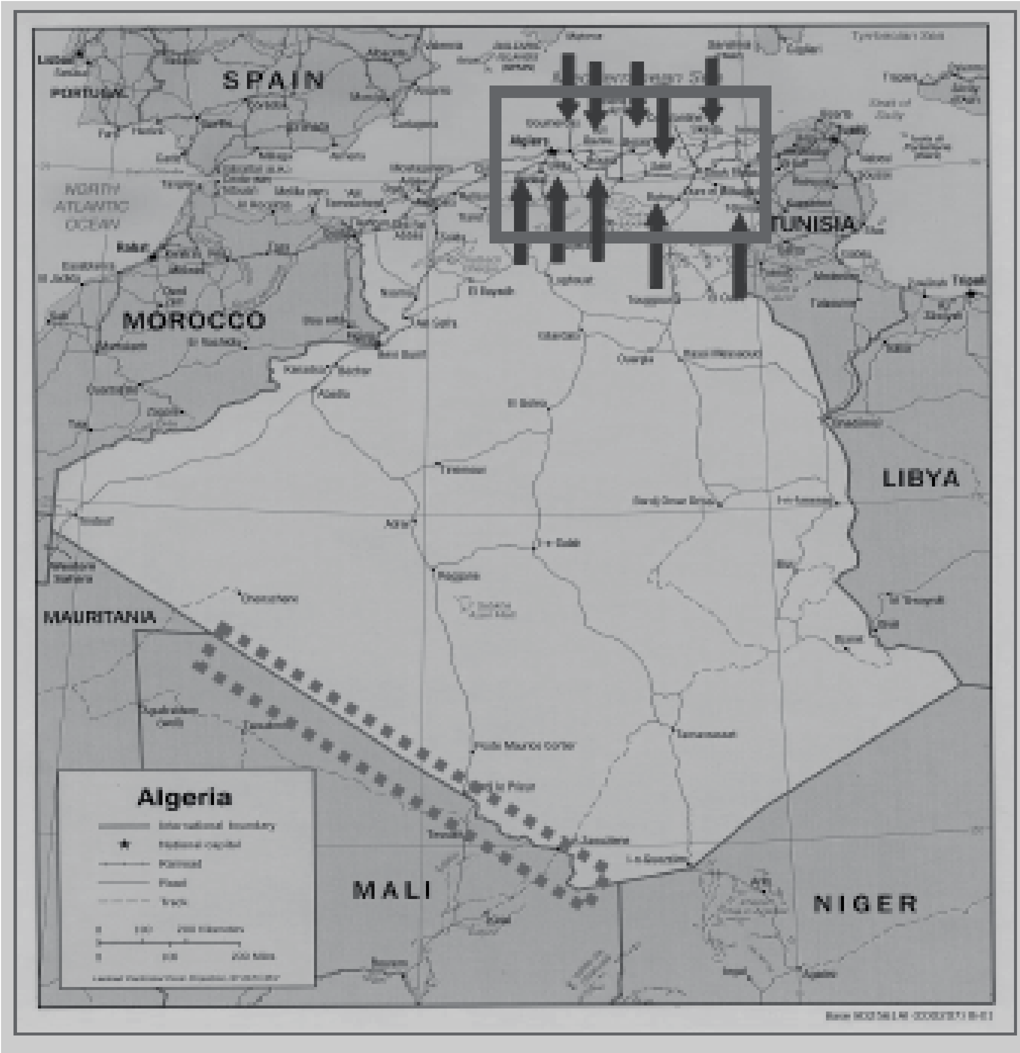
هذا وسوف يتم التطرق إلى التحديات الأمنية التي تواجه منطقة المغرب العربي بمزيد من التحليل والتفصيل في الجزء الخاص بتحديات التنمية والحكم الراشد الداخلية في الجزء الثاني من هذا الفصل.

---

[1]- Khadija Mohsen Finan , « Les Défis Sécuritaires Au Maghreb » .6eme Séminaire international sur la sécurité et la défense en Mediterraneé: Sécurité Humaine, Ministère de Défense Espagnol,05-06 Novembre,2007,p53.

[2]- Noureddine Jebnoun, Is the Maghreb the Next Afghanistan?. Occasional Papers, Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 2007, p 10.

شكل رقم (**07**): خريطة تبين تمركز هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي



Source: NOUREDDINE JEBNOUN, OP.CIT, 09.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي والاجتماعي

بعد التطرق في الجزء السابق للواقع السياسي والأمني للدول المغاربية، يتضح جليا انعكـــاس الواقـــع السياسي والأمني على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يفسر ارتباط الواقع السياسي والأمني بـــالواقع الاقتصادي والاجتماعي وأهمية ذلك في تحقيق التنمية الشاملة لشعوب المنطقة وتقوية الحكم الديمقراطي وإقامة الحكم الراشد. وهذا ما يستدعي التعرض بالتحليل والتفسير لوضع اقتصاديات الدول المغاربية و انعكاس ذلك على الجانب المجتمعي بصفة خاصة والجانب الإنساني بصفة عامة.

في الواقع تتأثر اقتصاديات دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا بعاملين:

- سعر النفط والغاز الطبيعي.
- السياسة الاقتصادية التي ركزت على الدور القيادي للدولة (مركزية الدولة في النشاط الاقتصادي).

ويعتبر النفط كما يقال أعظم قوة وأكبر ضعف، إذ أن إيرادات كل من الجزائر وليبيا هي قائمة على الموارد الهيدروكربونية ،حيث أنها مازالت تستحوذ على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي وتمثـــل المصـــدر الرئيسي للدخل في هاتين الدولتين ، مما يعاب عليها عدم التنوع الاقتصادي والاعتماد على مورد واحـــد. في موازاة ذلك اتخذت البلدان المغاربية إصلاحات هيكلية لتحقيق الاستقرار من خلال إصلاح وانفتاح إقتصاداتها ولكن مع نتائج متفاوتة، فقد تمكنت بعض الدول المغاربية من المحافظة على إستقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة تقلبات أسعار النفط، ومع ذلك فإن المنطقة ككل فشلت في خلق تنمية مستدامة ومعدلات نمو عالية[1].

فالاعتماد على النفط كمورد وحيد أثر على الأداء الاقتصادي فيما يتعلق بخلق فرص العمل وضعف إدماج بلدان المغرب العربي في الاقتصاد العالمي(ودائما المقصود هنا كل من الجزائر وليبيا).فإصلاحات السياسة التجارية وحدها لاتكفي لضمان زيادة القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، فمعظم الإصـــلاحات البنيوية اللازمة لتحسين كفاءة الاستثمار الخاص لم يتم الاضطلاع عليها في المقام الأول ، وبرامج مؤسســـات الدولة تتسم بانعدام الشفافية وهشاشة اللوائح التنظيمية فيما يخص إنفاذ القوانين، يضاف إلى ذلك ضـــعف المؤسسات العامة[2].

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الـــدول وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي، فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 177بليـــون دولار لســـنة 2005 وتختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر ، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 66 بليون دولار ، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 46 بليون دولار، أما بالنسبة إلى ليبيا وتونس فهي بحدود 42

[1] -Economic Commission for Africa (ECA), Economic and social conditions in North Africa : A Mid-Decade Assessment .Sub-regional office for North Africa , APRIL 2006 , P11.
[2] -Kinda Mohamadieh, Oliver Pearce, Facing Challenges of Poverty, Unemployment and Inequalities in the Arab region. Arab NGO Network for Development, JUNE 2009, P09.

بليون دولار، و 23 بليون دولار على التوالي. وتختلف التقديرات بالنسبة لموريتانيا ، إلا أنها تتراوح ما بين 1إلى 1.5 بليون دولار[1].

بالنسبة إلى ليبيا فإن النشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا يساهم المساهمة الكبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65% ، بينما يمثل في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60% وبناءاً عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين .

أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي 40% والصناعة 35%، أما الزراعة فتساهم بحوالي 22% من الناتج المحلي، أما تونس فهي تقترب من حالة المغرب الاقتصادية، حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55% وتليه الصناعة بحوالي 32% ثم الزراعة في حدود 14%.وفي حالة موريتانيا فإن الزراعة والصناعة والخدمات تساهم بنسبة 25% و 29% و 42% على التوالي[2].

وبالنظر إلى واقع الدول المغاربية وفي آخر الإحصائيات فإن 50% من السكان في المغرب يعيشون على الزراعة ، أما الجزائر فتعتمد بصفة كلية على عائدات النفط والغاز بنسبة 98% ، في حين أن الإنتاج الزراعي والصناعي يعاني من ضعف الاستغلال، وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا التي توفر الاحتياجات الأساسية للمواطنين من خلال عائدات المواد الهيدروكربونية.في مقابل ذلك فإن كل دولة من دول المغرب العربي أظهرت تحسينات على مستوى الاقتصاد الكلي، وخاصة فيما يخص الحد من ارتفاع أعباء الديون الخارجية إلى أقل من 20% ومعدلات النمو الإقليمي بلغت من 5% إلى 6%، حتى مع هبوط أسعار النفط في أواخر 2008 ، التي تؤثر في الدول النفطية في المنطقة (ليبيا والجزائر) ، أما في مجال تحرير التجارة وخطط الخصخصة، فالمغرب وتونس نالتا الاستحسان الدولي والقبول، على الرغم من تباين النتائج بين القطاعات خاصة مجال السياحة، البناء ، المنسوجات ، والصادرات الزراعية. على الرغم من هذه المجهودات إلا أنه هناك فجوة بخصوص التقليص من حدة الفقر والبطالة في المجال الاجتماعي[3].

ونجد أن الدول المغاربية لا تولي إهتماما واسعاً بقطاعي الزراعة والصناعة، في حين نجد أن الدول المتقدمة تخصص سنويا 360 مليار دولار لحماية الزراعة و 460 مليار دولار لحماية قطاع الصناعة ، وهي أرقام خيالية[4].

---

[1]-Economic Commission for Africa ,op.cit .

[2]- مصطفى الصالحين الهوني، < التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي : التحديات والإستراتيجيات>. .10/07/2009.http://cbl.gov.ly/pdf/0Wf02n6WiNxvhugP7T6.pdf

[3]-Claire Spencer , op.cit., pp (03-04).

[4]- الطيب البكوش ، < الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان > . [http://www.aihr.org.tn/arabic/Revue Arabic/pdf/Revue 10 ok/164-172.pdf .(18/08/2009),p170.

وبإجراء مقارنة بسيطة بين هذه الأرقام وواقع البلدان المغاربية، فإننا نجد أنها تعاني عجز فيما يخص ضمان أمنها الغذائي، واعتمادها على إستيراد الأغذية من الخارج ، وهذا يرجع إلى الظروف الطبيعية والاعتماد على الموارد غير الزراعية من النفط والغاز[1].

ويمكن التعقيب على هذه النقطة أن الدول المغاربية بالإضافة إلى اعتمادها على مورد واحد خاصة الدول الريعية في المنطقة (ليبيا والجزائر)، لم تنتهج سياسات تنموية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي الذي يعد رمز الأمن الغذائي وعنصر هام من عناصر الأمن الإنساني الذي أصبح يعرف بالسيادة الغذائية للدول .

وتُظهِر الإحصائيات أنه في عام 2007، بلغ استيراد القمح لكل من الجزائر والمغرب لوحدهما 15% من مجموع الواردات العالمية ، وهذا مايضعهما في خانة أكبر عشر مستوردين للقمح ، في حين أنه وعلى امتداد الثماني سنوات الماضية (08 سنوات)، تم استيراد ما يقارب 30% من المواد الغذائية (حبوب ، سكر زيوت نباتية ، قمح ، ....)[2].

هذا فيما يخص القطاع الزراعي أما القطاع التجاري داخل منطقة المغرب العربي، فقد عرف تحسن في المبادلات التجارية مقارنة بالعقد الماضي، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية 803 مليون دولار عام 1990 فقط، وقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا ليبلغ 2.2 مليار دولار عام 2006 ، وعرفت التجارة نتائج مشجعة داخل المنطقة فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت التبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الأربعة المغاربية (تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا) 8.9 مليار درهم، حيث تتقدم الجزائر في المبادلات الشريك التجاري الأول للمغرب في إفريقيا بمبلغ 7 مليار دولار.وقد بلغ معدل نمو الصادرات السنوي بين الدول المغاربية 14.5% في الفترة بين 1999 و2006، مقارنة بالصادرات اتجاه الإتحاد الأوروبي والتي بلغت 24.8% في الفترة ذاتها، أما الواردات فبلغت 7.4 % من نمو التجارة بين المغرب العربي وشركائها في الإتحاد الأوروبي ، أما بقية العالم فقد ارتفع هذا المعدل من 1.8% في الفترة 1990-1998 إلى 13.8% في الفترة 1999-2006، أما التبادل التجاري البيني فيبقى ضعيف، ولم يتم تطويره بالشكل الكافي بالمقارنة مع التجارة الإقليمية حيث تمثل 32.7% اتجاه الإتحاد الأوروبي (UE)، 11 % (ASEN) الآسيان و 14.6% من أوربا الوسطى وأوربا الشرقية و7.9% من بلدان السوق المشتركة للجنوب . فيما لم يتعد التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي 3.1% من الصادرات[3].

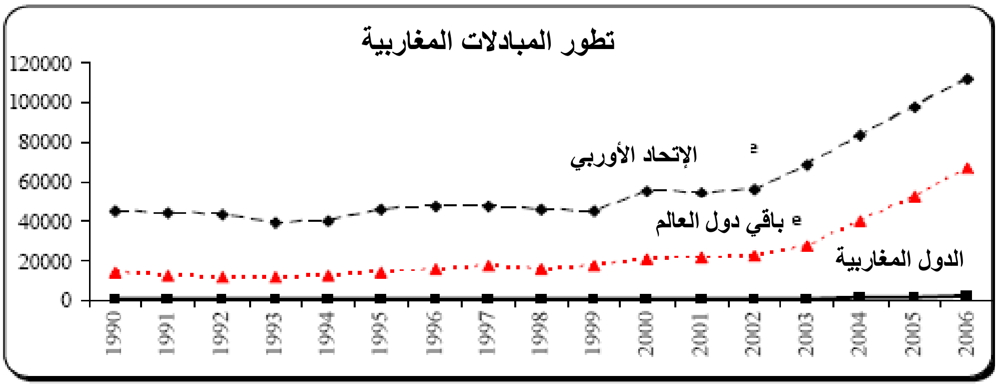
والشكل التالي يبين حجم التبادلات بين التجارة البينية لدول المغرب العربي والتبادلات التجارية اتجاه الإتحاد الأوروبي وباقي الشركاء التجاريين في العالم ، ومن خلال هذا الرسم يتبين الفارق الكبير في حجم التبادلات التجارية :

1- Bechir Chourou, Promoting Human Security : Ethical, Normative and Educational frameworks in the Arab States. PARIS: UNESCO, 2005, P 41.

2- Claire spencer, op.cit, P10.

3- Direction des Etudes et des Prévisions Financière, Enjeux de l'intégration Maghrébine « Le coût du non Maghreb » .Maroc: (DEPF), Octobre 2008, PP 06-07.

شكل رقم (08): تطور التبادلات التجارية للدول المغاربية



Source: Direction des études des prévisions financières…op.cit, PP 07.

أما الجدول التالي فيبين تشابه الصادرات من بلدان المغرب العربي اتجاه الإتحاد الأوروبي :

جدول رقم (02) : تشابه صادرات دول المغرب العربي اتجاه أوروبا

الدول	1996-2000	2000-2006
المغرب – الجزائر	%2.7	%4.9
المغرب – تونس	%78.6	%71.2
الجزائر – تونس	%13.3	%11.1

Source : DEPF.OP.CIT, P 09.

هذه النتائج تعكس تشابه الصادرات في السوق الأوروبية للدول المغاربية ، وهذا ما يطرح علامة استفهام كبرى حول عدم خلق سوق مغاربية مشتركة لتعزيز التجارة البينية وتنويعها .

انطلاقا من المعطيات التي تم تقديمها في هذا الجزء من البحث تبرز عدة تناقضات في منطقة المغرب العربي إذ ومن خلال الإحصائيات التي تم التعرض لها نجد أنه هناك عدم التكافؤ واللاتوازن في العلاقات وحجم الشراكات، سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي والأمني أو الاقتصادي والتجاري وهنا لا نذكر الجانب الاجتماعي لأن جل الشراكات أغفلت الجانب الاجتماعي أو بالأحرى الإنساني منها ، ونجد أن العلاقات تتم بين تكتل اقتصادي وسياسي إقليمي بحجم الإتحاد الأوروبي ، مقابل دول منفردة تفتقر لتكتل إقليمي مغاربي يوازي التكتلات الكبرى ، في ظل واقع تواجهه تحديات عديدة. وهذا ما يعبر عنه الجانب الاجتماعي أحد أوجه الأمن الإنساني الذي يتطلب سياسات اقتصادية وسياسية قوية لاحتوائه لأنه يعبر عن التنمية الإنسانية بجميع جوانبها.

هذا ما يقودنا إلى التطرق إلى الواقع الاجتماعي في الدول المغاربية في ظل البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية الداخلية، والدولية الراهنة. واستنادا للواقع السياسي والاقتصادي لدول المغرب العربي فإن هاته الدول تجد نفسها في مأزق لأنها لم تعد تحظ بقاعدة شعبية على حد تعبير الباحثة Claire Spencer ،كما وأنها تجد صعوبة في مواجهة الأزمات وإدارة التحولات والتغييرات في الوقت المناسب (أي ضعف الفعالية في الآداء بالنسبة للحكومات). هذه المخاطر قد تشكل عائقا للأمن الداخلي للدول المغاربية في ظل العجز عن إيجاد البدائل لسد الثغرات التي خلفها فشل السياسات العامة في احتواء المشاكل المجتمعية.

وهذا ما أدى إلى تنامي بدائل عبر كافة الدول لديها القدرة على تسليط الضوء على العيوب وعدم الإنصاف الاجتماعي في النظم القائمة ومحاولة التغيير من داخل هاته الدول ، خاصة بعد فشل نماذج التنمية الغربية التي ينظر إليها على أنها فرضت من الخارج. هاته القيود المفروضة دفعت إلى تفجير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة خصوصا بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، وفي مقدمتها القمح الذي ارتفع بنسبة 30% في أوائل عام 2008 ، حيث شهدت المنطقة اضطرابات متفرقة في كل المناطق الجزائر ، تونس والمغرب في (قفصة وسيدي أفني) من نفس العام بسبب ارتفاع الفقر والبطالة[1].

وفي هذا السياق تعتبر تلبية الإحتياجات الأساسية مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية **لأن الإنسانية تقوم على تلبية الحاجات الأساسية لاستمرارية الحياة واستدامتها:** Humanity requires food and water to live[2].

وفي هذا السياق وفي تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009، قدرت نسبة الفقر في كل من موريتانيا والمغرب على التوالي 35.9% و 31.8% (إحصائيات 2005)[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى تضارب الإحصائيات بين التقارير العالمية والتقارير الوطنية فيما يخص معدل البطالة، الفقر، التعليم، الجوع الصحة.....الخ وانعدامها في أحيانا أخرى.

وتنتشر البطالة بشكل واسع في أوساط الشباب ، حيث بلغت نسبة البطالة في البلدان المغاربية (المغرب ، الجزائر ، تونس) على التوالي 37% ، 66% و58%، إضافة إلى نمو القوة العاملة في هاته الدول مما يتطلب توفير المزيد من فرص العمل في السنوات المقبلة[4].

الإشارة هنا إلى أن غياب الإحصاءات الدقيقة الوطنية وعدم شفافيتها أدى إلى تضارب الإحصاءات الدولية ومما لا شك فيه أن النسب تبقى عالية وذلك لعدم احتواء السياسات الحكومية للقوى العاملة وخاصة خريجي الجامعات مقابل سوق العمل التي تبقى غير قادرة على استيعابها ولكن النسب المقدمة تبقى نسب مرتفعة جدا مما يدعو إلى التشكيك في مصداقيتها .

---

[1]- Claire Spencer, Hidden Risks …..,op .cit , PP(07-08).
[2]- Bechir Chourou, op .cit , P 68.
[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، ص 12.
[4]- Luis Martinez, "Algeria the Arab Maghreb Union and Regional integration" .EuroMesco paper , PARIS, 2006, P07 .

وللإشارة فإن نسب البطالة حسب بيانات منظمة العمل العربية (2008) تشير إلى أن نسبة البطالة في موريتانيا بلغت 22% و 46% بالنسبة للجزائر في الفترة ما بين (2005 /2006)[1].

أما تقديرات الإتحاد الأوروبي فيما يخص الإستراتيجية المغربية (لعام 2007- 2013) فتقدر نسبة البطالة في المغرب 18.4% سنة 2005 ، في المناطق الحضرية[2].

وعموما وبالنظر إلى الإحصائيات المقدمة ، فإن تقديرات المؤسسات الدولية و الإقليميـــة تشـــير إلى الارتفاع الحاد في نسبة البطالة في دول شمال إفريقيا عامة والدول المغاربية خاصة .

وبعد التطرق إلى مؤشر البطالة والفقر ننتقل إلى مؤشر هام من مؤشرات التنمية الإنسانية والمتمثل في مؤشر الأمية ،فجميع الحكومات المغاربية أعطت الأولوية للتعليم منذ استقلالها ، حيث خصصت موارد كبيرة لقطاع التعليم ، وعلى الرغم من ذلك فإن معدل الأمية في أوساط السكان يصل إلى 34% في المناطق الحضرية و 60.5% في المناطق الريفية بالمغرب ، أما نسبة الأمية في موريتانيا فبلغت 46% على الرغم من الجهود التي بذلت في مجال القضاء على الأمية[3].

ويمكن تلخيص الواقع الاجتماعي للدول المغاربية في الجدولين الآتيين اللذين يوضحان مدى العجز في مجال التنمية البشرية وكذا الترتيب العالمي للدول المغاربية فيما يخص التنمية الإنسانية من خلال مؤشر الفقر والتعليم إلى غير ذلك.

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009...، المرجع السابق، ص 11.

[2]- European Neighbor hood and Partnership Instrument. Strategy Paper; Morocco, (2007-2013), 14.

[3]- Jean Dufrourcq, Laure Borgomano, "le Maghreb stratégique 2ème partie" .Rome: Nato Defense college, Occasional Paper (14) ,Research Branch, APRIL 2006 , P 31.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن تقييم الواقع السياسي والأمني والواقع الاقتصادي والاجتماعي في النقـــاط التالية:

- **على المستوى السياسي :**

يمكن ملاحظة استمرار الأوضاع الراهنة أي حالة الانسداد السياسي والاستبداد من **خلال الديمقراطية الشكلية وممارسة التغيير في إطار الاستمرارية** على حد تعبير رضا مالك رئيس الوزراء السابق الجزائري؛ **أي أن هناك تغييرات وإصلاحات سياسية ولكن النظم القديمة الجديدة مستمرة في تسيير شؤون الدول المغاربية** باستثناء الجزائر التي تعاقب عليها الرؤساء ، نجد أن الأمر في كل من تونس والمغرب وليبيا لم يتغير منذ عقـــود حالة « **الركود السياسي**»، وتبقى موريتانيا حالة شاذة لا يقاس عليها لأن التغيير يأتي بانقلابات عسكرية، أما عن وضعية حقوق الإنسان فالمنطقة معروفة على المستوى العالمي بانتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته ، خاصة تونس و ليبيا وبدرجة أقل المغرب والجزائر ، فعلى الرغم من الإصلاحات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن الأمر يبقى بعيد كل البعد عن تطلعات الشعوب والمواطنين ، فمثلا قامت المغرب بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي تتكفل بحقوق الضحايا في حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وغيرها ، كما قامت بإنشاء اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان واعتماد مدونة جديدة للأسرة وقانون الأحـــزاب السياســـية إلا أن الأمر يبقى غير كافي وإن صح التعبير شكلي، لأن الواقع يعكس المزيد من الانتهاكات فيما يخص قمع الحريات على غرار دولة تونس التي تشهد لها المنظمات الحقوقية بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، والأمر يســـري على جميع دول المنطقة التي تتشدق بالديمقراطية والحكم الراشد في ظل التحديات الداخلية، من انعدام الشفافية والمساءلة وغياب دولة الحق والقانون وغيرها من المبادئ الأخرى للحكم الراشد ، إذ لا يمكن قيام دولة الحكم الراشد في مناخ غير آمن وغير ديمقراطي ، لذا كان التركيز في هذا الجانب على مَواطن الضـــعف في الـــدول المغاربية للاستنتاج في الأخير أنه لقيام حكم راشد يجب أن تتوفر الشروط اللازمة لذلك من بينها شرط التنمية الإنسانية والأمن الإنساني ، وواقع الدول المغاربية السياسي والأمني يثبت عكس ذلك في هذين المجـــالين لـــذا وجب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتغيير هذا الواقع وفق الأطر السياسية والتنظيمية التي تأخـــذ بعـــين الاعتبار جميع الفواعل السياسية والاجتماعية لمكونات الدول المغاربية دونما أي تمييز وإقصـــاء ووفـــق أطـــر ديمقراطية تشاركية تنبع من القيم الداخلية للمجتمعات المغاربية التي تكفل للجميع الحقوق وتقر الواجبات وفق ما تنص عليه دولة الحق والقانون .

- **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:**

حسب تقديري الخاص لا يختلف الواقع الاقتصادي والاجتماعي عن سابقه ولا يخفى على أحد مدى ارتباط الجانب السياسي والأمني بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فهناك علاقة إرتباطية وسببية بين جميع هذه المجالات .

من المعروف جداً أن جل بلدان المغرب العربي أحدثت إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنها لم تراع الجانب الاجتماعي في ذلك ، كما وأن بعض الاقتصاديات تعتمد على مورد واحد وعدم تنوع مواردها الاقتصادية، كالزراعة والصناعة حيث أنه وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، أن الأمن الاقتصادي مرتبط بتقلبات أسواق النفط العالمية (الدول النفطية ليبيا والجزائر) والنمو المتمركز على النفط ناتج عن ضعف بنيوي لهاته الاقتصاديات أو كما يعبر عنه التقرير الهشاشة البنيوية التي نتجت عن عدم التنوع الاقتصادي .

وتشهد المنطقة المغاربية تداعيات خطيرة انعكست في ارتفاع معدلات الفقر و البطالة وزيادة الضغوطات الاجتماعية ، في خضم الأزمة العالمية التي بلا شك سوف تؤثر على مستويات عدة في المنطقة.

وفيما يخص مؤشرات التنمية البشرية لا تزال هشة وليست مبنية على سياسات حكومية طويلة الأجل التي من شانها أن تساعد في استدامة التنمية ، في ظل هذه الأوضاع تنكشف مواطن الضعف المنتشرة في المنطقة وثغرات السياسات المحلية التي تستدعي التدخل السريع والفعال لحكومات الدول المغاربية لاحتواء الأزمات عن طريق إعادة النظر في السياسات العامة وتعزيز اللامركزية والحكم المحلي والتركيز على الجانب الإنساني وإنسانية الفرد المغاربي، واحتوائه من الاغتراب الذي يعيشه في موطنه ، وكذا أزمة الهوية التي أضحت تشكل ضغوطات سياسية وإقليمية ومنه بلوغ هدف" **الحكم الراشد الإنساني**" La Bonne Gouvernance Humaine".

المبحث الثاني : تحديات التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

تواجه أنظمة دول المغرب العربي كباقي منظومة دول العالم تحديات داخلية وخارجية فالتحديات الخارجية وكما هو معلوم ناتجة عن ظاهرة العولمة، وما تقتضيه من تكتلات اقتصادية وتعاون في شتى المجالات. في مقابل ذلك تفتقر منطقة المغرب العربي لآلية تفعل التعاون والتكامل البيني فيما بينها. وفي الوقت نفسه تجد الدول المغاربية نفسها أمام تحديات داخلية، ناتجة عن الخلل البنيوي الداخلي ما أدى بها إلى مواجهة تهديدات عبر وطنية لا تعترف بالحدود السيادية للدول وباتت تشكل تهديدا لأمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأهم من ذلك كله أمنها الإنساني، الذي يعد أحد أهم محاور التنمية الإنسانية، ومما لا شك فيه أن هذه التحديات الداخلية هي وليدة الواقع السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي. الذي يتطلب جملة من الإصلاحات والتغييرات لتكييفه والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تعيق مسيرة واستمرارية تحقيق التنمية وفق حكم ديمقراطي رشيد الذي يهدف بدوره إلى أخذ بعين الاعتبار أمن الدولة وأمن الإنسان.

المطلب الأول : التحديات الداخلية

من أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية خاصة والعالم النامي أجمع في القرن الواحد والعشرين التحديات العالمية الجديدة المتمثلة في:

- عالم سريع التغير.
- الاحتباس الحراري.
- ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.
- عدم عدالة النظام الاقتصادي الدولي.

أما فيما يخص التحديات الداخلية فتتمثل في:

- سوء الإدارة والتسيير.
- الفساد.
- الصراعات الداخلية[1].

ومن بين أهم التحديات التي يواجهها المغرب العربي:

- الضغط الديموغرافي.
- تغير المناخ.
- عجز التنمية البشرية.
- التنافسية العالمية والتكامل الإقليمي وغيرها من التحديات التي تنتج عن هذه العناصر التي تم ذكرها والتي سوف تتم مناقشتها.

[1] - Claire Spencer,op. cit, PP (05-06).

تحتوي منطقة المغرب العربي على نموذجين اقتصاديين محددين؛ نموذج غني بالموارد ليبيا والجزائر ونموذج ذو قاعدة خدمية تونس والمملكة المغربية ، ونظم سياسية تمتد من الملكية الدستورية إلى النظام العسكري. وبرغم هذا التنوع فإن مستوى أداء التنمية المغاربي ككل مخيب للآمال.فبالرغم من مزايا الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية فإن المنطقة جميعها فشلت في التنمية السياسية في حقبة ما بعد الاستعمار، إلا أن الدول المغاربية مازالت قادرة على أن تخرج من الظروف الحالية لتحقق طموحات شعوبها.ففي الوقت الذي كانت فيه المنطقة المغاربية تعنى بتصدير الفواكه النادرة كانت بولندا تتخبط في التضخم ، أما اليوم فان متوسط الدخل القومي في بولندا يتجاوز معدل الدول المغاربية مجتمعة ،وقياسا على معامل القدرة الشرائية PPP ، يتفوق التشيكي المعاصر على نظيره المغاربي بمقدار أربعة أضعاف[1].

وفي هذا السياق أصبحت الفجوة الغذائية والزراعية في منطقة المغرب العربي من بين أهم التحديات الداخلية ، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار، بينما تصل الصادرات وهي أساساً من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار ولا توجد إحصائيات على الوضع في الجزائر، إلا أن أغلب التقارير تشير إلى وجود فجوة غذائية في القطر ومما يزيد الوضع سوءاً هو اعتماد هذه الأقطار على مناطق خارج المغرب العربي في عمليات التصدير والاستيراد لهذه المواد ، فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يقارب **البليون دولار** من الحبوب والأغذية ، في الوقت الذي تقوم المغرب وتونس بتصدير هذه المواد. إلا أن حجم التبادل بينهما يظل محصورا للغاية ، وإذا نظرنا إلى المستقبل فإنه نتيجة للنمو الديمغرافي والهجرة من الأرياف إلى المدن، وضعف إنتاجية القطاع الزراعي وشح المياه في المنطقة فمن المتوقع زيادة الفجوة الغذائية[2].

وكما تم التطرق إليه سابقا أن حالة التبعية الاقتصادية والتي من بينها الأمن الغذائي مرتبط بالإتحاد الأوروبي ، حيث تقدر النسبة 60.2% وهي نسبة مرتفعة جداً .

فالمنطقة بأسرها تتخلف عن غيرها من الاقتصاديات الناشئة في عدد من المجالات والقطاعات الرئيسية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية ، حيث أن منطقة المغرب العربي محصورة بين مأزق رباعي الأضلاع " four-sided squeeze": (**الضغط الديمغرافي، عجز التنمية البشرية ، التغير المناخي ، التنافسية العالمية**).

---

[1]-Jawad Racahmi, Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze.Washington:Centre for International Private Enterprise , MARCH 2008 , PP (01-02).

[2]- مصطفى الصالحين الهوني ، مرجع سابق ، ص ص (10 ، 11).

1 – الديموغرافيا:

يبلغ سكان المغرب العربي حسب إحصائيات 2008 (أنظر الجدول رقم 03)، 85.4 مليون نسمة بمتوسط سن 24عاما، وتحتل نسبة الثلث منه شريحة تحت سن 15 سنة.ومن هنا نرى أن الاستقرار في المستقبل يعتمد على كيفية تعامل اقتصاد المنطقة ومؤسساتها مع الضغوط السكانية ، حيث يكمن الحل الرئيسي لهذا التحدي في توفير فرص عمل تتراوح بين 20-25 مليون فرصة عمل جديدة بحلول 2020، لمواكبة النمو السكاني فقط،وتأتي عدم مرونة سوق العمل المحلية وقوة التنافسية العالمية لتضيف أعباء جديدة إلى هذا التحدي، إذ تحدد بيانات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP،وصندوق النقد الدولي معدل البطالة الكلي للمنطقة بحوالي 16%، وفي هذا الاتجاه فان واقع العمالة العالمية في 2007 المنشور بواسطة منظمة العمل العالمية ILO، يبين أن المنطقة لديها أدنى معدلات مشاركة القوى العاملة في العالم .أما إحصاءات العمالة المحلية فتعلن نسبا أعلى للبطالة من 25-30% ،خاصة بين النساء بالحضر وخريجي الجامعات من الشباب[1].

وتعتبر ظاهرة البطالة من أخطر التحديات التي تواجه أي اقتصاد ، فآثارها تتعدى الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية[2].

وتأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب والتي تتفاقم عاما بعد عام وتؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية، إذ يرى المراقبون أنها يمكن أن تمثل خطورة على الأمن القومي المغربي وهاته الأزمة مرشحة للتصاعد بحدة في السنوات القادمة، خاصة بعد المشكلات التي واجهت قطاع النسيج في المغرب[3].

وتنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها الشباب على سلوكهم وتلقي بظلالها على المجتمع في أشكال متنوعة مثل تعاطي المخدرات والسرقة، والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عنه من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية[4].

ولا يمكن تعميم هذه النتائج وهاته العلاقة السببية ولكن في مجمل الأحوال هناك ارتباط بين كل من البطالة وهذه التحديات .

وتشير التقارير الدولية إلى أن ثلث سكان المناطق الحضرية شباب عاطل عن العمل، وتعتبر البطالة مأساة للتنمية الإنسانية وعبء على التقدم الاقتصادي[5].

والشكل الآتي يبين التحدي المنظور للدول المغاربية في خلق فرص العمل للسنوات العشر المقبلة.

---

[1]- Jawad Rachami, OP.CIT,PP (03-04).

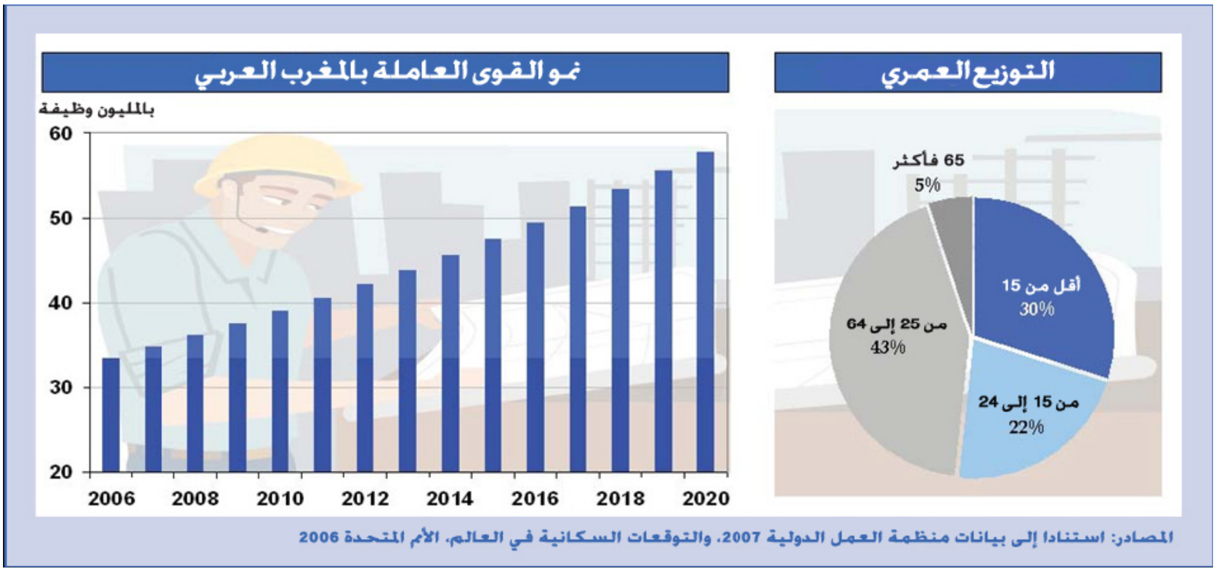
[2]- مصطفى الصالحين الهوني ، المرجع السابق ، ص 12

[3]- عبد الغني اليعقوبي ، :" البطالة في المغرب " ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1399 ، 2005، ص 01.

[4]- عبد الرزاق ضيفي ، " البطالة قنبلة تتربص بالشباب العربي " ، مجلة العلم والإيمان ، الجزائر: مؤسسة المعالي للنشر والإعلام ، العدد الثامن أفريل 2007 ، ص 10.

[5]- الهاشمي الطرودي ، <حالة الديمقراطية ووضعية حقوق الإنسان في العالم العربي> . 147.
http://www.aihr.org.tn/arabic revue Arabe /pdf/revue110k/137-56.pdf

شكل رقم (09) : نمو القوى العاملة بالمغرب العربي



Source : Jawad Rachami ….op.cit, p04.

2- عجز التنمية البشرية:

تشير التقارير الدولية سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 40% من سكان المنطقة أميون على الرغم من تحقق قدر كبير من النجاح في مجال التعليم العام ومكافحة الأمية. فحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، فإن نسبة الأمية بين السكان تتراوح بين 26% و 31% في كل من تونس وليبيا والجزائر ، وبين 44% و 60% في كل من المغرب وموريتانيا[1].

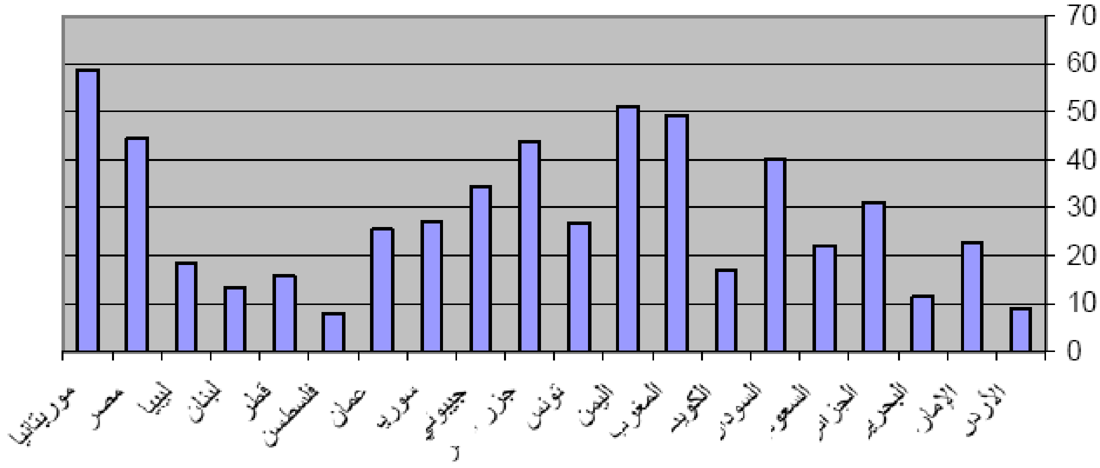
ويرجع ذلك إلى مؤشرات التخلف فيما يتعلق بوضع التعليم وتتمثل في :

- مؤشرات حالة التعليم لا تزال دون مستوى المعدلات العالمية.
- تردي نوعية التعليم .
- اتساع الفجوة المعرفية وتبدو مؤشرات ذلك في الآتي :
- عدم ملائمة السياسات العلمية والثقافية لاحتياجات التنمية .
- اتساع الفجوة الرقمية.
- انخفاض التمويلات المخصصة للبحث العلمي[2].

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، مرجع سابق ، ص 231.
[2]- الهاشمي الطرودي، المرجع السابق ، ص ص (148- 149).

وفيما يلي الرسم البياني يوضح التفاوت في معدلات الأمية.

شكل رقم (10): النسبة المئوية للأمية في المغرب العربي بحسب تقديرات 2004



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للإنمائي وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 ، ص231.

وعلاوة على ذلك فإن المنطقة تعاني من عجز حقيقي في نوعية مؤسسات النظام التعليمي وفي ابتكار التكنولوجيا ونشرها، فعلى سبيل المثال فإن **جامعة القاضي عياض** بالمملكة المغربية أعلى الجامعات المغاربية مرتبة طبقا للجوائز الدولية والنشرات البحثية والمقالات الصحفية....إلخ احتلت المرتبة 3951 على مستوى العالم بعد 41 جامعة أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3- التغير المناخي:

يعتمد المغرب العربي على الزراعة لتشغيل قطاع كبير من العمالة، وتبرز هذه الحالة بشكل خاص في المملكة المغربية حيث يستحوذ مجال الزراعة على نسبة 54% من القوى العاملة هناك.وأدت الظروف المناخية المناوئة إلى تقليل الإنتاج الزراعي وتخفيض فرص العمل والنمو ، وكذلك تسبب الجفاف في تخفيض معدل نمو الدخل القومي بنسبة 4% .وطبقا لدراسة حديثة لمعهد بيترسن Peterson ،فإن الإنتاج الزراعي انخفض بنسبة 30% وتشير نفس الدراسة أيضا إلى أنه بالرغم من هذه التقديرات القاسية إلا أن الخسارة الإنتاجية يمكن أن تصل إلى معدلات أكبر من المتوقع.وإذا لجأنا إلى المقارنة فسنجد أن الزراعة في المغرب العربي تعاني بالفعل من فجوة إنتاجية مقارنة باقتصاديات المنطقة الأوربية.فمعدل الإنتاج الزراعي للعامل في اسبانيا ، يزيد عن مثيله في المغرب العربي بنسبة عشرة أضعاف ، ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام باستخدام التكنولوجيا واستنزاف موارد المياه الجوفية وتآكل التربة وتخلف البنية التحتية[1].

و يحول اعتماد الدول المغاربية على مورد اقتصادي وحيد دون تحقيق تقدم اقتصادي، و بالتالي يؤثر على الأداء الاقتصادي و من ثمة المنافسة الإقليمية. و هناك مشاكل اقتصادية في المنطقة تحول أيضا دون تحرير

[1]- Jawad Rachami,OP. CIT, P 05.

التجارة و التي تعد من التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق أي تقدم تنموي أيضا يمكن مناقشة هذه الجزيئات في التحديات الخارجية .

4- الفساد:

ويعتبر الفساد من بين التحديات التي استشرت بشكل حاد في الدول المغاربيـــة ، فحســـب مؤشـــر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International، أن الفساد أصبح أداة للحكـــم في المغرب العربي، و هذا راجع لطبيعة الأنظمة الاستبدادية المغلقة التي رسخت ممارسات الفساد خاصة داخل القطاع العام وضعف مؤسسات المجتمع المدني[1].

وتصنف منظمة الشفافية الدولية، دول المغرب العربي ضمن الدول الأكثر فساداً وهذا مـــا توضـــحه النتائج ،حيث احتلت كل من تونس والمغرب ، الجزائر ، موريتانيا وليبيا المراتب التالية علـــى التـــوالي ســـنة 2007 : تونس 61 ، المغرب 72 ، الجزائر 99 ، موريتانيا 123 ، ليبيا 131، من بين 180 دولة ، أما مؤشر الفساد لسنة 2008 فجاءت النتائج كما يلي : تونس 62 ، المغرب 80 ، الجزائـــر93 ، موريتانيـــا 115 ليبيا 126[2].

والملاحظ أن نتائج السنتين متقاربتين و لم يحدث أي تحسن فيما يخص مدركات الفساد في هذه الدول التي ازداد الفساد فيها شيوعا وإستشراءاً ، مقارنة بدول جنوب شرق آسيا التي تحتل المراتب الأولى في الترتيب العالمي حسب منظمة الشفافية العالمية .

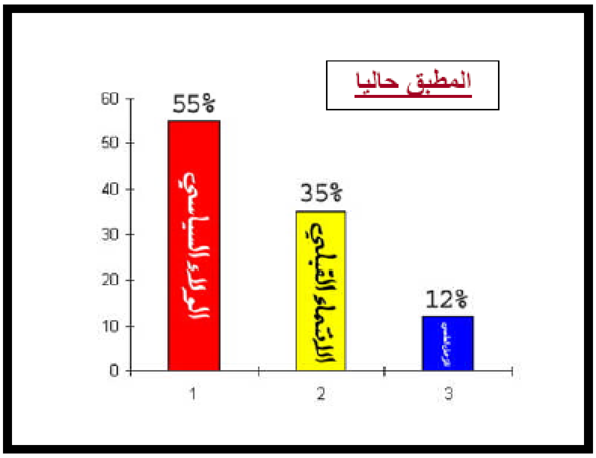
ويتنوع الفساد في المغرب العربي بين الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي، ومن نمـــاذج الفســـاد في المغرب العربي ما تم إعداده من طرف فريق الشفافية بليبيا سنة 2009 ؛ حيث أنه يتم اختيار الكفاءات على أساس ولاءاهم السياسية والانتماء القبلي ، وتأتي الكفاءة المهنية والعلمية في الأخير وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي[3]:

1- ————,Transparency International:
http://www.transparency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2008.

2 - ـــــــــــ ، "تقرير منظمة الشفافية الدولية". جريدة القبس، السنة 38، العدد 13048، الجمعة 25 سبتمبر 2009، ص23.

3- فريـــق الشفافية بليبيا ، الفساد السياسي في الجماهيرية : أبو الفساد المالي والإداري ، 07 أفريل 2009 ، ص 05 .

شكل رقم (11): معايير اختيار القيادات الإدارية المطبقة في ليبيا.



<u>المصدر</u>: فريق الشفافية ليبيا، المرجع السابق، ص 05.

ومن خلال التقارير السنوية التي تصدر عن وزارة العدل والأمن العام وأنواع جرائم الفســـاد لفتـــرة عامي 1999 و 2004 كما يلي[1]:

العدد	نوع الجريمة
2337	تزوير الأوراق والوثائق الرسمية
402	جرائم ذات المساس بالاقتصاد
374	الاختلاس
193	الرشوة
65	تهريب الأرصدة والأموال
90	تزييف الأختام والعلامات الرسمية

وكما سبق وأن أسلفنا أن مثال ليبيا هو بمثابة نموذج من نماذج الفساد في جميع الدول المغاربية ، نظراً لشح المعلومات الموثقة من المصادر الحكومية ، لأن الفساد يضرب بأطنابه في جميع الدول المغاربيـــة وبأرقـــام قياسية وفي جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية .

بالإضافة إلى الفساد هناك تحدي آخر يواجه الدول المغاربية، وهو تحدي الفقر وكما تم التطرق إليه في الجزء السابق، حيث أن الظاهرة تتفشى في هذه الدول بصورة متزايدة ، إذ يتزايد عدد الفقراء الذين يعيشـــون

[1] المرجع السابق ، ص 12 .

تحت خط الفقر ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الدول المغاربية 1500دولار في السنة مقارنة بالدخل الفردي في الدول الأوروبية الذي يقدر بـ 27000 دولار في دول الإتحاد الأوروبي[1].

5- الهجرة والجريمة المنظمة:

إن الهوة في التنمية بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي، شجعت على تنامي ظاهرة الهجرة في ظل فشل السياسات التنموية في دول المغرب العربي خاصة في أوساط الشباب، ونظرا لنظام التأشيرات المفروض من طرف الإتحاد الأوروبي " اتفاقية شنغن Schengen "فإن الأمر قاد بالمهاجرين لاختراع طرق غير شرعية لدخول أوروبا ، خاصة باتجاه إيطاليا وإسبانيا .وفي غضون العشر سنوات الأخيرة أصبحت منطقة المغرب العربي منطقة عبور (un lieu de transit) ؛فبالنسبة لسكان جنوب الصحراء يقدر عدد الوافدين من المهاجرين عبر الصحراء أكثر من 2 مليون شخص بليبيا، كما تشير المصادر المختلفة إلى وجود نحو 65000 إلى 80000 مهاجر من الصحراء الكبرى يهاجرون سنويا باتجاه الدول المغاربية (ليبيا – الجزائر – المغرب) عبر محاور الهجرة المتمثلة في محور (طنجة ، داكار ، تمنراست)، مما زاد من حدة مشكل الهجرة وما ينجر عنه من مسائل حقوق الإنسان التي تلحق بالمهاجرين في ظل الظروف التي يعيشونها في الدول المستقبلة "دول المغرب العربي"[2].

وعلى غرار ذلك تعد الدول المغاربية من الدول المصدرة للمهاجرين ، إذ بلغ عدد المهاجرين التونسيين سنة 2005 930.000 مهاجر[3].

وتعتبر الهجرة إشكالية بالنسبة لدول المغرب العربي فقد لخصها العالم الديمغرافي الفرنسي " **ألفريد صوفي "Alfred Sauvy**"، بقوله: « **إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر ، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات** »[4].

وآخر استطلاع للرأي للشباب الجزائري في المدة الأخيرة لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 سنة، كشف أن 49.5 % من الذين شملهم الاستطلاع يرغبون في الهجرة، وتقدر النسبة بـ 81%[5].

وفيما يخص تحدي الهجرة لا نركز على التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية فقط، بل يشمل التهديد أيضا، هجرة الكفاءات حيث تثبت التقارير العربية لمنظمة العمل العربية ، أن دول المغرب العربي " الجزائر المغرب وتونس " من أكثر الدول العربية إرسالا للكفاءات العربية المهاجرة[6].

---

[1] -Luis Martinez, Maghreb: Vaincre la Peur de la Démocratie. European Union : Institute For Security Studies, Cahier de Chaillot , N^{0} 115 , AVRIL 2009 , P 35.

[2] -OP. CIT . P 39

[3]- الأمين الكلاعي ، " الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار "، مجلة دراسات دولية ، جمعية الدراسات الدولية ، العدد 101 ، تونس ، 12 ديسمبر 2006 ، ص 91.

[4] عبد الرزاق ضيفي ، مرجع سابق ، ص 11

[5] -Claire Spencer , North Africa : Hidden risks …., OP. CIT, P09.

[6] - ـــــــــ ، جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، ص 1:
http//www.dzscoop.com/ing/categories .php?cat-id:5.

وخلال السنوات الأخيرة لم يتوقف مشكل الهجرة عن التفاقم حتى أضحى أحد المسائل الهامة والعالقة على الصعيد القاري والدولي ، حيث تبرز الحاجة إلى إيجاد مقاربة متوازنة لمسألة الهجرة وأخذ بعين الاعتبار كل الحقائق والمستجدات في مجال الهجرة، والعلاقة التي تربطها بالمسائل الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والإنسانية الأخرى ، والتركيز على العوامل الإجبارية التي تدفع إلى الهجرة والتي تعود أسبابها إلى واقع صعب يدفعهم إلى مغادرة بلدانهم الأصلية بصورة شرعية أوغير شرعية ، وقد اتضح أن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة وكذا المرتبات الضعيفة ، نسب البطالة المرتفعة وظروف العمل السيئة ، الفقر وعدم تكافؤ الفرص .... ،كلها مؤشرات تزيد من حجم مشكل الهجرة هذه في الغالب نتيجة عن عدم التوافق بين النمو السكاني السريع والموارد المتوفرة والمستوى الضعيف للقدرات التكنولوجية ، بالإضافة إلى عدة عوامل سياسية واجتماعية تشجع على الهجرة منها سوء التسيير، المحسوبية والرشوة ، التعدي على حقوق الإنسان واللاإستقرار السياسي وغيرها[1].

ومن أشكال اللاإستقرار السياسي ظاهرة الإرهاب الذي أصبح يشكل هو الآخر تهديدا سياسيا وأمنيا واستتباعا لما تم التطرق إليه في الواقع السياسي والأمني، تتميز الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بكونها لديها القدرة على تجديد شبكاتها[2].

وفي المقابل يتميز المغرب العربي جغرافيا بخصوصية عن باقي مناطق العالم والتي تشمل الجبال والصحاري الشاسعة التي تخلق مجالا واسعا للحركة ، كما وأن القرب الجغرافي من أوروبا جعل الجماعات المسلحة في المغرب العربي أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى ،حيث يحتضن المغرب العربي عمل عديد من الجماعات المسلحة ، ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان : الجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة و القتال. وهي ذات صلة بتنظيم القاعدة ويلاحظ ازدياد نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال في السنوات الثلاث الماضية، حيث نفذت أعمالا مسلحة في النيجر ومالي وتشاد وموريتانيا ، وتنتشر الجماعات المسلحة في دول المغرب العربي ففي المغرب توجد جماعتين : الجماعة السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية أما في تونس توجد جماعة خالد الشيخ المسلحة ، وفي موريتانيا توجد حركة الجهاد الإسلامية الموريتانية وفي ليبيا الجماعة الإسلامية المقاتلة ، ويمكن القول أن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية بالنسبة لدول المغرب العربي وفرض نفسه كخطر آني بالنسبة لجميع دول المنطقة ، وإن بنسب متفاوتة[3].

---

[1]- ج . إسماعيل ، « الهجرة والتنمية » ، مجلة الجيش ، عدد 518 ، الجزائر ، سبتمبر 2006 ، ص ص 28-30.

[2] -Khadija Mohsen, Finane, OP. CIT. P 51.

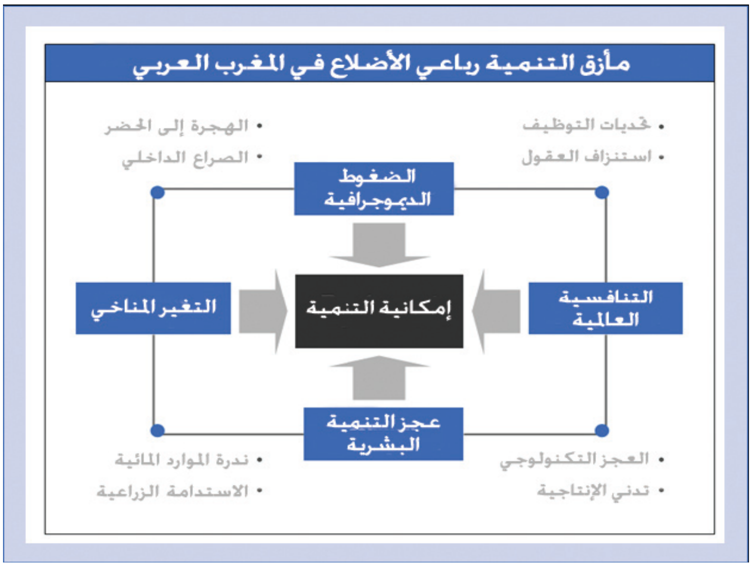
3-Dalia Dassa Kaye, and others, More Freedom Less Terror: Liberalization and Political Violence in the Arab World .U.S.Departement of Defense: RAND Corporation ,2008,PP 156-169.

وقد وسعت القاعدة في المغرب الإسلامي أنشطتها في منطقة الساحل الجنوبي عبر الصحراء بالتعاون مع جماعات الجريمة المنظمة، (جماعات المخدرات وجماعات مهربي السلاح، والبشر).[1]

و تتغذى الجريمة المنظمة بالمغرب العربي من العنف السياسي وعدم الاستقرار ما أدى إلى بروز ظواهر مختلفة من الجرائم والأرجح على حد تعبير " Luis Martinez" ، أن تصبح منطقة المغرب العربي مستقبلا منطقة عبور المخدرات نحو أوربا؛ ففي عام 2007 تم حجز 600 كيلوغرام من الكوكايين في الصحراء الغربية، بالإضافة إلى التجارة غير القانونية المرتبطة بتجارة المخدرات في المغرب وتهريب السجائر في ليبيا وتزداد الجريمة المنظمة تناميا فعلى – سبيل المثال لا الحصر – يعتمد 75% من سكان القرى المغربية على زراعة القنب كمصدر عيش لهم ، أي ما يقارب 800 ألف شخص ينشطون بطرق غير شرعية، حيث تنتشر ثقافة القنب (La culture de cannabis) ، وأصبحت هناك تحالفات أو إتحاد شركات (كارتلات) مثال " cartel de Tanger"و" cartel de Tétouan" في المجتمع المغربي ، والخطر يكمن في أن المنطقة تتلاشى وتضمحل في التبعية الاقتصادية لتجارة المواد المحظورة أو الاقتصاد الممنوع.[2]

تعتبر هاته أهم التهديدات الأمنية التي تخل بأمن واستقرار الدول المغاربية وتعيق إقامة تنمية وفق مبادئ الحكم الراشد؛ **إذ لا يمكن إقامة تنمية دون أمن ولا أمن بدون تنمية** ، وتعد هاته التحديات الداخلية من بين معوقات التنمية لدول المغرب العربي ، ويمكن تلخيص تحديات التنمية في العناصر التالية التي يوضحها الشكل:

شكل رقم (12): تحديات التنمية في المغرب العربي



<u>Source:</u> Jawad Rachami, OP.CIT, P03

[1]-David H.Graye, Erik Stokham,"AL –Qaeda in the Islamic Maghreb: the evolution from Algerian Islamism to Transnational Terror". <u>African Journal of Political Science and International Relations</u>, Vol.2 (4), December.2008, PP (92-93).

[2] -Luis Martinez, Maghreb: vaincre la peur …,OP. CIT, P43.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية :

– تحدي العولمة والاندماج المغاربي:

من بين التحديات الخارجية التي تواجه دول المغرب العربي تحدي العولمة خاصة بمفهومها الاقتصادي الذي يعني توسيع وتعميم تطبيق الأساليب والأنماط السائدة في قطر (أقطار) معينة على كافة أنحاء العالم وتواكبها عملية اختراق للحدود القطرية، حيث تصبح السيطرة في عمليات الإنتاج والتوزيع والمعلومات لمصلحة رأس المال عن طريق هياكل (شركات) عالمية.وتؤدي عملية العولمة إلى تزايد الاعتماد المتبادل ما بين الدول .

إن تأثير العولمة الاقتصادية يؤدي إلى تغيير في هياكل الإنتاج والتي تحدد بدورها نوعية السلع والخدمات لإشباع احتياجات الأسواق العالمية في المقام الأول، وبالتالي فإن دور الدول سيكون محدودا حيث تكون الكيانات الوطنية وسياساتها تابعة للمتغيرات التي تحدثها الشركات العملاقة والمنظمات الدولية، وذلك في مجال الاستثمار والإنتاج والتجارة، بالإضافة إلى احتكار التقنيات المتقدمة من قبل الهياكل الجديدة.وهناك أمثلة عديدة في السيطرة على التجارة العالمية؛ إذ تسيطر حوالي عشر شركات على تجارة الحبوب والمواد الغذائية. ومنه لا بد لأقطار المغرب العربي أن تكون على إستعداد للتعامل مع ظاهرة العولمة ، حيث من الضروري تغيير الهياكل الإنتاجية والإدارة الاقتصادية في هذه الأقطار، ومن هنا فإن تحديات العولمة تستوجب تعجيل عملية التكامل في المنطقة، للاستفادة من الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة، في ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في العلاقات الدولية الاقتصادية ، حيث تهدف هذه المجموعات إلى تقوية اقتصادياتها داخليا و خارجيا فالميزة الواضحة لهذه التجمعات هي القوة التفاوضية التي تمتلكها هاته المجموعات والتي تستفيد منها في الحصول على شروط أفضل في عمليات التبادل التجاري[1].

وأمام هذا الوضع الدولي والتحديات الدولية أضحى التكامل الإقليمي ضروري لتنمية المنطقة المغاربية ذلك أن المغرب العربي بحاجة ماسة لإستراتيجية تنموية في ظل إتحاد متماسك للتغلب على التحديات الراهنة[2].

فالاندماج المغاربي أصبح ضرورة حيوية اقتصادية بالنظر إلى احتدام المنافسة بين التكتلات الإقليمية المختلفة، وفي ظل التحديات الناجمة عن العولمة من (توسع الإتحاد الأوروبي في الشرق ، تحرير قطاع النسيج العالمي، إزالة التعريفات الجمركية ...وغيرها)، تبقى الإقتصادات المغاربية على حالها في مواجهة هذه التحديات.ولتحريك النمو وزيادة حجم التبادل التجاري بين بلدان المنطقة يمكن للاندماج المغاربي أن يكون عاملا لتحقيق تكامل أكثر فعالية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب إيجاد نوع من التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة وتحديد معالم التكامل المغاربي وتسليط الضوء على نمط التجارة بين هذه البلدان .

[1] مصطفى الصالحين الهوني ، المرجع السابق ، ص13.

[2]-Stuart Eizenstat, Gary Clyde Hufbauer, Maghreb Regional Integration. Peterson Institute for International Economics, May 29, 2008, P 01.

وقد تم إنشاء إتحاد المغرب العربي في 17فبراير 1989 ويتكون من (موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس و ليبيا) ويهدف إلى :

- تقوية أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات والدفاع عن حقوق الشعوب .
- المساهمة في الحفاظ على السلام المبني على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات ، والسلع ورؤوس الأموال[1].

وعلى الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين دول المنطقة في القطاعات المختلفة (الزراعية الصناعية ، التجارية)، إلا أن التجارة البينية بين دول المنطقة لم تتجاوز 3%. وضعف التبادلات الاقتصادية في المنطقة يمكن إرجاعه إلى ضعف الهياكل الاقتصادية[2].

ومن بين العوامل التي حالت دون استكمال البناء المغاربي :

- قصور المؤسسات الوطنية ونقص البنية المؤسسية خاصة الجهاز القضائي والقانوني، وانخفاض مستوى التنمية وضعف هياكل البنية التحتية .
- ضعف التنمية الاقتصادية والقيود المالية التي هي في العموم أقل من متوسط أداء جميع البلدان النامية.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- صغر حجم الأسواق .
- فشل التقارب في السياسات الاقتصادية.
- سيطرة الدولة على الاقتصاد[3].

هذه المشاكل الاقتصادية في المنطقة تقف دون تحرير التجارة ، فعلى سبيل المثال المغرب وقعت بنجاح على إتفاق الشراكة التجارية مع الإتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك فالصناعات المحلية مثل المنسوجات تصارع على البقاء بسبب عدم قدرتها على منافسة الإقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من الدول الآسيوية التي نمت من خلال التأكيد على الصادرات وتشجيع الابتكار والإنتاجية في مجال الصناعة التحويلية.ومنه يمكن للتكامل الإقليمي أن يساعد المنطقة في تحقيق إستراتيجية للتصدير من خلال تنوع إقتصاديات الدول المغاربية ؛ فالمغرب وتونس تتسمان بإقتصادات تعتمد على القطاع الخدماتي ذو تقنية عالية والجزائر وليبيا تعدان من الدول البترولية إذ يمكن الاستفادة من الموارد الطاقوية لتعزيز التنافسية في الصناعات التحويلية الموجودة في الدولتين السابقتين ، وبالتالي تحفيز التكامل الاقتصادي داخل المنطقة وتنمية المهارات وخلق فرص العمل، ففي دراسة تجريبية أجراها البنك الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية

[1] Direction des études et des prévisions financières ….,OP.CIT. PP(04-05)
[2] Louis Martinez, Algeria, the Arab Maghreb Union …, OP.CIT.P 04.
[3] Direction des études ….,OP.CIT. P(10-11).

عام 2006 ، أثبتت الدراسة أنه يمكن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة50% ، قبل عام 2015 وذلك من خلال تعميق التكامل فيما بين الدول المغاربية[1].

ومن هنا تزداد أهمية التنافسية في بناء الاقتصاديات الحديثة في العقدين الأخيرين وذلك كمؤشر لمدى قدرة وكفاءة العمليات الإنتاجية والمؤسسات وبيئة الأعمال في الأقطار المختلفة وبالتالي رفع الإنتاجية وتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة .والعوامل المحددة للتنافسية أشارت إليها الدراسات الحديثة على أنها:

- الأداء الاقتصادي.
- كفاءة أجهزة الدولة .
- كفاءة قطاع الأعمال والبنية الأساسية ومستوى التقدم التقني.

وتتم دراسة الفرص والتحديات ونقاط القوة ونقاط الضعف ثم دراسة التفاعلات بين المتغيرات المختلفة بهدف تعظيم القوة التنافسية للأقطار المختلفة؛ فتقييم التنافسية للأقطار المختلفة أصبح أحد العوامل الهامة لتشجيع الاستثمار في المستقبل. فلم يعد يكف أن يحقق أي قطر إنجازات معينة بالنسبة لمسيرته الإنمائية وإنما أصبحت القدرة على جذب وتركيز الاهتمام بالمقارنة مع الأقطار الأخرى هي المعيار الذي يؤثر في القرارات المستقبلية للاستثمار الخارجي والوطني. ولهذا فإن أقطار المغرب العربي وبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية لا يمكن أن تكون لها المكانة التنافسية إذا ما استمرت على العمل منفردة ، بل يجب أن تبدأ في مرحلة التأهيل لرفع درجة التنافسية[2].

في ظل هذا الوضع توصف النظم التجارية المغاربية بأنها نظم تقييدية وأنظمة استثمارها مرهقة، كما و أن الحكومات لم تقم بتشجيع الاستثمار المحلي و لم تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، ومنه تكون الحاجة للتكامل الاقتصادي الإقليمي الذي من شأنه أن يحقق فوائد هامة من خلال خلق سوق إقليمية لأكثر من (80 مليون) مستهلك هذا على الصعيد الاقتصادي ، أما على الصعيد السياسي فهناك عوامل عديدة أدت إلى انسداد التكامل الإقليمي منها أن الهيئة العليا للإتحاد المغاربي أو (مجلس الرئاسة) الذي يتألف من رؤساء الدول المغاربية لديه الحق في اتخاذ القرارات وبالإجماع وهذا في حد ذاته يمثل عقبة دستورية أمام اتخاذ القرارات بصورة فعالة. كما يعتبر نزاع الصحراء الغربية العائق الرئيسي أمام بناء إتحاد مغاربي ما أدى إلى اتسام العلاقات المغربية- الجزائرية بالتوتر، في ظل العجز الديمقراطي للدولتين ، وفي ظل الانتقادات الداخلية بخصوص حقوق الإنسان والفساد وانعدام الحرية، إضافة إلى التوتر الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية منذ 1976[3].

---

[1] Jawad Rachami, OP .CIT. P06.

[2] مصطفى الصالحين الهوني ، مرجع سابق ، ص ص 14-15.

[3] Louis Martinez, Algeria, the Arab, Maghreb integration …, OP.CIT,P 10.

وهذه الخلافات أدت بحكومة البلدين (الجزائر والمغرب) إلى إغلاق الحدود منذ سنة 1994 وهذا ما أدى بالدولتين إلى التنافس على اجتذاب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى التحالفات الأمنية مع الدول الخارجية [1].

وتفادي المشاكل الداخلية بين البلدين فالجزائر والمغرب تعانيان من خطر الإرهاب والتسلل الذي يتم عبر الحدود بين الدوليين للقيام بعمليات مسلحة، إضافة إلى عمليات التهريب المنظم التي تتم عبر الحدود والتي تحدث خسائر اقتصادية لكلتا الدولتين وهاتان مشكلتان تتطلبان حد أدنى من التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب وهو يتطلب أولا حل للمسألة الصحراوية، لأن المغرب تضع هذا الأمر كشرط أساسي لتطبيع علاقاتها مع الجزائر[2].وهذا ما جعل دول المغرب العربي تضع آلية لعلاقاتها الثنائية، بتفضيلها للشركاء من خارج المنطقة مثلما يتضح من خلال إتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، والشراكة الإستراتيجية بين روسيا والجزائر سنة 2001 ، والشراكات بين ليبيا وإيطاليا سنة 1998[3].

إضافة إلى الشركات الأورومتوسطية والمتمثلة في سياسة الحوار الأوروبي " the European neighborhood" وعملية برشلونة 1995، هذه الشراكات التي تعد دول المغرب العربي طرفا أساسيا فيها إلا أنه وخلال عشر سنوات من الشراكة الأورومتوسطية لم تساهم هاته وبصورة فعالة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان البلدان المتوسطية الشريكة [4].

1- الملاحظ على جل هذه الشراكات غلبة المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية والإنسانية وغياب الحوار الاجتماعي الذي يعد الإنسان محوره وأحد أطرافه.

2- غياب التعاون المغاربي-مغاربي، والدول المغاربية في أغلبها تتعامل مع الدول الأوروبية والدول الأخرى وتتفادى التعاون فيما بينها الأمر الذي يجعل عملية التكامل أكثر تعقيدا .

---

[1] Khadija Mohsen Finan , p 56.

[2] خالـد السرجاني، " العلاقات المغربية –الجزائرية والمسألة الصحراوية". مجلة السياسة الدولية ، العدد 163، المجلد 41 ، جانفي 2006 ، ص 171.

[3] Louis Martinez, OP.CIT.P, 10.

[4] John Louis, <rapport femise 2003 sur le partenariat euro méditerranéen>
<http//wwwFemise. net / PDF/ femise A2003Fr. PDF>.p06.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما تم تقديمه وتحليله يمكن القول أن الدول المغاربية تواجه تحديات حقيقية تتطلب إعادة النظر في السياسات الحكومية لمكافحة ومحاربة هذه الظواهر التي باتت تشكل تحد حقيقي يرهن مستقبل المنطقة ككل.

فعلى المستوى السياسي والأمني تواجه المنطقة تحدي **إرساء الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان** ، وفق **مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد وتمكين المواطن المغاربي من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية** فبالإضافة إلى تحدي البطالة والفقر والأمية والفساد بجميع أنواعه ، هناك تحديات برزت نتيجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونتيجة أيضا لسوء تقدير النخب الحاكمة وتتمثل هاته التحديات والتي تم التطرق إليها في : **التهديدات الأمنية للإرهاب والهجرة غير الشرعية والتجارة غير المشروعة** التي تتم على مستوى حدود الدول المغاربية، إذ أضحت دول المغرب العربي منطقة عبور واستقبال للمهاجرين غير الشرعيين لدول الساحل والصحراء الإفريقية التي هي في تزايد إضافة إلى كون المنطقة من بين الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، هذا التحدي ترتبت عنه نتائج ما أدى بالباحث **"هاين هانس"، من جامعة اوكسفورد Oxford** في آخر دراساته المنشورة بموقع سياسة الهجرة بواشنطن،حول ضغط الهجرة السرية على أن:**"استقرار المهاجرين الأفارقة في البلدان المغاربية يعني تعريفا جديدا للهوية وهرمية اجتماعية جديدة في بلدان الاستقبال"** .

هذا ويرتبط تحدي الهجرة بتحدي آخر يواجه دول المغرب العربي في ظل عدم التكتل والاتحاد وهو ما يطلق عليه **بمثلث تجارة الموت** ويضم الشمال الموريتاني والحدود المغربية-الجزائرية، هذا المثلث الذي لا يخضع لأي رقابة ولا قانون حيث تنشط عمليات تهريب السلاح والمخدرات والهجرة السرية التي تتطلب سرعة تدخل البلدان المغاربية من أجل إيجاد الحلول العاجلة والآليات والميكترمات للحد منها، عن طريق تعزيز التكامل الإقليمي الاقتصادي الذي من شأنه أن يفسح المجال للتنمية الشاملة من خلال التبادل البيني ومحاولة تجاوز الخلافات السياسية والحدودية .وهذا يتوقف على الإرادات السياسية للنخب الحاكمة في ظل التحديات والتغيرات التي تطرحها العولمة ومؤسساتها الاقتصادية وفي ظل عالم يتسم بعدم التوازن والتكافؤ الدولي وهذا التغيير بطبيعة الحال يكون منطلقه واقع المجتمعات المغاربية وفق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ووفق منظور ومقاربة مغاربية بدءا بالاهتمام بالأمن الموريتاني الذي يشكل جزءا مهم من الأمن المغاربي والاهتمام بالمواطن المغاربي انطلاقا من الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة والتي تؤهلها لبناء اقتصادي يساهم في تحقيق التنمية الإنسانية التي تنشدها شعوب المنطقة.

المبحث الثالث :مستقبل وآفاق التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

تتميز منطقة المغرب العربي عن باقي مناطق العالم بوحدتها الجغرافية التي تخلو من الحواجز الطبيعية التي تعيق عملية البناء و التنمية ، ما يؤهلها لأن تصبح تكتل إقليمي ينافس التكتلات الاقتصادية الكبرى اعتمادا على الإمكانات الجيو اقتصادية والبشرية التي تتوفر عليها المنطقة، ما يفسح المجال للتبادل الاقتصادي وتبادل الخبرات العلمية الماهرة التي تساهم في تدريب الموارد البشرية واستغلالها أحسن استغلال عن طريق فتح المجال للاستثمارات وتنويع الاقتصاديات للتقليل من حدة التحديات التي يرجع معظمها إلى عدم استغلال الطاقات البشرية وسوء توظيف وتسيير الموارد الاقتصادية والاعتماد على التعاون الاقتصادي الخارجي الذي يحول دون تحقيق التعاون البيني المغاربي في جميع المجالات ما من شأنه أن يحقق قفزة نوعية للتنمية الشاملة وفق حكم رشيد عقلاني .

المطلب الأول: مقومات وإمكانيات التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

قبل التطرق إلى الإمكانيات المادية والبشرية للتنمية والحكم الراشد في المغرب العربي لا بد من تحديد الموقع الجغرافي للمغرب العربي؛ إذ يرتبط هذا الأخير بالموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة والتي تتميز بالوفرة والتنوع.

يقع المغرب العربي شمال القارة الإفريقية بين خطي العرض 15° و 37° شمالاً ، وخطي الطول 17° و 25° شرقاً، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول (ليبيا ، تونس ،الجزائر ، المغرب وموريتانيا) وتبلغ مساحتها ست ملايين كم^2 .يحد المغرب العربي شمالا البحر المتوسط وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال وشرقا مصر والسودان وغربا المحيط الأطلسي. تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري وتحتل دول المغرب العربي موقعا إستراتيجيا هاما ؛ حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة والمحيط الأطلسي من جهة أخرى. وتشكل مساحة المغرب العربي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي ، إذ تشكل الجزائر وحدها مانسبته 41% من مساحة الإتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للإتحاد المغاربي حوالي 6505 كم^2 ،أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله [1].

وتنتشر بالمغرب العربي خمس مجالات مناخية :

- **مجال متوسطي** : شمال الجزائر ، شمال تونس ، شمال المغرب المطل على البحر المتوسط ، غرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي ، المناطق الساحلية الليبية .
- **مجال شبه جاف:** الداخل المغربي والجزائري والتونسي.
- **مجال قاري:** أعالي الجبال المغربية والجزائرية.

---

[1]- ـــــــــــــــ ، قسم البحوث والدراسات، <دول المغرب العربي .....معلومات أساسية > .
[http : //www.aljazeera.net/NR/Exeres/FCBFF-4 12E-850 .htm] 2009/12/12.
2009/12/12 ، ص 01.

- **مجال صحراوي جاف:** الصحراء المغربية الشرقية والجنوبية، الصحراء الجزائرية في الوسط والجنوب الجنوب التونسي معظم مساحة ليبيا ومعظم مساحة موريتانيا.
- **مجال شبه مداري:** أقصى جنوب موريتانيا المحاذي لنهر السنغال[1].

من خلال هذا الاستعراض المختصر لموقع ومساحة المغرب العربي يُلاحظ الوحدة الجغرافية المشتركة لدول المغرب العربي وتنوع الخصائص الطبيعية لهذه البلدان مما يوفر فرص كبيرة للإتحاد اقتصاديا ، سياسياً ، اجتماعيا وحتى جغرافياً .كما تحتل دول المغرب العربي موقعاً جيوإستراتيجيا للعب الأدوار إقليمياً ودولياً من خلال إتحاد هذه الدول .

هذا فيما يخص الخصائص الطبيعية والموقع والمساحة. أما العناصر البشرية للبلدان المغاربية فيبلغ عدد سكان إتحاد المغرب العربي حوالي 85.7 مليون نسمة،حسب تقديرات المكتب العالمي للسكان Population Reference Bureau، إذ تعد الجزائر أكبر الدول سكاناً بـــ 34.7 مليون نسمة تليها المغرب بـــ 31.2مليون نسمة، ثم تونس بـــ 10.3ملايين نسمة، وليبيا بـــ 6.3 مليون نسمة، وأخيراً موريتانيا بـــ 3.2 ملايين[2].

وتشير تقديرات أخرى إلى أن عدد سكان المغرب العربي في تزايد ويقارب 89 مليون نسمة.

حيث يبلغ معدل النمو السكاني لدول الإتحاد حوالي 1.7% ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) وأقلها في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي[3].

وتتوزع الأعمار في منطقة المغرب العربي على النسب التالية :

أقل من 15 سنة 30%، الفئة من 15 إلى 24 تمثل 22%، وفئة 25 إلى 64 تمثل 43%، وتمثل فئة فوق 65 سنة 5% [4].

من خلال هذه النسب لتوزيع الأعمار يلاحظ أن المغرب العربي يزخر بطاقات بشرية شابة يمكن استغلالها في التنمية وذلك نظرا لدور البعد الديمغرافي في التنمية الإنسانية باعتبار أن السكان هم الوعاء الذي يحوي التنمية وهم صانعوا التنمية وهدفها.ولا يمكن التحدث عن التنمية دون أن تكون خلفيتها السكان الذين تكون التنمية منهم من أجلهم وبهم [5].

إضافة إلى القدرات والموارد البشرية تتميز دول المغرب العربي بوفرة الموارد والثروات الطبيعية ، حيث تتباين الإمكانات الجيوإقتصادية بين الدول المغاربية.

---

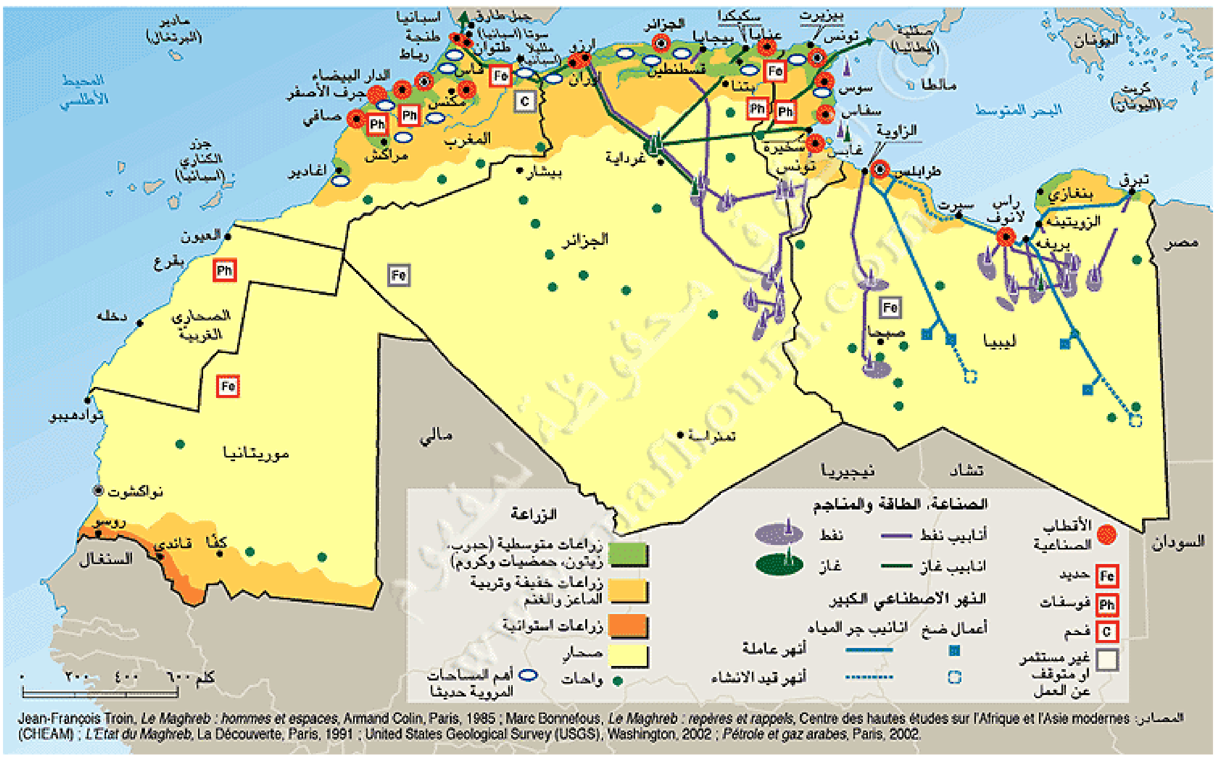
[1]- عيسى علي إبراهيم وآخرون، قضايا العالم العربي. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص 145.
[2] -Population Reference Bureau : 2008 world population Data Sheet.
[3]- قسم البحوث والدراسات ....، مرجع سابق، ص 01.
[4]Ilo Global Labor Trends and UN World Population Prospects; (2006-2007).
[5]- يوسف زدام ، مرجع سابق ، ص 80.

وتعتبر الجزائر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم ، ويعتمد بشكل كبير اقتصادها على تصدير النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية والتي تمثل بمجموعها 97% من صادرات البلاد ، إضافة إلى الفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل .

أما بخصوص المغرب فيمتلك 70% من احتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصاد المغرب أيضا على السياحة الأجنبية، وتصدير الحوامض والأسماك والنسيج إلى أوربا وأمريكا .في حين يعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة وعلى الصادرات الفلاحية، حيث تعد تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا ، ويشبه الاقتصاد التونسي في بنيته الاقتصاد المغربي بعض الشيء ، خاصة من حيث أهمية السياحة إلا أن الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة، فيما يعتمد الاقتصاد المغربي أكثر على الفلاحة ، والاقتصاد التونسي هو الأسرع نمواً والأكثر تنافسية في المغرب العربي ، ويصنف بانتظام من بين الإقتصادات الثلاثة الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية .كما تعتبر ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم الذي تعتمد عليه في اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيماوية ، وقد أصبحت مؤخراً موريتانيا بلداً مصدراً للبترول إلى جانب صادراتها من الحديد والأسماك[1].

وتبين الخريطة أدناه توزيع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي :

شكل رقم(13): خريطة الصناعة ، الطاقة والمناجم في المغرب العربي:



---

[1] عيسى علي إبراهيم ،وآخرون، المرجع السابق ، ص 143.

ومن خلال ما تم استعراضه من الإمكانات الجيوإقتصادية والعوامل البشرية تتضح مقومات التكامل الاقتصادي وتتمثل في :

1- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة.

2- المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة وكفؤة للقيام بدورها في تشجيع وتسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة.

3- تطوير البنية الأساسية لكافة الأطراف اللازمة ، ومما لا شك فيه أن توفر البنية الأساسية الحالية هي أحد مقومات خلق التكامل ، إلا أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع التغيرات والأدوار الجديدة للمناطق المؤهلة للتكامل سيكون أحد الدوافع الهامة لتفعيل التكامل .

4- إمكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناءاً على المزايا والموارد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية .

5- التشريعات واللوائح الملائمة وذلك لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.

6- حرية انتقال عناصر الإنتاج ويعني ذلك تيسير انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.

7- القدرة التفاوضية المستقبلية وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة، بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة التفاوض بفعالية في عالم اليوم والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.

8- الاختناقات الاقتصادية للأقطار المساهمة وطرق معالجتها بأساليب وطرق حديثة ومتطورة مما يجعل دور التكامل مفيدا لكافة الأطراف، ولعل مشكلات الغذاء والماء والبطالة وغيرها تأتي في مقدمة هذه الاختناقات.

9- تعجيل وتسريع التنمية المستدامة وفتح آفاق جديدة للتجمع في المستقبل ويكون ذلك باستخدام المخططات الإستراتيجية والرؤية المستقبلية الموحدة ،وكذلك تنشيط المنافسة لرفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ورفع درجة التنافسية للمنطقة ككل لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

10- تنشيط الدراسات والبحوث التطبيقية لدراسة الإمكانيات المتاحة لكل قطر والإمكانيات المتكاملة للتجمع واقتراح السياسات المحفزة لإقامة التطبيقات العملية والتي يتميز بها التجمع.

11- القدرات الإدارية والتنظيمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ليكون دافعا لتعميق وترسيخ مفهوم التكامل لصالح كافة الأطراف[1].

[1]- محمد الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي....، المرجع السابق، ص ص (9-10).

مما سبق من العرض يمكن القول أن دول المغرب العربي تمتلك الموارد البشرية التي تتشابه في الخصائص كما وتتميز هاته الكتلة البشرية بالتجانس ووحدة اللغة والدين مما يوفر فرص كبيرة للإتحاد والتكتل لتحقيق تنمية إنسانية مستدامة، وفرصة أيضا لإصلاح أنظمتها نحو حكم ديمقراطي صالح وهذا ما يتطلبه أيضا بناء حكم راشد وفق أطر سياسية واقتصادية واجتماعية تتلاءم والمجتمعات المغاربية. هذا ولا توجد عوائق جغرافية طبيعية بين أقطار المنطقة.

ومن خلال استعراضنا للمعلومات السابقة يلاحظ أن الإمكانيات المادية التي تتوافر عليها الدول المغاربية تؤهلها لقيام تنمية اقتصادية وتكامل اقتصادي إقليمي يساعد للتصدي للتحديات التي تواجهها دول المنطقة على جميع الأصعدة.

المطلب الثاني: مستقبل ورهانات التنمية والحكم الراشد في المغرب العربي

انطلاقا من الواقع والتحديات التي تمت معالجتها في الأجزاء السابقة من هذا البحث كان ولا بد من رسم خطط مستقبلية وفق استراتيجيات مدروسة لتخطي الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها الدول المغاربية على جميع الأصعدة.

وتعد الدراسات المستقبلية آلية من الآليات التي تسهم في تغيير ما هو ممكن تصور وقوعه بالممكن وذلك بوسائل متاحة أو غير متاحة، لتحقيق مستقبل "مخطط"بدلا من مستقبل "تلقائي"وفي هذا الصدد يقول **أبراهام لينكولن** :" إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟ وإلى أين نتجه؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله؟.[1]

وبهذا يمكن تصور مستقبل الدول المغاربية على الصعيد السياسي من خلال مواجهة الأزمات التالية:

1- أزمة المشاركة: وهنا ليس المقصود الجانب السياسي فحسب، بل جانب إشراك كل الناس وكل فئات المجتمع في أية عملية تنمية فعلية وصحيحة، لأنه من أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها؛مشاركة الناس في نقاش الخيارات المتاحة وشعورهم بأن لهم دورا ورأيا وحضورا في هذه المسألة، بل شعورهم بأن هذه العملية تمثل تطلعاتهم ومصالحهم في الحاضر والمستقبل .

2- ضعف هيئات المجتمع المدني: فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي تقوم بنشاطات قيمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية مختلفة، إلا أن هذه المؤسسات ما زالت دون حجم التحديات القائمة.

3- هيمنة المركزية وضعف المجالس المحلية: إذ تتميز الأنظمة الإدارية بهيمنة أجهزة الدولة المركزية على الهيئات المحلية وضعف اللامركزية الإدارية.

---

[1]- علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد ، اتجاهات حديثة في علم السياسة . د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص105.

4-ضعف حضور دولة الحق والقانون: فمسألة تعادل الفرص والمساواة أمام القانون مسألة حيوية وهي تشعر المستثمرين والمواطنين بطمأنينة والاستمرار في عملية التنمية وبدونها يسيطر جو من انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة وهو ما يولد قلقا اجتماعيا عميقا يعيق أية عملية تنموية فعلية[1].

وهذا الوضع يستدعي حركة إصلاح من الداخل تخضع لحاجات المجتمعات التي ترتبط بتحقيق أهداف ومطالب الشعوب ويستدعي هذا الإصلاح ما يلي:

1- العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة؛ إذ لم يعد الاستقرار مسألة داخلية بقدر ما أصبح مسألة إقليمية حيث تتميز البيئة الجيوسياسية الحالية بحجم لا مثيل له من التدخلات الخارجية، وانعدام كامل تقريبا للاستقلالية ولحرية القرار الإقليمي والوطني.

2- إعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية فالتنمية الاقتصادية والإنسانية لن تتقدم من دون وجود عقد وطني قوي يؤطر نشاطات الأفراد والجماعات ويوجهها نحو خدمة الأهداف العامة، وبغياب مثل هذا الإطار القوي السياسي والقانوني الذي هو الدولة، لن يقود الانفتاح إلا لازدهار المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة.

3- أولوية الإصلاح السياسي.

4-تعزيز مكانة المجتمع المدني ودوره تجاه المؤسسات والنخب الحاكمة معا وهو ما يستدعي العمل في اتجاه تطوير الديمقراطية المحلية وتجديد وسائل عملها[2].

وهناك جوانب أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي السياسية الاقتصادية الكلية لهذه البلدان التي تعاني ضعف المساءلة وضعف الرقابة وعدم توفر آليات لرسم سياسات اقتصادية سليمة، وغياب تضافر الجهود العامة والخاصة التي تؤثر على عملية التنمية انطلاقا من الأهداف والمنطلقات التالية:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادي .
- توفير المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للشعوب.
- توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة المكشوفة والمقننة وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية.

وهناك مسألة ذات تأثير بالغ على مستقبل التنمية المغاربية وتتمثل في عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد؛ فالكثير من أسباب فشل التنمية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية وغياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي .وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في الموقف من قطاع الدولة، إذ أننا نعتقد أن أية تنمية ناجحة في المستقبل مرهونة بالمحافظة على دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في المشاريع

---

[1]- عبد الله تركماني، "التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي". مجلة دراسات دولية، العدد 101، تونس، 12 ديسمبر، 2006، ص ص (116-117).

[2]- برهان غليون العولمة وأثرها على المجتمعات العربية " ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت :19-21 ديسمبر، 2005 ، ص ص (31-32) .

الإستراتيجية .إذ أنه لا بد من تدخل قوي لسلطة الدولة في وضع المعايير والقوانين والسياسات وفي جمع الموارد المالية وتوزيعها، وفي إعداد البرامج الاجتماعية ومراقبتها من أجل ضمان الرفاهية للشعوب.

ولعل أبرز المهمات العاجلة للبدء بالإصلاح الشامل، احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والقادر على إنجاز التنمية البشرية المستديمة، وتمكين المرأة من بناء قدراتها الذاتية وتشجيع الإبداع واكتساب المعرفة وتوظيف القدرات البشرية بكفاءة في النشاطات الاجتماعية لتحقيق الرفاه الإنساني[1] .

هذا على المستوى القطري للدول المغاربية أما على مستوى الاتحاد المغاربي فهناك سيناريوهان:

أما السيناريو الأول ينبئ عن مسارات انفرادية لكل دولة من الدول المكونة لإتحاد المغرب العربي كما سار عليه الأمر منذ عدة عقود ،ويعني هذا غياب التنسيق والانسجام في السياسات المتبعة بكل ما يحدثه ذلك من آثار سلبية ،وتطور الاقتصاديات المغاربية بشكل إما يدعم اندماجها في المنطقة الأورومتوسطية بالنسبة للدول المنخرطة فيها، أو تسير في اتجاه انعزالي فلا تستفيد من ديناميكية التبادل والانتماء إلى مجموعة ذات سوق واسعة .هذا في الوقت الذي تظل فيه فكرة المغرب العربي الموحد اقتصاديا على الأقل مجرد حلم راود عدة أجيال متعاقبة دون جدوى .

أما السيناريو الثاني : فالمطلوب أن يستجيب المغرب العربي بفعالية لمختلف التحديات المطروحة أمام المنطقة وأمام كل بلد على حدا وهذا يتطلب تطوراً معينا لنماذج النمو الحالية لمختلف الدول المكونة للإتحاد بشكل يمكن من :

* استغلال أمثل للإمكانيات المتاحة.

* توفير شروط الاندماج في مختلف أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية و لم لا السياسية في الأمد الطويل.

وهذا السيناريو يقتضي توفر دول الإتحاد على نظرة مشتركة شمولية ومستقبلية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للفضاء المغاربي .والواقع أن بناء إتحاد المغرب العربي وإنشاء سوق مغاربية مشتركة أصبح من هذا المنظور بالنسبة لشعوب المنطقة حتمية تاريخية لا بد أن تجد طريقها إلى الواقع باعتبار أن تكلفة اللامغرب مرتفعة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً ومعطلة للنمو المتكامل للمنطقة ككل [2].

---

[1]- عبد الله تركماني، المرجع السابق، ص 118.
[2]- محمد الصالحين الهوني، المرجع السابق .

خلاصة واستنتاجات:

ويمكن تصور مستقبل الدول المغاربية انطلاقا من إستراتيجيات التغيير والإصلاح التي تشمل جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ لا يمكن بلوغ دولة الحكم الراشد دون التدرج التنظيمي والمؤسساتي الذي يؤسس على المبادئ المختلفة للحكم الراشد.

فالحكم الراشد يعتبر في نظرنا أعلى وآخر المراحل التي يتم بلوغها بعدما يكتمل بناء الدولة إبتداءاً من الدولة الشرعية ، دولة الحق والقانون فالدولة الديمقراطية ثم دولة الحكم الراشد. بعد تحقيق جودة الأنظمة السياسية وتفعيل الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التداولية ودسترة الحقوق وتكريسها وتفعيل البرلمان بما يخدم ويحقق المطالب المجتمعية ، بتبني مقاربة الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية بدل المقاربة الأمنية و العسكرية .

وهذا يتطلب تفعيل الرقابة والمحاسبة فيما بين السلطات وتعزيز الفصل السلطوي فيما بين السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، والتأكيد على استقلالية القضاء وفعاليته) خاصة في قضايا الفساد الذي يهدد وبشكل كبير كيان الدول.

الدعوة إلى إصلاح البيت الداخلي للدول المغاربية وعدم الفصل بين المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأن الدراسة أثبتت الترابط بين هذه المجالات إضافة إلى المنظور الإنساني والاهتمام بالمقاربة الإنسانية الحقوقية وجعل الإنسان محور وهدف أي عملية سواء كانت سياسية اجتماعية أو اقتصادية .

وفي الوضع الراهن للدول المغاربية لا يمكن تصور تنمية إنسانية وحكم راشد إنساني في ظل الانتهاكات الممارسة لحقوق الإنسان والحد من الحريات وفي ظل البناء السياسي الراهن والنخب الحاكمة الحالية لأن حالة الدول المغاربية تستدعي تغيرات وإصلاحات جذرية على جميع المستويات لبلوغ أهداف التنمية الإنسانية والحكم الراشد كما يقتضي الأمر التصدي والمواجهة المدروسة للتهديدات والتحديات التي تواجه الدول المغاربية حالياً والتي تزداد حدة مستقبلاً وهذا يتطلب :

- ✓ التطور التدريجي من أجل الوصول إلى نظام ديمقراطي وسيادة القانون .
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي مستقر وخلق فرص عمل .
- ✓ تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الفقر ومحاولة التقليص من حدة العجز الاجتماعي .
- ✓ الإصلاح والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- ✓ تعزيز الديمقراطية المحلية (والحكم المحلي).

فأمن الإنسان لا يمكن أن يتحقق دون السعي للتحرر من العوز والتحرر من الخوف لذا لا يمكن تصور حكم راشد وتنمية إنسانية في واقع لم يتحرر فيه المواطن المغاربي من العوز ومن الخوف .

الخاتمة:

أدت التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة إلى التغير في المفاهيم وذلك بانتقال المفاهيم من بعدها الاقتصادي والعسكري إلى البعد الإنساني القائم والمبني على حماية حقوق الإنسان وتكريسها ، فلم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الجانب المادي والنمو الاقتصادي الذي جاء به كل من آدم سميث وريكاردو ومالتوس.... وغيرهم، وإنما اتسع ليشمل الجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية هذا الجانب الذي ظل ولسنوات طويلة بعيدا عن اهتمام الدارسين والباحثين .فتطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة فالتنمية الإنسانية، الذي يقوم على الحياة الكريمة و التمتع بالحرية والعدالة في التوزيع والمشاركة في صنع السياسات؛ أي المفهوم الذي يقوم على **محورية الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان**.

في سياق ذلك ظهر مفهوم الحكم الراشد الذي أصبح يشكل الإطار المرجعي لقياس مستويات التنمية ومدى نجاحها.

وتنامى مفهوم التنمية الإنسانية في التسعينات من القرن العشرين وتنامى معه الاهتمام بأسلوب الحكم بعد أن أظهرت الدراسات العديدة، أن النجاح والإخفاق في دفع عملية التنمية بأبعادها المختلفة ، يتوقف وبدرجة كبيرة على مدى الرشادة في تسيير الموارد والالتزام بحكم القانون ومدى استجابة وفعالية الأداء بالنسبة للحكومات.وبالتالي فإن المقاربات العالمية حول التنمية أصبحت تتمحور على **الحكم الراشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان** باعتبار أن الحكم الراشد هو:

- الحكم الذي يعزز ويدعم توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الراشد هو الحكم الذي يكرس حقوق الإنسان ويجسدها من خلال دولة الحق والقانون.
- الحكم الراشد هو الحكم الذي يقوم على البناء الديمقراطي وهو الحكم الذي يهيئ لتنمية الديمقراطية ، عن طريق التنشئة السياسية والثقافة السياسية وتأصيلها في المجتمع.

وهذا من خلال احتواء الحكم الراشد على عناصر تضمن التفاعل البناء بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، التي تهدف إلى وضع سياسات تعزز **وتدعم وتصون رفاه الإنسان**.

ترتبط التنمية بالحكم الراشد ومؤشراته وذلك بارتباط التنمية بالديمقراطية ومن خلال علاقة التنمية بحقوق الإنسان وارتباط التنمية كذلك بالبيئة الآمنة والمستقرة.حيث تعتبر الديمقراطية أهم مؤشر وبعد من أبعاد الحكم الراشد من خلال :

* دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية البشرية بخلق البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنمو الاقتصادي والأداء الفعال.

* قيام الحكم الديمقراطي على المشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات المختلفة لجميع الفواعل المجتمعيـــة، وبالتالي تفعيل الديمقراطية التشاركية وتمكين كل المواطنين دونما تهميش في العملية التنموية.

* يقوم الحكم الراشد على مبدأ التمكين لاسيما التمكين السياسي الذي يعد من العمليات المركبة التي تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا. كما بقصد به أيضا العمل المســـتمر من أجل تحديث أنظمة الحكم القائمة واستبدالها عن طريق مشاركة غالبية الشعب في إدارة الدولة.

كما وترتبط التنمية بحقوق الإنسان باعتبار أن تحقيق كرامة الإنسان وقيمته المتأصلة في كل فرد هي هـــدف مشترك لكل من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، من خلال رباعيـــة: **المســـاواة، الإنتاجيـــة، الـــتمكين، الاستدامة**.

مال حرية الاختيار بين البدائل المتاحة. وهنا نستنتج مركزية ومحورية الحرية في التنمية الإنسانية.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، وأمن الفرد هو جزء من أمن الدولة السياسي، والاقتصادي والاجتماعي. والهدف الأسمى للتنمية الإنسانية هو بلوغ **الأمن الإنساني الذي يسعى لتحرير الفرد من الفاقة (العوز)، وتحريره من الخوف**.

ومما سبق ذكره يمكن استنتاج مايلي:

– إن مفهوم الحكم الراشد قادر على تفسير الإخفاق في عملية التنمية، باعتبارها مفهوما متعدد الأبعاد يمـــس الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

– ترتبط رشادة الحكم أساسا بعملية صنع القرارات من حيث مدى عقلانيتها.

– إن علاقة التنمية بالحكم الراشد هي علاقة تلازمية وتبادلية، من ناحية أن الحكم الراشد يـــؤدي إلى تنميـــة مستدامة كما وأن التنمية هي الأخرى تعد مدخلا للحكم الراشد لأن من شانها تحقيق المشـــاركة والحريـــة والعدالة وتمكين الأفراد.

– تتطلب التنمية الإنسانية إقامة نظم سياسية وديمقراطية، ونظم للحماية الاجتماعية بالتركيز على رأس المـــال الاجتماعي، وإقامة نظام اقتصادي منصف وعادل يشمل الجميع وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للناس من معرفة وتعليم وصحة وأسباب العيش الكريم.

مما سبق عرضه وربطه بتحليل الواقع السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي لدول المغرب العربي يمكن القول أن تحليل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا،موريتانيا) ،كوحدة جغرافية مشتركة، يبرز الخلل البنيوي والتنظيمي لهاته الدول فسياسيا، تعـــاني هاتـــه الدول من عدة أزمات أهمها أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة التكامل باعتبارها أبرز تحـــدي لأمن الدولة والمجتمع،وكذلك تحدي تجسيد الديمقراطية الحقة التي تكرس وتحمي وتحفظ حقوق المواطن المغاربي ناهيك عن الأزمات المجتمعية التي خلفها فشل السياسات الحكومية في تلبية المطالب المجتمعية وضعف الـــبرامج

التنموية وعدم رشادة السياسات العامة، من فقر وبطالة وأمية، وهجرة شرعية وغير شرعية، الجريمة المنظمـــة بكل أنواعها وظاهرة الإرهاب، كل هاته الظواهر أصبحت اليوم من بين أهم التحديات التي تواجهها الأنظمة السياسية المغاربية مقابل ما تتميز به هذه الأنظمة من انعدام الشفافية والمساءلة والمحاسبة واستشـــراء الفســـاد السياسي والإداري الذي يعكس صورة الحكم السيئ والذي نجم عنه إهدار فرص التنمية وعرقلة تنظيم المسيرة التنموية، وغياب دولة الحق والقانون التي تعد المرجع المؤسسي لإعمال القوانين وإنفاذها لمعالجة المشاكل التي تعيق عملية البناء الديمقراطي والتنموي.

لذا فإن آليات الحكم الراشد وميكانزماته وعلى الرغم من الجهات الدولية التي نادت به، إلا أنه يوفر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لإقامة التنمية الشاملة والتنمية الإنسانية التي تطمح إليهـــا شعوب المنطقة المغاربية لرفع التحديات ولإعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع في دول المغرب العـــربي – الـــتي تتطلب إعادة الثقة لعلاقة هرم السلطة بالقاعدة الشعبية والاهتمام بالفئات الأكثر تهميشا والأكثر فقرا– مـــن خلال تبني رؤية واضحة ومشتركة و إحداث التغييرات والإصلاحات الفعالة والفاعلة في المجتمع وفـــق مـــا تنضوي عليه مبادئ الحكم الراشد وذلك بـــ :

- دمقرطة الأنظمة وفق أطر الشرعية والمشاركة.
- احترام حقوق الإنسان وتكريسها بتطبيق دولة الحق قبل القانون.
- تشجيع الحكم المحلي وتقريب الإدارة من المواطن.
- تحسين الفعالية في الأداء.
- مكافحة الفساد بجميع أنواعه والعمل على استئصاله بتفعيل القضاء ومؤسساته.

وفيما يخص التعاون البيني بين الدول المغاربية يتطلب:

– إيجاد رؤى مشتركة من خلال توحيد الإرادات السياسية التي بدورها تدفع وتحرك عجلة التعاون الاقتصادي والتنموي في إطار الاتحاد المغاربي. وإعادة تفعيله وفق ما يخدم شعوب المنطقة ومصالحها،واستكمال المشـــاريع التي تم الاتفاق عليها سابقا.

– تجاوز الخلافات خاصة مشكلة الصحراء الغربية التي أحدثت انقسامات داخل دول المغرب العربي.

– الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد البشرية والإمكانيات الطبيعية والمادية وحسن توظيفها باعتبارها أهـــم مقومات التكامل والتعاون لاقتصادي ومن بين المقومات الرئيسية للتنمية الشاملة والحقيقية التي تهدف إلى تحقيق إنسانية الإنسان.

– جعل الإنسان محور الاتفاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

– إعطاء أهمية للجانب المعرفي والثقافي في البرامج والمخططات ، باعتبار أن اكتساب المعرفة هو أحد الأحقيات الإنسانية الرئيسية ، وباعتبار أن الصلة بين اكتساب المعرفة والتنمية البشرية عضوية ، فلا تنمية إنســـانية دون اكتساب المعرفة لأن التعليم والتطور الثقافي هي الأدوات الفعلية للتنمية الإنسانية.

وعليه فإن تحقيق التنمية الإنسانية وفق متطلبات الحكم الراشد في المغرب العربي يتطلب تغيير الواقـــع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية وفق مشروع مجتمع ينطلق من المجتمعات المغاربية نفسها ومن داخل هاته الدول ووفق حكم صالح تكون دعائمه مستمدة مـــن القـــيم الحضارية والدينية والثقافية للدول المغاربية، وهي التوصية الحيدة التي يمكن أن تقدم في إطار هذه الدراسة.

وأخيرا أستشهد بما قاله الأصفهاني في وصف أعمال البشر، حيث قال:"**إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا وقال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا كان يستحسن ، ولو ترك هـــذا لكان أجمل ، وهذا لعمري من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر**".

<u>Annex I</u>

Governance – common definitions

Definitions of governance by leading institutions and studies converge on the term as referring to a process by which power is exercised.

<u>UNDP:</u> Governance is viewed as the exercise of economic, political and administrative authority to manage a country's affairs at all levels. It comprises mechanisms, processes and institutions through which citizens and groups articulate their interests, exercise their legal rights, meet their obligations and mediate their differences. (UNDP 1997);

<u>World Bank</u>: Governance is defined as the manner in which power is exercised in the management of a country's economic and social resources. The World Bank has identified three distinct aspects of governance: (i) the form of political regime; (ii) the process by which authority is exercised in the management of a country's economic and social resources for development; and (iii) the capacity of governments to design, formulate, and implement policies and discharge functions. (World Bank, 1997);

<u>OECD</u>: The concept of governance denotes the use of political authority and exercise of control in a society in relation to the management of its resources for social and economic development. This broad definition encompasses the role of public authorities in establishing the environment in which economic operators function and in determining the distribution of benefits as well as the nature of the relationship between the ruler and the ruled. (OECD DAC, 1995);

<u>DFID:</u> The Department for International Development adopts the same approach to governance as that provided by the OECD's Development Assistance Committee (DAC), which identifies four key elements in governance:

- legitimacy of government (political systems)
- accountability of political and official elements of government (public administration and financial systems)

Asian Development Bank: The definition of governance that is adopted by the ADB is that provided by the World Bank. Accordingly, the Bank regards good governance as synonymous with sound development management. It involves both the public and the private sectors. It is related to the effectiveness with which development assistance is used, the impact of development programs and projects (including those financed by the Bank). Thus, irrespective of the precise set of economic policies that find favor with a government, good governance is required to ensure that those policies have their desired effect. *In essence, it concerns norms of behavior that help ensure that governments actually deliver to their citizens what they say they will deliver.* [42]

USAID: Governance encompasses the capacity of the state, the commitment to the public good, the rule of law, the degree of transparency and accountability, the level of popular participation, and the stock of social capital. Without good governance, it is impossible to foster development. No amount of resources transferred or infrastructure built can compensate for-or survive-bad governance. [43]

Institute of Governance, Ottawa: Governance comprises the institutions, processes and conventions in a society, which determine how power is exercised, how important decisions affecting society are made and how various interests are accorded a place in such decisions. (Institute of governance, 2002); *Commission on Global Governance*: Governance is the sum of the many ways individuals and institutions, public and private,

---

[42] http://www.adb.org/Documents/Manuals/Operations/om54.asp?p=aadb
[43] USAID, Promoting Democratic Governance, http://www.usaid.gov/fani/overview/overview_governance.htm

Annex II
Core Characteristics of Good Governance

1) **Participation -**All men and women should have a voice in decision-making, either directly or through legitimate intermediate institutions that represent their interests. Such broad participation is built on freedom of association and speech, as well as capacities to participate constructively
2) **Rule of law -** Legal frameworks should be fair and enforced impartially, particularly the laws on human rights
3) **Transparency -** Transparency is built on the free flow of information. Processes, institutions and information are directly accessible to those concerned with them, and enough information is provided to understand and monitor them
4) **Responsiveness -** Institutions and processes try to serve all stakeholders
5) **Consensus orientation -** Good governance mediates differing interests to reach a broad consensus on what is in the best interest of the group and, where possible, on policies and procedures
6) **Equity -** All men and women have opportunities to improve or maintain their well-being
7) **Effectiveness and efficiency -** Processes and institutions produce results that meet needs while making the best use of resources
8) **Accountability -** Decision-makers in government, the private sector and civil society organisations are accountable to the public, as well as to institutional stakeholders. This accountability differs depending on the organisation and whether the decision is internal or external to an organisation
9) **Strategic vision -** Leaders and the public have a broad and long-term perspective on good governance and human development, along with a sense of what is needed for such development. There is also an understanding of the historical, cultural and social complexities in which that perspective is grounded.[44]

Annex III: The Sequence of Good Governance [45]

What comes first good governance or human rights? In this instance, the answer is neither. Good governance and human rights develop together. Outlined below are some key principles of good governance and an explanation of how each is linked with a particular type of human right.

Good Governance Principle	Human Rights Link
Democratic government and processes	A truly democratic government cannot occur unless individuals have guaranteed civil and political rights. This means they can freely express their views without fear of being arrested, tortured or discriminated against.
Effective public sector institutions	These institutions are developed through good government policy but they cannot be administered effectively unless the staff has access to economic human rights, such as adequate pay. Adequate pay enables people to support themselves properly and so reduces corruption. This improves governance.
The primacy of the rule of law and an impartial and effective legal system.	The primacy of the rule of law and an impartial legal system protects the civil rights of all people in relation to their property, personal security and liberty. The legal and judicial system should be independent of the government so that it can serve the interests of its citizens rather than a particular political party. In this way it protects the civil rights of its citizens against a predatory state.
A strong civil society	Civil society is about people contributing to the governing of their country through their participation in the community. It is difficult to participate if you are poor, unemployed, hungry, homeless and uneducated. People who live under these conditions are being denied their economic, social and cultural rights. Good governance cannot truly occur until these rights are guaranteed by a government willing to take responsibility for the social security of its people.
A high priority on investing in people	Investing in people means creating a skilled workforce. This cannot occur unless basic economic and social human rights are met including the right to adequate education, health services, food, and shelter.
Careful management of the national economy	A government, which does not manage its economy well will not have enough resources to guarantee basic human rights. However, if these rights are not met it is difficult to create the accountable and transparent institutions so vital to good governance and to sustainable development.

Box 1.3 Development, rights and human security

Human security is concerned with reducing and—when possible—removing the insecurities that plague human lives. It contrasts with the notion of state security, which concentrates primarily on safeguarding the integrity and robustness of the state and thus has only an indirect connection with the security of the human beings who live in these states.

That contrast may be clear enough, but in delineating human security adequately, it is also important to understand how the idea of human security relates to—and differs from—other human-centred concepts, such as human development and human rights. These concepts are fairly widely known and have been championed, with very good reason, for a long time, and they too are directly concerned with the nature of human lives. It is thus fair to ask what the idea of human security can add to these well-established ideas.

Human development and human security

The human development approach, pioneered by the visionary economist Mahbub ul Haq (under the broad umbrella of the United Nations Development Programme, UNDP), has done much to enrich and broaden the literature on development. In particular, it has helped to shift the focus of development attention away from an overarching concentration on the growth of inanimate objects of convenience, such as commodities produced (reflected in the gross domestic product or the gross national product), to the quality and richness of human lives, which depend on a number of influences, of which commodity production is only one.

Human development is concerned with removing the various hindrances that restrain and restrict human lives and prevent its blossoming. A few of these concerns are captured in the much-used "human development index" (HDI), which has served as something of a flagship of the human development approach. But the range and reach of that perspective have motivated a vast informational coverage presented in the UNDP's annual *Human Development Report* and other related publications that go far beyond the HDI.

The idea of human development, broad as it is, does, however, have a powerfully buoyant quality, since it is concerned with progress and augmentation. It is out to conquer fresh territory on behalf of enhancing human lives and is far too upbeat to focus on rearguard actions needed to secure what has to be safeguarded. This is where the notion of human security becomes particularly relevant.

Human security as an idea fruitfully supplements the expansionist perspective of human development by directly paying attention to what are sometimes called "downside risks". The insecurities that threaten human survival or the safety of daily life, or imperil the natural dignity of men and women, or expose human beings to the uncertainty of disease and pestilence, or subject vulnerable people to abrupt penury related to economic downturns demand that special attention be paid to the dangers of sudden deprivation. Human security demands protection from these dangers and the empowerment of people so that they can cope with—and when possible overcome—these hazards.

There is, of course, no basic contradiction between the focus of human security and the subject matter of the human development approach. Indeed, formally speaking, protection and safeguarding can also be seen as augmentations of a sort, to wit that of safety and security. But the emphasis and priorities are quite different in the cautious perspective of human security from those typically found in the relatively sanguine and upward-oriented literature of the human focus of development approaches (and this applies to human development as well), which tend to concentrate on "growth with equity", a subject that has generated a vast literature and inspired many policy initiatives. In contrast, focusing on human security requires that serious attention be paid to "downturns with security", since downturns may inescapably occur from time to time, fed by global or local afflictions. This is in addition to the adversity of persistent insecurity of those whom the growth process leaves behind, such as the displaced worker or the perennially unemployed.

Even when the much-discussed problems of uneven and unequally shared benefits of growth and expansion have been successfully addressed, a sudden downturn can make the lives of the vulnerable thoroughly and uncommonly deprived. There is much economic evidence that even if people rise together as the process of economic expansion proceeds, when they fall, they tend to fall very divided. The Asian economic crisis of 1997–99 made it painfully clear that even a very successful history of "growth with equity" (as the Republic of Korea, Thailand, and many other countries in East and Southeast Asia had) can provide very little

protection to those who are thrown to the wall when a sharp economic downturn suddenly occurs.

The economic case merely illustrates a general contrast between the two perspectives of *expansion with equity* and *downturn with security*. For example, while the foundational demand for expanding regular health coverage for all human beings in the world is tremendously important to advocate and advance, that battle has to be distinguished from the immediate need to encounter a suddenly growing pandemic, related to HIV/AIDS or malaria or drug-resistant tuberculosis.

Insecurity is a different—and in some ways much starker—problem than unequal expansion. Without losing any of the commitment that makes human development important, we also have to rise to the challenges of human security that the world currently faces and will long continue to face.

Human rights and human security

There is a similar complementarity between the concepts of human rights and human security. Few concepts are as frequently invoked in contemporary political debates as human rights. There is something deeply attractive in the idea that every person anywhere in the world, irrespective of citizenship or location, has some basic rights that others should respect. The moral appeal of human rights has been used for varying purposes, from resisting torture and arbitrary incarceration to demanding the end of hunger and unequal treatment of women.

Human rights may or may not be legalized, but they take the form of strong claims in social ethics. The idea of pre-legal "natural" or "human" rights has often motivated legislative initiatives, as it did in the US Declaration of Independence or in the French Declaration of the Rights of Man in the 18th century, or in the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms in the 20th century. But even when they are not legalized, affirmation of human rights and related activities of advocacy and monitoring of abuse can sometimes be very effective, through the politicization of ethical commitments.

Commitments underlying human rights take the form of demanding that certain basic freedoms of human beings be respected, aided and enhanced. The basically normative nature of the concept of human rights leaves open the question of which particular freedoms are crucial enough to count as human rights that society should acknowledge, safeguard and promote. This is where human security can make a significant contribution by identifying the importance of freedom from basic insecurities—new and old. The descriptive richness of the considerations that make security so important in human lives can, thus, join hands with the force of ethical claims that the recognition of certain freedoms as human rights provides.

Human rights and human security can, therefore, fruitfully supplement each other. On the one hand, since human rights can be seen as a general box that has to be filled with specific demands with appropriate motivational substantiation, it is significant that human security helps to fill one particular part of this momentous box through reasoned substantiation (by showing the importance of conquering human insecurity). On the other, since human security as an important descriptive concept demands ethical force and political recognition, it is useful that this can be appropriately obtained through seeing freedoms related to human security as an important class of human rights. Far from being in any kind of competition with each other, human security and human rights can be seen as complementary ideas.

One of the advantages of seeing human security as a class of human rights is the associative connection that rights have with the corresponding duties of other people and institutions. Duties can take the form of "perfect obligations", which constitute specific demands on particular persons or agents, or of "imperfect obligations", which are general demands on anyone in a position to help. To give effectiveness to the perspective of human security, it is important to consider who in particular has what obligations (such as the duties of the state to provide certain basic support) and also why people in general, who are in a position to help reduce insecurities in human lives, have a common—though incompletely specified—duty to think about what they can do. Seeing human security within a general framework of human rights can, thus, bring many rewards to the perspective of human security.

To conclude, it is important, on one side, to see how the distinct ideas of human security, human development and human rights differ, but also to understand why they can be seen as complementary concepts. Mutual enrichment can go hand in hand with distinction and clarity.

Amartya Sen

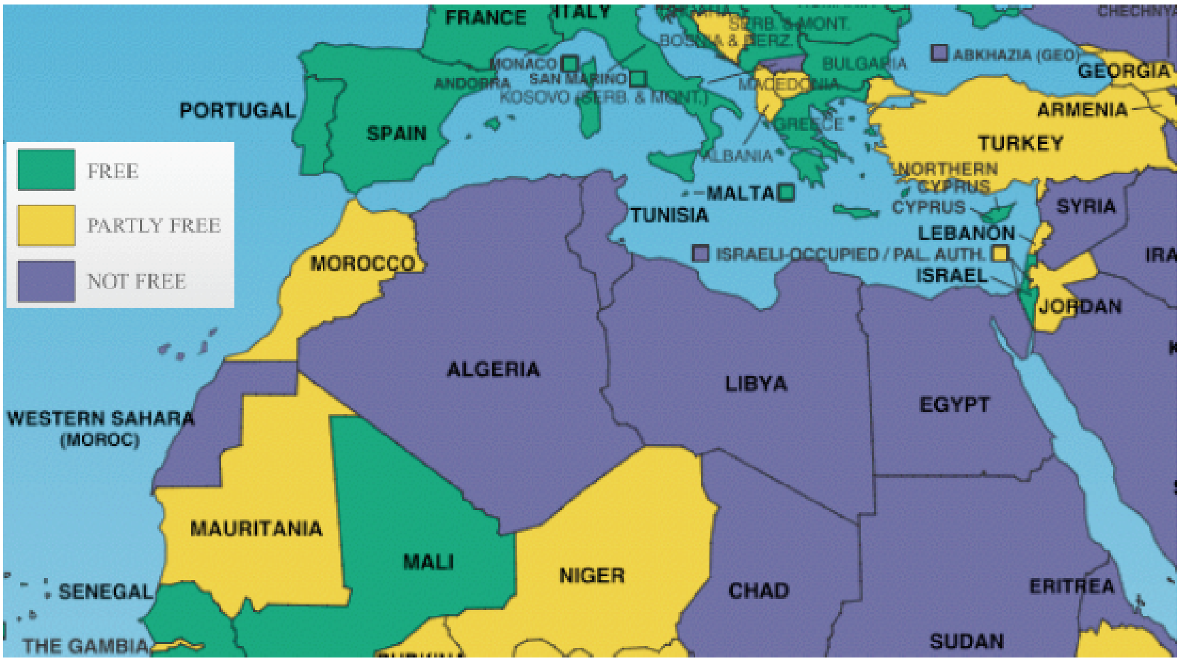


Figure 1: Freedom in North Africa

Source: excerpted from Freedom House, *Freedom in the World 2006*

Table 1: Selected Descriptions of Human Security

Human Security in Major Reports of International Institutions	
Human Development Report United Nations Development Program 1994	The UNDP 1994 *Human Development Report* articulated a universal, preventive, "people-centred" approach to human security that focused on "freedom from fear and freedom from want." The Report defined human security as: 1) **Safety from chronic threats** such as hunger, disease and repression. 2) **Protection from sudden and hurtful disruptions** in the patterns of daily life – whether in jobs, in homes or in communities.[i]
Human Security Now 2003 Commission on Human Security	The Commission on Human Security clarified the concept of human security while retaining its people-centred focus, and it's concentration on threats from *both* poverty and violence. • The *Report* defined the objective of human security as **"to protect the vital core of all human lives in ways that enhance human freedoms and human fulfilment."**[129] • Human security is realised by joint strategies of *protection* – crafting institutions that protect and advance human security – and *empowerment* – enabling people to act on their own behalf.
Millennium Report The United Nations Kofi A. Annan 2000	Human security in its broadest sense, embraces far more than the absence of violent conflict. It encompasses human rights, good governance, access to education and health care and ensuring that each individual has opportunities and choices to fulfil his or her own potential. Every step in this direction is also a step towards reducing poverty, achieving economic growth and preventing conflict. Freedom from want, freedom from fear and the freedom of future generations to inherit a healthy natural environment – these are the interrelated building blocks of human – and therefore national security.
Responsibility to Protect 2002 International Commission on Intervention and State Sovereignty	Human security means the security of people – their physical safety, their economic and social well-being, respect for their dignity and worth as human beings, and the protection of their human rights and fundamental freedoms.[ii]
World Development Report The World Bank 2000/2001	Today, security comprises two interrelated concepts: the state's role in protecting its borders from external threats and its role in ensuring 'human security' for its citizens under the broader umbrella of human rights – meaning that every person is entitled to be freedom of oppression, violence, hunger, poverty, and disease and to live in an clean and healthy environment.
Human Security in Nations and NGOs	
Canadian Department of Foreign Affairs	Human Security is a people-centred approach to foreign policy which recognizes that lasting stability cannot be achieved until people are protected from violent threats to their rights, safety or lives.
Global Environmental Change and Human Security Project	Human security is achieved when and where individuals and communities • Have the options necessary to end, mitigate, or adapt to threats to their human, environmental, and social rights; • Actively participate in attaining these options; and • Have the capacity and freedom to exercise these options.
Japanese Ministry of Foreign Affairs 1999	Human Security comprehensively covers all the menaces that threaten human survival, daily life and dignity… and strengthens efforts to confront these threats.
Human Security in Current Literature	
Lloyd Axworthy 1999.	Safety for people from both violent and non-violent threats.
Fen Hampson *et al. Madness in the Multitude* 2002	The concept of 'security' can be defined as the absence of threat to core human values, including the most basic human value, the physical safety of the individual." They identify core human values as physical security and the protection of basic liberties, economic needs and interests.[iii]
Jessica Mathews "Power Shift"	Human security "is creeping around the edges of official thinking, suggesting that security be viewed as emerging from the conditions of daily life – food, shelter, employment, health, public safety – rather than flowing downward from a country's foreign relations and military strength."[iv]
Rob McRae in *Human Security and the New Diplomacy* 2001.	The concept of human security is, in principle, quite broad. It takes the individual as the nextus of its concern, the life *as lived*, as the true lens through which we should view the political, economic and social environment. At its most basic level, human security means freedom from fear.
Caroline Thomas. *Global Governance, development and human security*. 2000.	Human security describes a condition of existence in which basic material needs are met and in which human dignity, including meaningful participation in the life of the community, can be met.[v]

Table 2: Some Proposed Elements of Human Security

UNDP 1994	**Sen 2000 (Obuchi)**	**Hampson 2002**	**Nef 1999**	**Buttedahl 1994**	**Canada 2000**	**Leaning/Arie 2000**	**Thomas 2000**	**Agenda 21**	**Nussbaum 2000**
Personal security Environmental security Economic security Political security Community security Health security Food security	Survival Daily life Human Dignity	Freedom from fear / safety of peoples Liberty/rights and rule of law Freedom from want/equity and social justice	Environmental, personal & physical security;[129] Economic security[130] Social security[131] Political security[132] Cultural security[133]	Personal and physical security[134] Economic security[135] Social security[136] Political security[137] Ethnic and cultural security[138]	Protection of Civilians[139] Peace Support Operations[140] Conflict Prevention[141] Governance and Accountability[142] Public Safety[143]	Sustainable sense of home Constructive social and family networks Acceptance of the past and a positive grasp of the future	Basic needs[144] Dignity[145] Democracy[146]	Peace as the foundation The Economy as the engine of progress The Environment as the basis of sustainability Justice as a pillar of society Democracy as good governance	Life Bodily health Bodily integrity Senses, imagination, thought Emotions Practical reason Affiliation Other species Play Control over one's environment

Tableau 1 : mouvements transfrontaliers des étranges du 2001 à 2006

Année	voies									Total		
	Terrestre			Maritime			Aérienne			Entrées	Sorties	Solde
	Entrées	Sorties	Solde	Entrées	Sorties	Solde	Entrées	Sorties	Solde			
2001	44570	59423	**-14853**	15406	14284	1122	168551	179238	**-10687**	248527	252945	**+4418**
2002	84299	77860	**6439**	17915	16811	1104	219963	224612	**-4649**	322150	319283	**+2867**
2003	122083	112608	**9475**	24638	22941	1697	225033	243384	**-18359**	371754	378933	**-7179**
2004	132385	125418	**6967**	30883	31051	-168	274788	267952	**6836**	438051	424421	**+13630**
2005	160665	152422	**8243**	31202	33256	-2054	326311	331628	**-5317**	521178	517306	**+872**
2006	126563	121769	**4794**	35424	32773	2651	299073	300725	**-1652**	461060	455263	**+797**
Total	**670565**	**649500**	**21065**	**155468**	**151116**	**4352**	**1513719**	**1547539**	**-33820**	**2362720**	**2348151**	**+14569**

Source : DGSN, 2007

I- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**.د.ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

2- أحمد صقر عاشور، **الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية**.د.ط ،الأردن ، 2005.

3- إسماعيل علي سعد ، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة** . ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.

4- أمارتيا سن ، **التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر** ؛ ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، ماي 2004.

5-الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1992**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

6-بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوروبا ، والحلف الأطلسي** . د ط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، 2005.

7- توفيق إبراهيم حسنين، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 .1999

8-توفيق راوية ، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**. ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

9- الجابري محمد عابد ، وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

10-الحافظ مهدي، **نحو رؤية إنمائية للعالم العربي** . بيروت: المؤسسة العربية للصورة، سلسلة كتاب في جريدة، عدد 15، 2005.

11-حجاج قاسم ، **العالمية والعولمة: نحو تعددية وعولمة إنسانية**. ط1، الجزائر:دون دار النشر، 2003.

12- حسن كريم، **الحكم الصالح**. ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2004.

13-الحمش منير ، **الاقتصاد السياسي : الفساد الإصلاح والتنمية**. د.ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

14- داود عماد الشيخ ، **الشفافية ومراقبة الفساد** . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

15- الدسوقي عبده إبراهيم ، **التلفزيون والتنمية** . ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007.

16- ربيع حامد ، **نظرية التطور السياسي**. د.ط، القاهرة:مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.

17- زرنوقة صلاح سالم ، **مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية**، في : مصطفى كامل السيد وآخرون، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر . د.ط ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، .2003

18- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية** . الجزء الأول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002.

19- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: البنية والأهداف**. الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

20- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: الأدوات والآليات**. الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

21-شفيق محمد ، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.

22- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات** .د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

23- شهوان أسامة، **إدارة الدولة: المفاهيم والتطور**. ط 1، عمان: دار الشروق، 2001.

24- الصادق محمد توفيق ، **التنمية في دول مجلس التعاون** . الكويت :عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.

25- صلاح سالم ، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع** . ط1، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003.

26- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم ، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**. د.ط ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

27-عارف نصر محمد، **ابستمولوجية السياسة المقارنة**.د.ط، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

28- عبد الزهرة فيصل يونس ، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة**. د.ط ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002.

29- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة.** الجزء الأول، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، .2006

30- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع** ."الكتاب الثاني" ،الطبعة الثانية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

31- عثامنة صلاح ، **التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج** . ط1، إربد الأردن: مؤسسة دار العلماء، 1997.

32- علي إبراهيم عيسى، (وآخرون)، **قضايا العالم العربي**. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2003 .

33- علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد ، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** . د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

34- علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** . د.ط القاهرة: دار الكتاب الحديث، .2004

35-العيسوى إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** . ط1 ، القاهرة:دار الشروق، 2000.

36- عيسوي عبد الرحمان ، **الإسلام والتنمية**. د.ط ،بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

37- غليون برهان، (وآخرون)، **حقوق الإنسان العربي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .1999

38- فودة محمد رضا، **الإستراتيجية والأمن القومي**. د.ط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

39- الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** . د.ط ، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،2003.

40-الكواري على خليفة، (وآخرون)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2000

41-الكواري علي خليفة ، **نحو إستراتيجية بديلة لتنمية شاملة**. ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة النشر.

42- محفوظ محمد ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية**. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002

43- المخادمي عبد القادر رزيق ، **آخر الدواء الديمقراطية**. ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، .2004

44- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**.ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007.

45- محمد السيد سليم ، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين التنمية والديمقراطية في آسيا**. د.ط، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، دون سنة نشر.

46- محمد الهادي صالح الأسود، **مشكلات التنمية في البلدان العربية**. د.ط ، سرت.- طرابلس: مجلس الثقافة العام للنشر ، 2006.

47- نور سرية عصام ، **دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين** . د.ط ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006.

48-هيدي فيريل ، **الإدارة العامة منظور مقارن** ؛محمد القريوتي. د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

49- وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** . د.ط ، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003.

ب- الدوريات:

1- إسماعيل.ج ، « الهجرة والتنمية » ، **مجلة الجيش** .عدد 518 ، الجزائر ، سبتمبر، 2006.

2- تركماني عبد الله، "التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي". **مجلة دراسات دولية**، العدد 101، تونس، 12 ديسمبر، 2006.

3- ثامر محمد كامل ، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت ، السنة 22، العدد 251، 2000.

4-حسن كريم: "مفهوم الحكم الصالح". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، المجلد 27 ، العدد 309، نوفمبر، 2007.

5-السرجاني خالد، " العلاقات المغربية – الجزائرية والمسألة الصحراوية ". **مجلة السياسة الدولية** ، المجلد 41،العدد 163، جانفي، 2006 .

6- ضيفي عبد الرزاق ،" البطالة قنبلة تتربص بالشباب العربي". **مجلة العلم والإيمان** ، الجزائر، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام ، العدد الثامن، أفريل، 2007.

7-عارف نصر،"في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". **مجلة ديوان العرب** ،القاهرة، عدد حزيران، 2008.

8- عبد الله طارق ،"التنمية مطلب حضاري أم وهم". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد216،أوت، 1999.

9-فرجاني نادر،" الحكم الصالح في البلدان العربية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت ، العدد 256، جوان ،2000.

10- الكلاعي الأمين، "الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار".**مجلة دراسات دولية** ، جمعية الدراسات الدولية ، العدد 101 ، تونس ، 12 ديسمبر، .2006.

11- یامامورا تاكایوكي ؛ ترجمة زقاع عادل ، "مفهوم الأمن في نظریة العلاقات الدولیة". **قراءات عالمیـــة،** مجلة إلكترونیة ، مجلد1، عدد1، 2005.

12- الیعقوبي عبد الغني ، " البطالة في المغرب " .**مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 1399 ، 2005.

13- ———— ، "تقریر منظمة الشفافیة الدولیة". **جریدة القبس،** السنة 38، العدد 13048، الجمعة، 25 سبتمبر، 2009.

جـــ- المذكرات:

- عبد العاطي محمد أسماء ، محاور الحركة الرئیسیة وتأثیرها على التنمیة الإقلیمیة .(رسالة الماجستیر غیر منشورة)، جامعة القاهرة، كلیة الهندسة، 2004.

- زدام یوسف ، دور الحكم الراشد في تحقیق التنمیة الإنسانیة في الوطن العربي من خلال تقاریر التنمیة الإنسانیة العربیة (2002-2004).(مذكرة غیر منشورة مقدمة لنیل شهادة الماجستیر في العلوم السیاسیة والعلاقات الدولیة)، جامعة الجزائر، كلیة العلوم السیاسیة والإعلام، 2007.

د-المؤتمرات والمحاضرات:

1- حمید هالة ، "التنمیة البشریة المستدامة في الوطن العربي وإشكالیة حقوق الإنسان". أعمال المائدة المستدیرة للأساتذة العرب، منشورات جامعة ناصر، ج1، .2005.

2- غلیون برهان، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربیة". ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصـــادیة والاجتماعیة لغربي آسیا حول تأثیر العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربیـــة، بـــیروت :19-21 دیسمبر، 2005 .

3- زایري بلقاسم ، " الحكم الاقتصادي الرشید والكفاءة الاقتصادیة".ورقة مقدمة للمؤشر الدولي حول: الأداء التمییز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة : 8-9 ماي 2005.

هـــ-التقاریر:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلق الفـــرص للأجیـــال القادمة، تقریر التنمیة الإنسانیة العربیة للعام .2002

2- البنك الدولي، تقرير حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو حكم راشد ، 2003.
3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2004.
4- برنامج الأمم المتحدة للإنمائي وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 .
5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة تطبيق حول : حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمم المتحدة، أفريل، 2005.
6- فريـــــــق الشفافية بليبيا ، الفساد السياسي في الجماهيرية : أبو الفساد المالي والإداري ، 07 أفريل 2009 .
7- ـــــــــ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.

و- القواميس:

1- سراج الدين عثمان ، وآخرون ، القاموس الاجتماعي السياسي لحقوق الإنسان . الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004.
2-داود نبيلة، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، د.ط، القاهرة: مكتبة غريب، بدون سنة نشر.

ز-مقالات على شبكة الانترنت:

1- البكوش الطيب ، < الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان > .
http://www.aihr.org.tn/arabic/Revue Arabic/pdf/Revue 10 ok/164-172.pdf .(18/08/2009)
2-الداسر أمحمد، < التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي> .
).http://w3.ena.ac.ma/enafinal/démocratie.dans le MA.pdf.(.22/08/2009
3- الطرودي الهاشمي ، <حالة الديمقراطية ووضعية حقوق الإنسان في العالم العربي> .
http://www.aihr.org.tn/arabic revue Arabe /pdf/revue110k/137-56.pdf
4-فرجاني نادر، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية":
14/04/2009http:// www.amanjordan.org/aman_studies/wmview-php?art=185.
5-الهوني الصالحين مصطفى ، < التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي : التحديات والإستراتيجيات>.
http://cbl.gov.ly/pdf/0Wf02n6WiNxvhugP7T6.pdf
6- ـــــــــ ، جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية .
http//www.dzscoop.com/ing/categories .php?cat-id:5.
7- ـــــــــ، قسم البحوث والدراسات، <دول المغرب العربي ......معلومات أساسية > .
http : //www.aljazeera.net/NR/Exeres/FCBFF-4 12E-850 .htm] 2009/12/12.

II-باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1-Ghali Boutros Boutros, L'intéraction Démocratie et Développement. Paris: UNESCO, 2002.

2- Martinez Luis, Maghreb: Vaincre la Peur de la Démocratie. European Union : Institute For Security Studies, Cahier de Chaillot , N^0 115 , AVRIL 2009 .

ب- التقارير والدراسات:

1- AL-DAHDAH Edouard, Gouvernance et développement dans les pays du Maghreb : constats et implications pratique." la lettre d'information trimestrielle du groupe de la Banque Mondial au Maghreb." N°05 , Juin 2007.

2-Borgomano-Loup Laure, Le Maghreb stratégique 1ère partie. Collège de défense de L'OTAN: NDC, Occasional paper(6), (Research Branch) , Rome, 1 June 2005.

3- Direction des Etudes et des Prévisions Financière, Enjeux de l'intégration Maghrébine « Le coût du non Maghreb » .Maroc: (DEPF), Octobre 2008.

4- Dufourcq Jean, Borgomano Laure, "le Maghreb stratégique 2èmepartie" .Rome: Nato Defense college, Occasional Paper (14) ,Research Branch, APRIL 2006.

ج- الندوات والمؤتمرات:

1-Mohsen Finan Khadija,« Les Défis Sécuritaires Au Maghreb ».6eme Séminaire international sur la sécurité et la défense en Méditerraneé: Sécurité Humaine, Ministère de Défense Espagnol,05-06 Novembre,2007.

2- Vignard Kerstin, Désarmement, Développement et Sécurité: Au –delà des dividendes de paix. Forum de désarmement , 2003.

III- باللغة الانجليزية:

أ- الكتب:

1- Alkire Sabina, A Conceptual Framework for Human Security. University of Oxford: Center for Research on Inequality Human Security and Ethnicity (Crise), 2003.

2- Carlson Ingvar, Anne Marie Lindgren, What Is Social Democracy?. Sweeden: Idé Och Tends House,2007.

3- Chourou Bechir, Promoting Human Security : Ethical, Normative and Educational frameworks in the Arab States. PARIS: UNESCO, 2005.

4- Dassa Kaye Dalia, and others, More Freedom Less Terror: Liberalization and Political Violence in the Arab World .U.S.Departement of Defense: RAND Corporation ,2008.

5- E. Rice Susan, Patrick Stewart , Index of State Weakness in The Developing World. the Brookings Institution, Washington, 2008.

6-Sadako Ogata, Amartya Sen, Human Security Now. New York: Commission on Human Security, 2003.

7- Sen Amartya, Development Thinking At the Beginning of the 21 st century. London: Harvard University and London school of Economics and Political Sciences, 1997.

8- Tadjbakhsh Shahrbanou, Human Security: Concepts and Implications. Center for Peace and Conflicts Resolution (CERI), N°117-118, September 2005.

9-Tschirgi Necla, Strengthening the Security Development Nexus: Conflicts, Peace and Development In The 21st Century. New York: International Peace Academy Studies in Security and Development, 2003.

ب- المجلات والدوريات:

1- H.Graye David, Stokham Erik,"AL –Qaeda in the Islamic Maghreb: the evolution from Algerian Islamism to Transnational Terror". African Journal of Political Science and International Relations, Vol.2 (4), December,2008.

2- King Gary, Murray Christopher, "Rethinking human Security", Political Science Quarterly, volume 116, Number 04, 2001.

ج- المذكرات:

1-Bardhan Pranab, The political Economy of development policy: Democracy and Development a complex Relationship,(unpublished).Berkly: University of California, 1996.

2-Brynen Rex, Political Reform In The Maghreb:some preliminary thoughts on comparative context.MC Gill University.

3-Chukwudum Nuaobi Godwin, Social Security Mechanisms: Theories, Design and Practice. University of Abuja: Department of Economics (Quantities Economics Research Bureau), 2008.

4-J.Franzes Robert, Political Participation: Income Distribution and Public Transfers in Developed Democracies. University of Michigan: Center for European Studies International Institute, 1998.

5-Kapstein Ethan, Behavioral Foundations Of Democracy And Development. Colombia University: Center for Global development, 2004.

6-Louise Powell Rhonda, the Relational Concept of Security. University of Oxford: Faculty of Law, 2006.

د- التقارير والدراسات:

1-Commission of the European Comities, European governance, commission of the European Comities, Brussels, 2001.

2-Diamond Larry, The Imperative Of Good Democratic Governance. Center for International Private Enterprise May 2004.

3- D.Sullivan John, Democratic Governance: The key to political and Economic Reform.Center for International Private Enterprise, 2004.

4-Economic Commission for Africa (ECA), Economic and social conditions in North Africa : A Mid-Decade Assessment .Sub-regional office for North Africa , APRIL 2006

5-Eizenstat Stuart, Clyde Hufbauer Gary, Maghreb Regional Integration. Peterson Institute for International Economics, May 29, 2008.

6-General Distribution: Participatory Development and Good Governance. Organization for Economic Cooperation and Development (OCDE), Paris 1993.

7-Ilo Global Labor Trends and UN World Population Prospects; (2006-2007).

8-Jolly Richard, B.Ray Deepayan, the Human Security Framework and National Human Development: A Review of Experiences reports and Current Debates. Institute of Development Studies, UNDP, 2006.

9-Kaufmann Daniel, A art kraay and others, Governance Matters. The World Bank: Development Research Group Macroeconomics Growth and world bank institute , October, 1999.

10-Kaufmann Daniel, Kraay Art, Governance matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007). World bank, June 2008.

11-M.ABdellatif Adel, Good Governance And Its Relationship To Democracy And Economic Development. UNDP: Regional Bureau For Arab States, (RBAS) 2003.

12- Mohamadieh Kinda, Pearce Oliver, Facing Challenges of Poverty, Unemployment and Inequalities in the Arab region. Arab NGO Network for Development, JUNE 2009

13-Office of the United Nations, High Commission for Rights. Geneva: United Nations, 1999.

14-Organization of Economic Cooperation and Development. Paris:OECD, 1993

15-Population Reference Bureau: 2008 world population Data Sheet.

16-Rachami Jawad, Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze.Washington: Centre for International Private Enterprise,MARCH 2008.

17-Sachik Morita, Durwood Zaelke, Rule of law: Good Governance and Sustainable Development, seventh International Conference on Environmental Compliance and Enforcement ,(OCDE), Paris, December , 2007.

18-UNDP, Governance for sustainable human development. New York: UNDP, 1997.

19-UNDP, Human Development Report 1999. New York: Oxford University Press, 1999.

20-Viera Paulo, The Limits and Merits of Participation. Mexico: World Bank, April 1996.

21-Welch Gita, Nuru Zahra, Governance For The Future : Democracy and Development in the Least Developed Countries.UNDP:UN Office of the High Representative For the Least Countries(United Nations Report),2005.

22-World Bank, Governance and development, the world Bank Washington DC ,1992.

23-World Bank, the international for reconstruction and development. the world bank , Washington, 2003.

24-__________, European Neighborhood and Partnership Instrument. Strategy Paper; Morocco, (2007-2013).

هـــ-الندوات،المؤتمرات والمحاضرات:

1-Cheema Shabir,Global Forum Coordinator: Division For Public Administration and Development Management. United Nations: Departement of Economic and Social Affaires,New York, June(26- 29) ,2007.

2-Ghai Dharam, Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective. Geneva: International Institute for Labour Studies, Discussion paper, 2002.

3-Hampson Fen Osler, Empowering People at Risk: Human Security Priorities for the 21st century. Working paper for the Helsinki process on Globalization and democracy track on human security, Helsinki, 2002.

4-Jebnoun Noureddine , Is the Maghreb the Next Afghanistan? Occasional Papers, Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 2007.

5-Kannan K.P, Social Security Poverty Reduction: Arguments for enlarging Concept and Coverage of Social Security in a Globalizing World. Geneva: social security policy and development Branch, ESS paper No-21,2004.

6-Martinez Luis, "Algeria the Arab Maghreb Union and Regional integration" .EuroMesco paper , PARIS, 2006.

7-Prakash Louis, good governance: As if people Matter. paper presented in the workshop organized by international Jesuit network for development ,the world summit on sustainable development, Johannesburg: august- September 2002.

8-Sjursen Helene, Security and Defense. University of Oslo: Advanced Research on the Europeanization of the Nation- state (Arena), working paper, October 2003.

9-Spenser Claire, North Africa: New Challenges, Old Regimes and Regional Security. International Peace Institute: Africa Programme, Working paper series, November 2008.

10-Spenser Claire, North Africa: New Challenges, Old Regimes and Regional Security. International Peace Institute: Africa Programme, Working paper series, November 2008.

مقالات على شبكة الانترنت:

1–John Louis, <rapport femise 2003 sur le partenariat euro méditerranéen>

<http//wwwFemise. net / PDF/ femise A2003Fr. PDF>..

2–Robert McNamara (The Essence of Security):

http://www.questia.com/Index.Jsp/26/08/2009

3- ——,Transparency International:

http://www.transparency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2008.

I- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**.د.ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

2- أحمد صقر عاشور، **الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية**.د.ط ،الأردن ، 2005.

3- إسماعيل علي سعد ، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة** . ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.

4- أمارتيا سن ، **التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر** ؛ ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، ماي 2004.

5-الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1992**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

6-بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوروبا ، والحلف الأطلسي** . د ط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، 2005.

7- توفيق إبراهيم حسنين، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 1999.

8-توفيق راوية ، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**. ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

9- الجابري محمد عابد ، وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

10-الحافظ مهدي، **نحو رؤية إنمائية للعالم العربي** . بيروت: المؤسسة العربية للصورة، سلسلة كتاب في جريدة، عدد 15، 2005.

11-حجاج قاسم ، **العالمية والعولمة: نحو تعددية وعولمة إنسانية**. ط1، الجزائر:دون دار النشر، 2003.

12- حسن كريم، **الحكم الصالح**. ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2004.

13-الحمش منير ، **الاقتصاد السياسي : الفساد الإصلاح والتنمية**. د.ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

14- داود عماد الشيخ ، **الشفافية ومراقبة الفساد** . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

15- الدسوقي عبده إبراهيم ، **التلفزيون والتنمية** . ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007.

16- ربيع حامد ، **نظرية التطور السياسي**. د.ط، القاهرة:مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.

17- زرنوقة صلاح سالم ، **مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية**، في : مصطفى كامل السيد وآخرون، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر . د.ط ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003.

18- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية** . الجزء الأول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002.

19- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: البنية والأهداف**. الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

20- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: الأدوات والآليات**. الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

21-شفيق محمد ، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.

22- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات** .د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

23- شهوان أسامة، **إدارة الدولة: المفاهيم والتطور**. ط 1، عمان: دار الشروق، 2001.

24- الصادق محمد توفيق ، **التنمية في دول مجلس التعاون** . الكويت :عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.

25- صلاح سالم ، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع** . ط1، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003.

26- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم ، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**. د.ط ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

27-عارف نصر محمد، **ابستمولوجية السياسة المقارنة**.د.ط، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

28- عبد الزهرة فيصل يونس ، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة**. د.ط ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002.

29- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة.** الجزء الأول، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

30- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع** ."الكتاب الثاني" ،الطبعة الثانية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

31- عثامنة صلاح ، **التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج** . ط1، إربد الأردن: مؤسسة دار العلماء، 1997.

32- علي إبراهيم عيسى، (وآخرون)، **قضايا العالم العربي**. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2003 .

33- علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد ، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** . د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

34- علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** . د.ط القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

35-العيسوى إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** . ط1 ، القاهرة:دار الشروق، 2000.

36- عيسوي عبد الرحمان ، **الإسلام والتنمية**. د.ط ،بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

37- غليون برهان، (وآخرون)، **حقوق الإنسان العربي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

38- فودة محمد رضا، **الإستراتيجية والأمن القومي**. د.ط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

39- الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** . د.ط ، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،2003.

40-الكواري على خليفة، (وآخرون)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2000

41-الكواري علي خليفة ، **نحو إستراتيجية بديلة لتنمية شاملة**. ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة النشر.

42- محفوظ محمد ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية**. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002

43- المخادمي عبد القادر رزيق ، **آخر الدواء الديمقراطية**. ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

44- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**.ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007.

45- محمد السيد سليم ، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين التنمية والديمقراطية في آسيا**. د.ط، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، دون سنة نشر.

46- محمد الهادي صالح الأسود، **مشكلات التنمية في البلدان العربية**. د.ط ، سرت.- طرابلس: مجلس الثقافة العام للنشر ، 2006.

47- نور سرية عصام ، **دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين** . د.ط ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006.

48-هيدي فيريل ، **الإدارة العامة منظور مقارن** ؛محمد القريوتي. د.ط ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

49- وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** . د.ط ، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003.

ب- الدوريات:

1- إسماعيل.ج ، « الهجرة والتنمية » ، **مجلة الجيش** .عدد 518 ، الجزائر ، سبتمبر، 2006.

2- تركماني عبد الله، "التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي". **مجلة دراسات دولية**، العدد 101، تونس، 12 ديسمبر، 2006.

3- ثامر محمد كامل ، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت ، السنة 22، العدد 251، 2000.

4-حسن كريم: "مفهوم الحكم الصالح". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، المجلد 27 ، العدد 309، نوفمبر، 2007.

5-السرجاني خالد، " العلاقات المغربية - الجزائرية والمسألة الصحراوية ". **مجلة السياسة الدولية** ، المجلد 41،العدد 163، جانفي، 2006 .

6- ضيفي عبد الرزاق ،" البطالة قنبلة تتربص بالشباب العربي". **مجلة العلم والإيمان** ، الجزائر، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام ، العدد الثامن، أفريل، 2007.

7-عارف نصر،"في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". **مجلة ديوان العرب** ،القاهرة، عدد حزيران، 2008.

8- عبد الله طارق ،"التنمية مطلب حضاري أم وهم". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد216،أوت، 1999.

9-فرجاني نادر،" الحكم الصالح في البلدان العربية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت ، العدد 256، جوان ،2000.

10- الكلاعي الأمين، "الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار".**مجلة دراسات دولية** ، جمعية الدراسات الدولية ، العدد 101 ، تونس ، 12 ديسمبر، .2006.

11- یامامورا تاكايوكي ؛ ترجمة زقاع عادل ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية". **قراءات عالميـــة**، مجلة إلكترونية ، مجلد1، عدد1، 2005.

12- اليعقوبي عبد الغني ، " البطالة في المغرب " .**مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 1399 ، 2005.

13- ــــــــــــ ، "تقرير منظمة الشفافية الدولية". **جريدة القبس**، السنة 38، العدد 13048، الجمعة، 25 سبتمبر، 2009.

جـــ- المذكرات:

- عبد العاطي محمد أسماء ، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية .(رسالة الماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 2004.

- زدام يوسف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004).(مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

د-المؤتمرات والمحاضرات:

1- حميد هالة ، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي وإشكالية حقوق الإنسان". أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب، منشورات جامعة ناصر، ج1، .2005.

2- غليون برهان، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية". ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربيـــة، بـــيروت :19-21 ديسمبر، 2005 .

3- زايري بلقاسم ، " الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية".ورقة مقدمة للمؤشر الدولي حول: الأداء التمييز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة : 8-9 ماي 2005.

هـــ-التقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلق الفـــرص للأجيـــال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام .2002

2- البنك الدولي، تقرير حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو حكم راشد ، 2003.

3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2004.

4- برنامج الأمم المتحدة للإنمائي وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 .

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة تطبيق حول : حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمم المتحدة، أفريل، 2005.

6- فريـــــــق الشفافية بليبيا ، الفساد السياسي في الجماهيرية : أبو الفساد المالي والإداري ، 07 أفريل 2009.

7- ـــــــــ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.

و- القواميس:

1- سراج الدين عثمان ، وآخرون ، القاموس الاجتماعي السياسي لحقوق الإنسان . الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004.

2-داود نبيلة، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، د.ط، القاهرة: مكتبة غريب، بدون سنة نشر.

ز-مقالات على شبكة الانترنت:

1- البكوش الطيب ، < الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان > .
http://www.aihr.org.tn/arabic/Revue Arabic/pdf/Revue 10 ok/164-172.pdf .(18/08/2009)

2-الداسر أمحمد، < التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي> .
).http://w3.ena.ac.ma/enafinal/démocratie.dans le MA.pdf.(.22/08/2009

3- الطرودي الهاشمي ، <حالة الديمقراطية ووضعية حقوق الإنسان في العالم العربي> .
http://www.aihr.org.tn/arabic revue Arabe /pdf/revue110k/137-56.pdf

4-فرجاني نادر، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية":
http:// www.amanjordan.org/aman_studies/wmview-php?art=185.14/04/2009

5-الهوني الصالحين مصطفى ، < التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي : التحديات والإستراتيجيات>.
http://cbl.gov.ly/pdf/0Wf02n6WiNxvhugP7T6.pdf

6- ـــــــــ ، جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية .
http//www.dzscoop.com/ing/categories .php?cat-id:5.

7- ــــــــــ، قسم البحوث والدراسات، <دول المغرب العربي ......معلومات أساسية > .
http : //www.aljazeera.net/NR/Exeres/FCBFF-4 12E-850 .htm] 2009/12/12.

II-باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1-Ghali Boutros Boutros, L'intéraction Démocratie et Développement. Paris: UNESCO, 2002.

2- Martinez Luis, Maghreb: Vaincre la Peur de la Démocratie. European Union : Institute For Security Studies, Cahier de Chaillot , N^{0} 115 , AVRIL 2009 .

ب- التقارير والدراسات:

1- AL-DAHDAH Edouard, Gouvernance et développement dans les pays du Maghreb : constats et implications pratique." la lettre d'information trimestrielle du groupe de la Banque Mondial au Maghreb." N°05 , Juin 2007.

2-Borgomano-Loup Laure, Le Maghreb stratégique 1ère partie. Collège de défense de L'OTAN: NDC, Occasional paper(6), (Research Branch) , Rome, 1 June 2005.

3- Direction des Etudes et des Prévisions Financière, Enjeux de l'intégration Maghrébine « Le coût du non Maghreb » .Maroc: (DEPF), Octobre 2008.

4- Dufourcq Jean, Borgomano Laure, "le Maghreb stratégique 2èmepartie" .Rome: Nato Defense college, Occasional Paper (14) ,Research Branch, APRIL 2006.

ج- الندوات والمؤتمرات:

1-Mohsen Finan Khadija,« Les Défis Sécuritaires Au Maghreb ».6eme Séminaire international sur la sécurité et la défense en Méditerraneé: Sécurité Humaine, Ministère de Défense Espagnol,05-06 Novembre,2007.

2- Vignard Kerstin, Désarmement, Développement et Sécurité: Au –delà des dividendes de paix. Forum de désarmement , 2003.

III- باللغة الانجليزية:

أ- الكتب:

1- Alkire Sabina, A Conceptual Framework for Human Security. University of Oxford: Center for Research on Inequality Human Security and Ethnicity (Crise), 2003.

2- Carlson Ingvar, Anne Marie Lindgren, What Is Social Democracy?. Sweeden: Idé Och Tends House,2007.

3- Chourou Bechir, Promoting Human Security : Ethical, Normative and Educational frameworks in the Arab States. PARIS: UNESCO, 2005.

4- Dassa Kaye Dalia, and others, More Freedom Less Terror: Liberalization and Political Violence in the Arab World .U.S.Departement of Defense: RAND Corporation ,2008.

5- E. Rice Susan, Patrick Stewart , Index of State Weakness in The Developing World. the Brookings Institution, Washington, 2008.

6-Sadako Ogata, Amartya Sen, Human Security Now. New York: Commission on Human Security, 2003.

7- Sen Amartya, Development Thinking At the Beginning of the 21 st century. London: Harvard University and London school of Economics and Political Sciences, 1997.

8- Tadjbakhsh Shahrbanou, Human Security: Concepts and Implications. Center for Peace and Conflicts Resolution (CERI), N°117-118, September 2005.

9-Tschirgi Necla, Strengthening the Security Development Nexus: Conflicts, Peace and Development In The 21st Century. New York: International Peace Academy Studies in Security and Development, 2003.

ب- المجلات والدوريات:

1- H.Graye David, Stokham Erik,"AL –Qaeda in the Islamic Maghreb: the evolution from Algerian Islamism to Transnational Terror". African Journal of Political Science and International Relations, Vol.2 (4), December,2008.

2- King Gary, Murray Christopher, "Rethinking human Security", Political Science Quarterly, volume 116, Number 04, 2001.

ج- المذكرات:

1-Bardhan Pranab, The political Economy of development policy: Democracy and Development a complex Relationship,(unpublished).Berkly: University of California, 1996.

2-Brynen Rex, Political Reform In The Maghreb:some preliminary thoughts on comparative context.MC Gill University.

3-Chukwudum Nuaobi Godwin, Social Security Mechanisms: Theories, Design and Practice. University of Abuja: Department of Economics (Quantities Economics Research Bureau), 2008.

4-J.Franzes Robert, Political Participation: Income Distribution and Public Transfers in Developed Democracies. University of Michigan: Center for European Studies International Institute, 1998.

5-Kapstein Ethan, Behavioral Foundations Of Democracy And Development. Colombia University: Center for Global development, 2004.

6-Louise Powell Rhonda, the Relational Concept of Security. University of Oxford: Faculty of Law, 2006.

د- التقارير والدراسات:

1-Commission of the European Comities, European governance, commission of the European Comities, Brussels, 2001.

2-Diamond Larry, The Imperative Of Good Democratic Governance. Center for International Private Enterprise May 2004.

3- D.Sullivan John, Democratic Governance: The key to political and Economic Reform.Center for International Private Enterprise, 2004.

4-Economic Commission for Africa (ECA), Economic and social conditions in North Africa : A Mid-Decade Assessment .Sub-regional office for North Africa , APRIL 2006

5-Eizenstat Stuart, Clyde Hufbauer Gary, Maghreb Regional Integration. Peterson Institute for International Economics, May 29, 2008.

6-General Distribution: Participatory Development and Good Governance. Organization for Economic Cooperation and Development (OCDE), Paris 1993.

7-Ilo Global Labor Trends and UN World Population Prospects; (2006-2007).

8-Jolly Richard, B.Ray Deepayan, the Human Security Framework and National Human Development: A Review of Experiences reports and Current Debates. Institute of Development Studies, UNDP, 2006.

9-Kaufmann Daniel, A art kraay and others, Governance Matters. The World Bank: Development Research Group Macroeconomics Growth and world bank institute , October, 1999.

10-Kaufmann Daniel, Kraay Art, Governance matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007). World bank, June 2008.

11-M.ABdellatif Adel, Good Governance And Its Relationship To Democracy And Economic Development. UNDP: Regional Bureau For Arab States, (RBAS) 2003.

12- Mohamadieh Kinda, Pearce Oliver, Facing Challenges of Poverty, Unemployment and Inequalities in the Arab region. Arab NGO Network for Development, JUNE 2009

13-Office of the United Nations, High Commission for Rights. Geneva: United Nations, 1999.

14-Organization of Economic Cooperation and Development. Paris:OECD, 1993

15-Population Reference Bureau: 2008 world population Data Sheet.

16-Rachami Jawad, Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze.Washington: Centre for International Private Enterprise,MARCH 2008.

17-Sachik Morita, Durwood Zaelke, Rule of law: Good Governance and Sustainable Development, seventh International Conference on Environmental Compliance and Enforcement ,(OCDE), Paris, December , 2007.

18-UNDP, Governance for sustainable human development. New York: UNDP, 1997.

19-UNDP, Human Development Report 1999. New York: Oxford University Press, 1999.

20-Viera Paulo, The Limits and Merits of Participation. Mexico: World Bank, April 1996.

21-Welch Gita, Nuru Zahra, Governance For The Future : Democracy and Development in the Least Developed Countries.UNDP:UN Office of the High Representative For the Least Countries(United Nations Report),2005.

22-World Bank, Governance and development, the world Bank Washington DC ,1992.

23-World Bank, the international for reconstruction and development. the world bank , Washington, 2003.

24-__________, European Neighborhood and Partnership Instrument. Strategy Paper; Morocco, (2007-2013).

هـــ-الندوات،المؤتمرات والمحاضرات:

1-Cheema Shabir,Global Forum Coordinator: Division For Public Administration and Development Management. United Nations: Departement of Economic and Social Affaires,New York, June(26- 29) ,2007.

2-Ghai Dharam, Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective. Geneva: International Institute for Labour Studies, Discussion paper, 2002.

3-Hampson Fen Osler, Empowering People at Risk: Human Security Priorities for the 21st century. Working paper for the Helsinki process on Globalization and democracy track on human security, Helsinki, 2002.

4-Jebnoun Noureddine , Is the Maghreb the Next Afghanistan? Occasional Papers, Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 2007.

5-Kannan K.P, Social Security Poverty Reduction: Arguments for enlarging Concept and Coverage of Social Security in a Globalizing World. Geneva: social security policy and development Branch, ESS paper No-21,2004.

6-Martinez Luis, "Algeria the Arab Maghreb Union and Regional integration" .EuroMesco paper , PARIS, 2006.

7-Prakash Louis, good governance: As if people Matter. paper presented in the workshop organized by international Jesuit network for development ,the world summit on sustainable development, Johannesburg: august- September 2002.

8-Sjursen Helene, Security and Defense. University of Oslo: Advanced Research on the Europeanization of the Nation- state (Arena), working paper, October 2003.

9-Spenser Claire, North Africa: New Challenges, Old Regimes and Regional Security. International Peace Institute: Africa Programme, Working paper series, November 2008.

10-Spenser Claire, North Africa: New Challenges, Old Regimes and Regional Security. International Peace Institute: Africa Programme, Working paper series, November 2008.

مقالات على شبكة الانترنت:

1–John Louis, <rapport femise 2003 sur le partenariat euro méditerranéen>

<http//wwwFemise. net / PDF/ femise A2003Fr. PDF>..

2–Robert McNamara (The Essence of Security):

http://www.questia.com/Index.Jsp/26/08/2009

3- ———,Transparency International:

http://www.transparency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2008.

فهرس المحتويات

واقع التنمية وفق مؤشرا ت الحكم الراشد في المغرب العربي

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

تمت بحمد الله